

هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل

وحيد عصره وفريد دهره مولانا السيد

محمد عيش علي شرح شيخ

الاسلام علي ايساغوجي

في علم المنطق نفعا

الله بهم

وبعلومهم

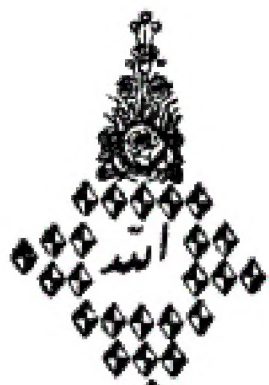
آمين



مركز بحوث العلوم الإسلامية

قد تصدى لطبع هذا الكتاب والنفقة عليه رغبة في نفع الطلاب فقبره
الاعظم محمد صالح بن المرحوم محمد آكرم غفر الله له ولوالديه وأحسن
اليها واليه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ سَيِّدُنَا وَمَوْلَانَا الْعَالَمِ
 الْعَامِلِ الْعَلَامَةِ الْحَبِيرِ
 الْبَحْرِ الْفَهَامَةِ حُجَّةِ
 الْمَنَاطِرِ وَحِلَّةِ الطَّالِبِينَ
 قُدْوَةِ الْعَارِفِينَ مَرْبِي
 السَّالِكِينَ شَيْخِ الْإِسْلَامِ
 وَالْمُسْلِمِينَ ذَوَاتِ الصَّانِفِ
 الْحَمِيدَةِ وَالْقَسَاوِي
 الْمُفِيدَةِ وَالتَّالِيفِ الْجَامِعَةِ
 النَّافِعَةِ وَالْإِبْحَاثِ
 السَّاطِعَةِ الْقَاطِعَةِ زَيْنِ
 الْحَافِلِ نَحْرِ الْأَمَاطِلِ أَبُو
 الْقَضَائِلِ وَالْفَوَاضِلِ أَبُو
 يَحْيَى زَكَرِيَّا بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ
 ابْنِ زَكَرِيَّا الْإِنصَارِي
 الشَّافِعِي أَمْتَعَهُ اللَّهُ بِوَجُودِهِ
 وَنَفَعَ بَعْلَهُ وَوَجُودَهُ بِمُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ وَعَتَرَتِهِ آمِينَ بِسْمِ اللَّهِ
 الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ *
 (أَمَّا بَعْدُ) فَيَقُولُ عَبْدُ اللَّهِ مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ هَذِهِ فَوَائِدُ لَطِيفَةٍ عَلَى شَرْحِ شَيْخِ
 الْإِسْلَامِ زَكَرِيَّا الْإِنصَارِي عَلَى رِسَالَةِ أَثِيرِ الدِّينِ الْإِبْهَرِيِّ فِي الْمَنْطِقِ لِحَصْنِهَا
 مِنْ حَوَاشِيهِ لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الدَّبْلُجِيِّ وَغَيْرِهِ لِلْبَيْتَيْنِ * وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى
 الْمَعِينُ (قَوْلُهُ) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ يَنَاسِبُهُ مِنْ عِلْمِ الْمَنْطِقِ الْمُتَوَافِقِ فِيهِ الْمَتْنُ
 وَالشَّرْحُ الَّذِي هُوَ قَانُونُ تَعَصُّمِ مَرَاغَاتِهِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى الذَّهْنَ عَنْ الْخَطَا
 فِي فِكْرِهِ وَمَوْضُوعِهِ الْمَعْلُومَاتِ التَّصَوُّرِيَّةِ وَالتَّصَدِيقِيَّةِ مِنْ حَيْثُ صَحَّةُ
 التَّوَصُّلِ بِهَا إِلَى مَجْهُولِ تَصَوُّرِي أَيْ إِدْرَاكِ حَقِيقَةٍ مُفْرَدَةٍ مَوْضُوعًا كَانَتْ
 أَوْ مَجْمُوعًا أَوْ مُقَدِّمًا أَوْ تَالِيًا أَوْ نَسْبَةً أَوْ غَيْرَهَا أَوْ تَصَدِيقِي أَيْ إِدْرَاكِ
 وَقُوعِ النِّسْبَةِ الْكَلَامِيَّةِ أَوْ لَا وَقُوعَهَا كَانَ الْإِدْرَاكُ فِيهَا جَازًا مُطَابِقًا

للواقع عن دليل أم لا فشمّل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم
والجهل المركب أو من حيث توقف الموصول الى ذلك علم اتوقفا قريبا
او بعيدا وسموا الموصول الى التصور قولاً شارحاً ومعرفاً وتعريفياً وتوقف
توقفاً قريباً على الكليات الخمس لتألف منها وبعيداً على أقسام اللفظ والموصول
الى التصديق حجة وقياساً وتوقف على القضية وأحكامها توقفاً قريباً لتألفه
منها وعلى الموضوع والمحمول والمقدم والتالي والاصغر والكبر والاولى والوسط
والكليات وأقسام اللفظ توقفاً بعيداً ولما توقفت افادة المعلومات التصورية
والتصديقية واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل
جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء معناه دلالة
مقصودة وقسموا المفرد الى جزئ مانع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه
كعلم شخصي وكلّي لا يمنع نفس تصور مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا
الكلّي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراد جنس وهو
جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان بالنسبة للانسان وفصل وهو
جزؤها المساوي لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر
عليها كالضاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين
غيرها كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها
كون أمر صالحاً لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة
وهي الدلالة على تمام المعنى من حيث هو وكذلك كدلالة انسان على حيوان
ناطق وتضمن وهي الدلالة على جزئه من حيث هو وكذلك كدلالة انسان على
حيوان أو ناطق والتزام وهي الدلالة على لازم المعنى لزوماً بيننا لا يحتاج
لدليل ذهني خاص بأن يكفي تصور المعنى في حكم العقل بالازم كدلالة العمى
على البصر وباعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار سببها الى وضعية
وعقلية وطبيعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية
كدلالته على لاقطه والطبيعية كدلالة الانين على الوجع وغير اللفظية
الوضعية كدلالة الاشارة أو الكتابة على ما وضعت هي له والعقلية كدلالة
الصنعة على صانعها والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على الاحتياء وصفرة
على الخوف واعتبروا من الأقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية

وقسموا المركب الى تقيدي ومنه المعروف والقول الشارح المنقسم الى
 حدثام كحيوان ناطق في تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم
 كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى
 انشائي كالامر والنهي وخبري وهي القضية المحتملة الصدق والكذب من
 حيث ذاتها المنقسمة الى حملية دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه
 وشرطية متصلة دالة على لزوم التالي المقدم أو نفيه لزومية وهي ما حكم فيها
 بذلك لعلاقة مقتضية له ككون أحد طرفيها علة للآخر نحو ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون علمهما واحدة نحو ان كان
 النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية وهي ما حكم بذلك فيها الغير
 علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق ومنفصلة دالة على تنافهما
 أو نفيه إما ثبوتا ونفيا وهي الحقيقية نحو العدد اما زوج أو فرد أو ثبوتا فقط
 وهي مانعة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر أو نفيا فقط وهي مانعة
 الخلو ونحو زيد اما في البحر أو لا يغرق والى كلية وهي ما موضوعها كلي
 مقرر ونحو سور كلي أو قصد فيها عموم أو ضاع مقدمها كذلك والى جزئية
 أي موضوعها كلي معه سور جزئي أو مقيدة ببعض أو ضاع مقدمها كذلك
 والى شخصية موضوعها جزئي أو مقيدة بوضع معين لمقدمها والى مهمة
 موضوعها كلي لا سور معه أو مقيدة بأوضاع مجملة بلا سور وصفة نسبة
 القضية حملية أو شرطية تسمى مادة وعنصر والالفاظ الدال عليها يسمى جهة
 وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلي أي عدم قبول الاستثناء وفروعها
 سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق وهو
 الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولا دوام وصوره خمسة أيضا ومن
 القضيتين يتألف القياس الذي يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدي
 مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجته الى اقتراني وهو ما لم تذكر فيه النتيجة
 ولا نقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث
 واستثنائي فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة
 فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالعة وباعتبار

مقدمته الى حلى نحو ما تقدم وشرطى نحو كلما كانت الشمس طالعة كان
النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس طالعة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ما ألف من
مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين
أومسنتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من
مقدمتين مظنوتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا
سارق ففلان سارق وشعر مؤلف من ~~مقدمتين~~ متخيلتين تنبسط منهما
النفس أو تنقبض نحو العسل يا قوته سيالة وكل يا قوته سيالة شفاء من كل داء
فالعسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرقة صفراء وكل مرقة صفراء مهووعة
فالعسل مهووع ومغاظة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبهتين بالحق أو بالمشهور
نحو كل انسان حمار وكل حمار جاد فكل انسان جاد * اذا علمت هذا فلفظ
الباء في البسملة مفرد جزئى استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلافا فقبيل جزئى
وضع بوضع عام وقيل كل كذا وتفسيرها بالا لصاق تعريف لفظى كتعريف
البر بالقمح ولفظ اسم فم مفرد كل جنس باعتبار معناه اللغوى لشهولة أنواع
الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوى وتعريفه لغة بما أبا عن معنى
لفظى وعرفا بما يدل على معنى فى نفسه ولم يقرن بزمان وضعا حدثا م ولفظ الله
مفرد جزئى وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود تعريف لفظى ولفظ الرحمن
مفرد كل وضعا جزئى استعمالا وقيل جزئى وضعا أيضا لانه علم عليه تعالى
كلفظ الله وتفسيره بأنه اسم ذات قام به الرحمة لفظى ولفظ الرحيم كل وضعا
واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه كتعريف الرحمن هذا بعض
ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام عليها بحسب التصديق فعلى
أصالة بانها وتعلقها بنحو أولف قضيتها حملية شخصية وان قدر يؤلف كل
مؤلف فهى محصورة كلية وان قدر يؤلف بعض المؤلفين فمحصورة جزئية
وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر ~~الى~~ ولا بعض فهملة وعلى زيادتها فان
اعتبرت الاضافة للعهد فشخصية ولا استغراق فكلية وللجنس فى ضمن بعض
غير معين فجزئية وللجنس فى ضمن الافراد مجملة فهملة ومادتها الامكان العام
أى عدم الاستحالة الصادق بالوجوب والجواز أو الخاص أى عدم الوجوب

والاستحالة فيختص بالجواز أو الاطلاق العام أو المقيّد بنفي الضرورة أو
الدوام أو الوقت أو الحين هذا هو الظاهر وغيره تكلف ويتحصل من قضيتها
كل ابتدائي أو تاليفي بسم الله الرحمن الرحيم فتجعل كبرى لصغرى سهلة
التحصيل أي هذا ابتدائي أو تاليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله
الرحمن الرحيم فيكون الكلام استدلاليا شبيها بقضايا قياساتها معها وقوله
الرحمن يصلح دليلا للكبرى هكذا الرحمن مفيض نعم الدنيا وكل من كان
كذلك يستحق أن يبدأ باسمه والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي
أن مجرد كون هذه الذات منجما في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فأجيب
بأنه منعم في الآخرة أيضا ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض
ما يتعلق بها من التصديقات أيضا وهو خلاصة وإيضاح ما في ابداع حكمة
الحكيم فيما يتعلق بسم الله الرحمن الرحيم للعلامة الخادمي (قوله) الحمد
لله لفظ الحمد مفرد كلي جنس متّوع للحمد قديم قديم وهو حمد الله تعالى ذاته
تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسوله وأنبياءه وملائكته
وصالحى المؤمنين وحمد حادث قديم وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث
حادثا وهو حمد العباد بعضهم بفضا وقضيته جملة شخصية ان اعتبرت أل
عهدية وكلية ان اعتبرت استغرافية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن
بعض غير معين ومهمة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجملة ومادتها
الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان
اعتبر المعهود حمد القديم القديم (قوله) الذى مفرد كلي خاصة لانه في قوة
المشتق أى المانع وضعا جزئى استعمالا (قوله) منع أى أعطى بتعدي
لاثنتين بنفسه تارة تقول منحه درهما وتارة بتعدي للثاني بالباء كما فعل
الشارح فلا حاجة لتضمنه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر
به وعائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى فهي قضية جملة شخصية
مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله) أحبه مفرد كلي
خاصة جمع حبيب فاعيل بمعنى محبوب أو محب والاؤل مستلزم الثاني اذ من
أحبه الله وفقه وهذا له الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى
ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله

الحمد لله الذى منح أحبه

(قوله) باللفظ مفرد كلي خاصة به تعالى (قوله) التوفيق مفرد كلي خاصة به تعالى وما توفيقى الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافرا كان أو غيره (قوله) ويسر محمول موضوعه ضمير عائده على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضية حملية مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله) سلوك مفرد كلي عرض عام باعتبار معناه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله) سبيل مفرد كلي نوع (قوله) التصور مفرد كلي نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت لموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسبيله القول الشارح (قوله) والتصديق مفرد كلي نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة الواقعية أو كذبها أى مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى والنسبة وهل هى شروط له أو شطوور معه فهو بسيط على الاول ومركب على الثانى من ثلاثة تصورات والابقاع أو الانتزاع وبقى ثالث بتركيبه من تصور النسبة والابقاع أو الانتزاع فقط وسبيله الجملة (قوله) والصلاة والسلام كلاهما مفرد كلي جنس موضوع فقضية حملية شخصية ان اعتبرت أل عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية فى ضمن بعض افراد غير معينة ومهمة ان اعتبرت جنسية فى ضمن افراد مجملة (قوله) أشرف مفرد كلي خاصة ولا تعلل أشرفيته صلى الله عليه وسلم باختصاصه بجزاىاله لا يقتضى الافضلية ولا نه سوء أدب فى حق النبيين المفضل هو عليهم بنفها عنهم ولا نه مصادرة ان نبينا على ان الاشرفية الاختصاص بالمزية ولان تشريفه تعالى لا يعلى ذلك فضل الله يؤتبه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله) خلقه مفرد كلي عرض عام (قوله) محمد مفرد كلي وضعا خاصة وجزئى استعمالا علم شخصى منقول من اسم مفعول حمد المضاعف (قوله) الهادى مفرد كلي خاصة أى الدال (قوله) سواء مفرد كلي عرض عام أى مستقيم (قوله) الطريق مفرد كلي نوع أى دين الاسلام (قوله) آله مفرد كلي خاصة أى قريبه أو تابعه (قوله) وصحبه مفرد كلي خاصة أى الذى اجتمع به مؤمنابه بعد بعثته (قوله) الحائرين

باللفظ والتوفيق ويسر
لهم سلوك سبيل التصور
والتصديق والصلاة
والسلام على أشرف خلقه
محمد الهادى الى سواء
الطريق وعلى آله وصحبه
الحائرين

مفرد كل خاصة أي المتصفين (قوله) للصدق مفرد كل خاصة أي مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله) والتحقيق مفرد كل خاصة أي الاتيان بالشيء على الوجه الحق أو اثباته بدليله (قوله) وبعد فهذا الخ الوائبة عن اتماما ثابتة عن مهمما يكن قضيته شرطية متصلة اتصافية ولفظ بعد مفرد كل نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الاشارة مفرد كل عرض عام وضعا وجزئي استعمالا وقيل جزئي فهمما (قوله) شرح مفرد كل جنس وضعا وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللغة وباعتبار العرف جزئي من قبيل علم الشخص أي ألفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله) لكتاب مفرد كل خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى رسالة لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك سبيل الادب معه (قوله) العلامة بشدة اللام مفرد كل خاصة صيغة مبالغة وتأوه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله) أثر مفرد كل أي مختار فهو عرض عام (قوله) الدين مفرد كل جنس أي ما يتدين به ويقدر مضاف له أي أهل ثم نقل مجموع أثر الدين وسمى به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا (قوله) الابهرى بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب الى ابهرى كذلك اسم قبيلة مفرد كل عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا علم شخص (قوله) رحمه الله تعالى رحم محمول والاسم الشريف موضوعه فهي قضية حملية مخصوصة ثم نقل المركب الى الدعاء فصار انشائيا وخرج عن القضية (قوله) المسمى بفتح السين والميم الثاني مثقلا مفرد كل عرض عام نعت كتاب (قوله) بابساغوجي مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح الكلام عليه (قوله) في علم المنطق لفظ علم بكسر فسكون مفرد كل جنس والمنطق بفتح فسكون فكسر مفرد كل جنس ان كان مصدرا ونوعا ان اعتبر اسم زمان أو مكان ثم نقل من المعنى المصدرى وسمى به هذا العلم فصار جزئيا علما شخصيا فالاضافة من اضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية الدال في مدلوله (قوله) يحل بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد على الشرح فهي قضية حملية شخصية (قوله) ألفاظه مركب اضافي اضافته للبيان أي يضبطها ويبين موضوعها ومحمولها فشيء هذا يحل العقد

لصدق والتحقيق (وبعد)
فهذا شرح لطيف
لكتاب العلامة أثير
الدين الابهرى رحمه الله
المسمى بابساغوجي في علم
المنطق يحل ألفاظه

في التسميل وتناسي التشبيه وادعى دخول المشبه في المشبه به وقد استعاره
اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الخ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية
(قوله) بين بضم ففتح فكسر مثلاً محمول موضوعه ضمير الشرح فهي جملة
مخصوصة (قوله) مراده بضم الميم مركب اضافي اضافته لادنى ملايسة أى
المعنى الذى أراد المصنف بالفاظ كتابه (قوله) ويفتح بحرى فيه نحو
ما تقدم في محل وبين (قوله) مغلقة بضم فسكون ففتح أى المعنى الخفى
من المعانى المرادة به تشبه الخفاء بالغلق في الصعوبة والتعسر وتناسي
التشبيه وأدرج المشبه في المشبه به وقد استعاره المصدر واشتق منه مغلوق
بمعنى خفى على سبيل التصريحية التبعية وقرنتها اضافة مغلوق لضمير الكتاب
(قوله) ويقيده بضم ففتح فكسر مثلاً بحرى فيه نحو ما تقدم في محل (قوله)
مطلقة بضم فسكون ففتح مفرد كلى عرض عام أى المعنى الذى أطلقه
المصنف وحقه التقيد سهواً أو اتكالا على الشارحين (قوله) على وجه الخ
أى طريق ووصف مفرد كلى نوع تنازع فيه الأفعال الأربعة (قوله) لطيف
مفرد كلى عرض عام أى حسن أو مختصر أو ظاهر (قوله) منهم بفتح فسكون
ففتح مفرد كلى نوع أى طريق واضح (قوله) منيف بضم فكسر مفرد كلى
عرض عام أى عال علواً معنواً واصله جبل أو حصن صغير في جبل تشبه
العلو المعنوى بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسي التشبيه وادعى ان المشبه
من افراد المشبه به وقد استعاره الانافة للعلو المعنوى واشتق منها منيف
بمعنى عال علواً معنواً (قوله) وسميته بشد الميم جملة شخصية موضوعها
التناء المضمومة ومحمولها الفعل (قوله) المطلاع بفتح الميم واللام مفرد كلى نوع
تشبه شرحه بمطلع الشمس في ان كلا محل لطلوع مزيل الظلمة والخفاء وتناسي
التشبيه وأدرج الاول في الثانى واستعار المطلاع للشرح تبعاً لتشبيه ظهور
المعانى بطلوع الشمس في مطلق ظهور تام النفع ومزيل الخفاء واستعارة
الثانى للاول تقدير او اشتقاق المطلاع من الطلوع على سبيل التصريحية
التبعية فصار المطلاع جزئياً عالماً شخصياً (قوله) أسأل جملة شخصية
موضوعها ضمير المتكلم المقدر بانا ومحمولها أسأل (قوله) ينفع جملة
مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحمولها ينفع وحذف مفعوله لافادة

وبين مراده ويفتح مغلقة
ويقيده مطلقه على وجه
لطيف ومنهج منيف وسميته
المطلاع والله أسأل أن
ينفع به

عمومه أي كل أحد والظاهر أنه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع
 في شيء منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما أن الأول
 عموم مراد تشاؤلا لا حكما والثاني لم يرد عموم فيه ما وإن قرينة الأول لفظية
 كالنعت والحال والشرط والاستثناء وقرينة الثاني معنوية وإن قرينة
 الأول قد تنفك عنه وقرينة الثاني لا تنفك عنه وإن الأول حقيقة والثاني
 مجاز مرسل (قوله) وهو حسي قضية حملية مخصوصة موضوعها ضمير الله
 تبارك وتعالى ومحمولها حسب وهذا إن أبقيت على أصلها فإن نقلت
 لأنشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كافي فهو مفرد كلي من قبيل
 الخاصة (قوله) نعم بكسر فسكون فعل لأنشاء المدح فاعله الوكيل
 والمخصوص بالمدح مقدر أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والعطف
 أقام على حسب وهو مفرد لا يوصف بخبر بقول انشائية أو على جملة هو حسي
 بتقدير أقول قبل نعم أو الواو استئنافية أو نقل هو حسي لأنشاء الاحتساب
 وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه
 على جوازه (قوله) قال محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حملية شخصية
 (قوله) أي ابتدئ تقدير لتعلق الباء وهو محمول على الضمير المقدر بانافهي
 حملية شخصية والاولى تقديره أو لف دلالة المقام عليه وعدم إيهامه قصر
 التبرك بها على حال الابتداء اليساوي يضمن كل شاعر في شيء المتعلق من
 مادة ما جعلت مبدأه (قوله) وابتدأ أي المصنف حملية شخصية (قوله)
 عملا الأولى اقتداء وزيادة عملا قبل بخبر (قوله) وبخبر كل الخ اضافته
 للبيان (قوله) أمر أي شيء (قوله) ذي أي صاحب (قوله) بال أي
 شرف شرعي (قوله) مقطوع أي معدوم أو ناقص (قوله) بحمد الله
 أي بدل بسم الله الرحمن الرحيم (قوله) رواد أي الخبر بالروايتين الخ
 حملية جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله) نحمد الله على جعل النون
 للعظمة فهي شخصية وعلى أنها للمشاركة فهملة (قوله) إذا الحمد أي معناه
 لغة علة للتفسير قبله (قوله) الثناء بتقديم المئات على النون أي الذكر
 أو الاتيان بخبر جنس (قوله) باللسان لبيان الواقع على أن الثناء الذكر
 باللسان ولا خراج الاتيان بغيره على أنه الاتيان وفيه أنه يخرج حمد التقديم له

وهو حسي ونعم
 الوكيل قال رحمه الله تعالى
 (بسم الله الرحمن الرحيم)
 أي ابتدئ وابتدأ بالهمزة
 عملا بكتابة العزيز وبخبر
 كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه
 بسم الله الرحمن الرحيم
 فهو أجندم أي مقطوع
 البركة وفي رواية بحمد الله
 رواه أبو داود وغيره وحسنه
 ابن الصلاح وغيره (نحمد
 الله) أي نثني عليه بصفاته
 إذا الحمد هو الثناء باللسان

أولها حدث فالأولى أيد الالسان بالكلام ليشملهما (قوله) على الجميل أي
 لأجله فصل مخرج الثناء لأجل قبح (قوله) الاختياري أي الحاصل باختيار
 المحمود فصل مخرج الثناء باللسان لأجل جميل غير اختياري له كطول
 قامته وجماله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القدسية
 وأجيب بأن المراد بالاختياري ما ليس باضطراري وبالتزام خروج وجه وانه
 مدح لأحمد (قوله) على جهة التجميل اضافة للبيان فصل مخرج الثناء
 باللسان على جميل اختياري على جهة التهكم والسخرية (قوله) والتعظيم
 عطف تفسير (قوله) تعلق أي وقع الثناء على جميل من الفضائل الخ (قوله)
 بالفضائل جمع فضيلة أي الصفة التي لا يتوقف اثباتها للمتعصب بها على
 ظهور أثرها في غيره كالعلم والتقوى (قوله) بالفواضل جمع فاضلة أي الصفة
 التي يتوقف اثباتها لموصوفها على ظهور أثرها في غيره كالشجاعة والكرم
 والعفو والحلم (قوله) لما مر أي اقتداء بالقرآن وعملا بالحديث (قوله)
 الابتداعين أي الابتداع بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله) بالروايتين
 الخ أي رواية بسم الله ورواية بحمد الله (قوله) الى انه أي الشأن (قوله)
 لا تعارض بينهما انما يأتي التعارض على رواية بسم الله الرحمن الرحيم
 وبالحمد لله بضم الهمزة على الحكاية سواء كانت الباء للتعدي أو الاستعانة
 أو المصاحبة لأن الاستعانة بشئ أو مصاحبة في الابتداع تقوت ذلك بغيره
 (قوله) اذا لا ابتداء حقيقي أي وهو تقديم الشئ على كل ما عداه علمه لتفي
 التعارض بينهما (قوله) واذن في أي تقديم الشئ بالاضافة الى المقصود
 سواء قدم على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقي خاص (قوله) فالحقيقي
 أي والاضافي أيضا ما تقدم (قوله) بالبسملة أي الابتداع بها (قوله)
 والاضافي أي وحده (قوله) بالحمدلة أي الابتداع بها (قوله) وقدم
 البسملة أي على الحمد مستأنف استئنافا سياسيا جواب عن سؤال مقدر بأن
 التعارض يدفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فلم لم يقدمه عليها فيكون
 الابتداع حقيقيا واذن اضافها إليها (قوله) عملا الاولى اقتداء
 (قوله) واختار أي المصنف جملة شخصية (قوله) الفعلية أي المنسوبة
 للفعل لتصديرها به نسبة الكل لجزئه (قوله) الاسمية أي المنسوبة للاسم

على الجميل الاختياري
 على جهة التجميل والتعظيم
 سواء تعلق بالفضائل أم
 بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد
 لما مر وجمع بين الابتداعين
 عملا بالروايتين السابقتين
 وإشارة الى أنه لا تعارض
 بينهما اذا لا ابتداء حقيقي
 واذن في فالحقيقي حصل
 بالبسملة والاضافي بالحمدلة
 وقدم البسملة عملا بالكتاب
 والاجماع واختار الجملة
 الفعلية على الاسمية

لتصدرها به كذلك (قوله) هنا أي في صيغة الحمد (قوله) وفيما يأتي
 أي في نسأله ونصلي (قوله) قصد الخ مفعول له لا اختار الفعلية هنا وفيما
 يأتي (قوله) بضمونها أي المعنى الذي تضمنته الجملة ودلت عليه من الحمد
 والصلاة والسؤال (قوله) على وجه الثبات اضافته للبيان (قوله)
 والدوام عطف تفسير وأفاد كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو
 كذلك لکن لا بوضعها بل بواسطة العدول اليها عن الفعلية (قوله) وأتى
 أي المصنف جملة شخصية دفع بها ما يقال التعبير بنون العظمة لا يناسب
 مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم المحمود لا الحامد فالتناسب له بذلك
 الحامد وتواضعه واظهاره عظمة المحمود (قوله) بنون العظمة من اضافة
 الدال للمدلول (قوله) اظهار الخ مفعول له لاتي الخ (قوله) للزومها
 أي العظمة (قوله) من تعظيم الخ بيان للزومها (قوله) بتأهيله
 أي جعله أهلا وقابلا لتصوير تعظيم الله تعالى له والاولى يجعله عالما (قوله)
 امثالا الخ علة للمعلل مع علمه أي فالتعبير بنون العظمة مناسب لمقام الحمد
 لانها لاظهار نعم المحمود الموجبة لجمده فتضمنت تعظيمه وحمده (قوله) أي
 نحمده هولفظ المستأنى به الشارح هنا ليقتر به من معموله لطول الفصل
 بينهما بكلام الشارح (قوله) بليغا أي مطابقة لما يقتضيه حاله من اظهار
 عظمة المحمود والتحدث بنعمته الموجبة لجمده (قوله) خلقه جنس شمل
 التوفيق وغيره (قوله) قدرة فصل مخرج خلقه تعالى غيرها واضافة
 قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة الطاعة السكب المقارن لها فلا
 يدخل في التعريف حالة الكافر والفاسق حتى تخرج بزيادة وتسهيل سبيل
 الخير (قوله) عكس أي ضد ومقابل (قوله) فانه أي الخذلان الخ علة
 عكس الخ (قوله) حمد أي المصنف جملة شخصية (قوله) لا مطلقا أي
 في مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خاليا عن محمود عليه اذ هو من
 أركان الحمد فينتفي الحمد باتفائه وتسمية الحمد على الذات والصفات
 غير الفعلية مطلقا اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه قيد بالذات أو الصفات فلا
 وجه لتسميته مطلقا (قوله) لان الاول أي الحمد على التوفيق علة لجمده
 عليه لا مطلقا وأوردان عبارة المصنف فيها حمد مطلق أيضا بقوله نحمد الله

هنا وفيما يأتي قصد الاظهار
 المجز عن الاثبات بضمونها
 على وجه الثبات والدوام
 وأتى بنون العظمة اظهارا
 للزومها الذي هو نعمة من
 تعظيم الله تعالى له بتأهيله
 لا علم امثالا لقوله تعالى وأما
 بنعمه ربك فحدث أي نحمده
 حمدا بليغا (على توفيقه)
 لنا أي خلقه قدرة الطاعة
 فنعكس الخذلان فانه
 خلق قدرة المعصية وانما
 حمد الله على التوفيق أي
 في مقابله لا مطلقا لان
 الاول

ومفيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لا مطلقا وأجيب بأن المعنى
لا مطلقا فقط (قوله) واجب أي لقوله تعالى واشكروا لي ولا تكفرون
وقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد وقوله
تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ابن السبكي شكر المنعم واجب بالشرع وهذا على
ظاهره أن أريد شكر القلب أي اعتقاد أن كل نعمة من الله تعالى لقوله
تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وإن أريد شكر اللسان فغني وجوبه كون
ثوابه كثواب الواجب على أنه واجب في العمر مرة (قوله) والثاني أي
الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظا ونية (قوله) مندوب أي
لأنه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة والافهو واجب
أيضا (قوله) هادية نسبة الهداية للطريق مجاز عقلي والحقيقة العقلية
نسبتها إلى الله تعالى (قوله) أي دالة لنا على الطريق المستقيم المراد
بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد
الاسلام وشريعة النبي عليه الصلاة والسلام والقواعد الخمسة الصحيحة
فغار المدلول الدال وزال الاشكال (قوله) هداية طريقه أي الهداية
فيها أو اليها وهذه أولى رعاية السجع (قوله) ونصلي الخ الحكمة في ابتداء
التصانيف بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أنه يجب على العاقل أن
يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيرا كالحق والقدر وشراك النعل كما
في الحديث ولما كان السؤال يستدعي ملازمة وقر بما معنو يابن السائل
والمسؤل واتى في ذلك هنا ليكون الحق تعالى في غاية التضرع والتفقد
والسائلين موصوفين بالعلائق البشرية والعوائق الدنيوية احتاج إلى
واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تعلق وهم الانبياء عليهم الصلاة
والسلام وأعلامهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو
الواسطة في جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
واختلف في انتفاعه بها فقبل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقيل بعدمه
لأن الله تعالى شرفه عن أن يكون من هودونه ومحتاج اليه سببا في نفعه
ووفق بينهما بنظر الأول للحقيقة وسلك الثاني سبيل الأدب واشتهر القطع

واجب والثاني مندوب
(ونسأله طريقه هادية)
أي دالة لنا على الطريق
المستقيم وفي نسخة ونسأله
هداية طريقه (ونسأله
على محمد)

بقبولها واستشكل بلزوم القطع بموت المصلي عليه مؤمناً ولا سبيل إليه
وأجيب بأن قبولها بشرطه موته مؤمناً وبأن قبولها يكون بتخفيف العذاب
عمن مات كافراً وبأن لها جهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه
وسلم وهي الشطعية وجهة إثابة المصلي عليه وأهـى مفوضة لشبهة الله تعالى
كسائر الأعمال واختلف هل الأولى زيادة لفظ السيد تأدياً أو عدمها
اتباعاً للوارد (قوله) من الصلاة المأمور بها الخ دفع به ما يقال صيغة نصلي
خبرية عن صلاة حالية أو استقبالية بصيغة طلبية والاختبار بذلك ليس
صلاة فلم يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب أنها مستعملة في الطلب فهي
خبرية لفظاً انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله) من الصلاة
المأمور بها أي دعائنا له بأن الله تعالى يصلي عليه لقصورنا عما يناسبه
ومعجزنا عنه فتكون الصلاة من الرب الصكامل على النبي الفاضل
(قوله) في خبر أمرنا الله أن نصلي عليك أي بقوله تعالى صلوا عليه وإضافة
خبر البيان (قوله) فكيف نصلي عليك أي بأي صيغة نصلي عليك (قوله)
فقال أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله) اللهم صل على محمد الخ أشار
بقوله الخ إلى تمام الصيغة وهو كما في رواية ابن سعد رضي الله عنه قلت
يا رسول الله أمرنا الله أن نصلي عليك فكيف نصلي عليك إذا نحن صلنا
عليك في صلاتنا فكت ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل
إبراهيم في العالمين أنت خير مجيد والسلام كما علمتم اه نقله شيخ الإسلام
الشارح في الأعلام في أحاديث الأحكام عن ابن سعد فليس في هذه
الرواية كما صليت على إبراهيم ولا كما باركت على إبراهيم وفي رواية عن
كعب اثباتهما في شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف
نصلي عليك إذا نحن صلنا عليك في صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنت خير مجيد فليس
في هذه الرواية في العالمين (قوله) وهي أي معنى الصلاة (قوله) رحمة أي
مطلقة أو مقرونة بتعظيم المصلي عليه والظاهر أنه معنى لغوي حقيقي وقوله

من الصلاة عليه المأمور
بها في خبر أمرنا الله أن
نصلي عليك فكيف نصلي
عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد إلى آخره
وهي من الله رحمة

الصلاة في اللغة الدعاء معناه اذا كانت من غيره تعالى كآدمي (قوله)
استغفار أي طلب مغفرة ولا يخفى انه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما
كانت صلاة الملائكة دعاء بشئ خاص بخلاف صلاة غيرهم احتج
للتعيين والمقابلة لکن ورد في حديث جلوس المصلي في مصلاه تفسير صلاة
الملائكة بطلب المغفرة والرحمة ونصه ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام
في مصلاه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق ان صلاة
الملائكة مطلق الدعاء (قوله) ومن الآدميين أي والجن (قوله) ودعاء عطف
تفسير (قوله) بالثناء أي من فوق الساكنة عقب عين مهمل مكسورة
(قوله) أهل بيته هم علي وفاطمة والحسن والحسين وأمّهات المؤمنين وتدم
هذا لوروده في الحديث (قوله) به أي تفسير عترته بأهل بيته بقوله عترتي
أهل بيتي (قوله) أزواجه وذريته هذا المعنى لا يشمل عليا كرم الله وجهه
و يشمل ما بعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله) أهله وعشيرته هذا المعنى
يشمل عليا ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه وسلم (قوله) الآدميين
أي الإقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو ألفا لتحركها
عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول محذوف أي أعني أخرج به
الاباعد منهم ما (قوله) نسله ورهطه قريب مما قبله ومعنى العشيرة والرهط
القوم والقبيلة (قوله) أما بعد فهذه الخ الأصل مهما يكن من شئ فأقول
بعد البسمة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهي قضية شرطية متصلة باتفاقية
اذلا علاقة لاستلزام المقدم التالي (قوله) للانتقال أي عنده (قوله)
أسلوب بضم الهمز أي نوع من السلام (قوله) الى آخر بفتح الهمز
والحاء المعجمة أي لا يناسب المنتقل عنه فتكسب الاقتضاب شهيا بالتخلص
وهو الانتقال الى المناسب بسبب اشعارها بالمنتقل اليه في الجملة فلا
يطرق الذهن بغنة فيكون الانتقال اليه اقتضايا بمحض (قوله) وكان
النبي صلى الله عليه وسلم يأتي بها أشار به الى أن الاتيان بها سنة (قوله)
والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسمة الخ أي لانه الأصل المعدول عنه
للاختصار فحذف مهما يكن من شئ وعوضت عنها أما قلزمها ما لزمتها من
لصوق الاسم والفاء اقامة للآزم مقام الملزوم وابقاء لآثره في الجملة

ومن الملائكة استغفار ومن
الآدميين تضرع ودعاء (و)
على (عترته) بالثناء فوق أي
أهل بيته لخبر ورده وقيل
أزواجه وذريته وقيل
أهله وعشيرته الآدميين
وقيل نسله ورهطه الآدميين
وعليه اقتصر الجوهرى
(أجمعين) تأكيد (أما بعد)
يؤتى بها للانتقال من
أسلوب الى آخر وكان
النبي صلى الله عليه وسلم
يأتى بها في خطبه والتقدير
مهما يكن من شئ بعد
البسمة وما بعدها

وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح ولكن الأولى جعلها
متعلقة بالجزاء والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة والحمد لله هذه
الحل ليكون الشرط وجود شيء مطلق وهو محقق فيتحقق جزاؤه ولأن طلب
ابتدائها يستدعي تقديره بعديتها ولا داعي لتقدير الشرط بها (قوله) فهذه
الحل حلية شخصية (قوله) المؤلفة أي التي هي اللفاظ أو المعاني أو النقوش
أو ما تركب من اثنين منها أو من الثلاثة والمختار الأول لاحتياج المعاني إلى
الالفاظ وعدم تدبير النقوش لكل أحد (قوله) الحاضرة ذهنا أي فقط
الحل ظاهر على أن المشار إليه النقوش وحدها أو مع اللفاظ أو المعاني
أو معهما أما على أنه اللفاظ وحدها أو المعاني كذلك أو معهما فهي حاضرة
ذهنا فقط مطلقا إذا المراد اللفاظ الذهبية لأنها القارة وأما اللسان فيسبالة
تعد عدم مجرد النطق بها والسرف في الإشارة إلى المعاني أو اللفاظ الإشارة
إلى اتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كأنها مبصرة عند المخاطب وإلى
كمال فطنته حتى بلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالبحر واستحق أن
يشار له إلى المعقول بما يشار به إلى المحسوس المبصرو في هذا حدث له على
تحصيل المعاني (قوله) رسالة بكسر الراء مشددة من الرسل بفتح الراء
وسكون السين وهو الانبعاث على تودة يقال ناقة رسل أي سهلة البير فقبه
إشارة واضحة إلى سهولة هذا المؤلف وقلته كما وإن عظم كيفاً وسبب تسميته
المؤلف المختصر رسالة أن أهل البادية والقطار النائية التي هي من العلماء
خالية إذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبعثوها إلى
الأمم أو يستفتون علماءها فيجيئون عنها ويرسلونها إلى السائلين فبها المؤلف
الصغير المبعوث إلى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين إلى العلماء
وبالعكس في الخفة والبعث على سبيل التصريح بحجة ثم صار حقيقة عرفية
(قوله) لطيفة أي حسنة الوضع بدعية الصنع والقلّة المفادة برسالة راجعة
للذات واللاطف راجعة للمعنى والترتيب فلا تكرار (قوله) المنطق يطلق
في الأصل على النطق اللساني وعلى إدراك المعقولات وهذا العلم يقوى
هذين المعنيين ويسلك بهما سبيل السداد فلذا سمي منطقاً (قوله) آلة قانونية
الحل لا بد لمن أراد الشروع في فن من تصوره بوجه ما ولا فلا يمكنه توجيهه

(فهذه) المؤلفة الحاضرة
ذهنا أن ألفت بعد الخطبة
وخارجا أيضا أن ألفت
قبلها (رسالة) لطيفة
(في) علم (المنطق) وهو
آلة قانونية

نفسه اليه لا امتناع توجهها الى المجهول بكل وجه وعلمه بأن له فائدة ما والا كان
اشتغاله به عبثا والواجب صناعة تصوره بجذته أو رسمه ليكون على بصيرة
في اشتغاله به وترداد البصيرة بمعرفة موضوعه وفائدته وأنها معتبرة بالنظر
الى المشقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين موضوعه وفائدته والآلة هي
الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المفعول كقلم الكاتب وقواعد المنطق
توصل به النفس الى معرفة المجهولات التصورية والتصديقية وقوله
قانونية أى منسوبة الى القانون نسبة الجزئى الى كليته وهو لفظ يوناني ويرادفه
في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام
جزئيات موضوعها يجعل الجزئى موضوعا وموضوع القاعدة محمولا وجعل
القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيألف منهما قياس على هيئة
الشكل الاول نتيجه مشتملة على ثبوت محمول القاعدة لجزئى موضوعها
بأن تقول مثلاً زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة
الجزئية كالقلم والمنتشار (قوله) نعصم مراعاتها الخ فصل مخرج ماعد المنطق
ومعنى نعصم نحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا نعصم
الذهن عن الخطأ والال لم يقع من منطقى خطأ أصلاً واللازم باطل فكثيراً
ما أخطأ من لم يراع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله) الذهن أى
القوة المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية والفكر حركة
النفس في المعقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على انه آله وقال
بعضهم انه علم وهو المشهور وعليه فيعرف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من
الفاستدقاله السيد وفق بينهم ما ينظر الاول الى انه ليس مقصودا لذاته
وان كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله)
وموضوعه الخ في الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضه
الذاتية أى التي تعرض لذاته أو مساويه أو جزئيه الاول كالتعجب العارض
للانسان لذاته والثاني كالتعجب العارض للانسان بواسطة التعجب
والثالث كالحركة بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية
لاستنادها لذات المعروض مباشرة أو بواسطة واحد ترزب الذاتية عن
العوارض الغريبة التي تعرض لاشئ بواسطة أمر خارج أهم منه

نعصم مراعاتها الذهن
عن الخطأ في الفكر
وموضوعه

كالحرارة العارضة لا يفيض بواسطة كونه جسما أو أخص كالفتح
العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا أو ميان له كالحرارة العارضة
للماء بواسطة النار أو الشمس وسيت غريبة لعدم استنادها للمعرض
(قوله) المعلومات التصورية والتصديقية أى من حيث صحة التوصل بها
الى مجهول تصورى أو تصديقى أو من حيث توقف التوصل الى ذلك
عليها توقفا قريبا أو بعيدا مثال البحث عن المعلومات التصورية
من حيث التوصل بها البحث عن كون القول الشارح حداثا أم أو ناقصا
أو رسما كذلك أو تعريفيا لفظيا أو بالثال أو بالتقسيم وكونه مطردا
منعكسا أو لا ومثال البحث عما يتوقف التوصل الى التصور عليه توقفا
قريبا البحث عن الكلى بكونه جنسا أو نوعا أو فصلا أو خاصة أو عرضا عاما
ومثال البحث عما يتوقف عليه توقفا بعيدا البحث عن المفرد بكونه كليا
أو جزئيا وعن الكلى بكونه ذاتيا أو عرضيا والبحث عن اللفظ بكونه مفردا
ومؤلفا ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل
بها الى مجهول تصديقى البحث عن القياس بكونه اقترانيا أو استثنائيا
وبكونه على الشكل الاول أو الثانى أو الثالث أو الرابع وبكونه من أى
ضرب منها وبكونه مستوفيا شروط انتاج شكله أولا وبكونه برهانا أو جدلا
أو خطابة أو شعرا أو سفسطة ومثال البحث عنها من جهة توقف التوصل الى
التصديق عليها توقفا قريبا البحث عن المركب بكونه قضية وبكونها جملة
أو شرطية لزومية أو اتفاقية أو منفصلة حقيقية أو مانعة جمع فقط أو خلو
فقط عنادية أو اتفاقية وبكونها مخصوصة أو محصورة كلية أو جزئية أو
مهملة وبكونها محصلة أو معدولة وبكونها حقيقية أو خارجية وبكونها تقيضا
أو عكسا مستويا أو عكس تقيض موافقا أو مخالفا وبكونها لازما أو ملزوما
ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفا بعيدا البحث عن المفرد
بكونه كليا أو جزئيا وبكونه أصغرا أو أكبرا أو وسطا وبكونه موضوعا
أو محجولا أو مقسما أو تاليا وسيت المعلومات ونحوها موضوعا لأنها توضع
فى مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منهما قضية
ومسئلة نحو الإنسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق

المعلومات التصورية
والتصديقية وفائدة
الاحتراز عن الخطأ

حدد نام للانسان والجسم الناطق حدنا قص له ونحو زيد كاتب حملية
شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود بشرطية متصلة لزومية
والعدد اما زوج واما فرد متفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير
حادث قياس اقتراني حلي من الشكل الاول من ضربه الاول (قوله) في الفكر
أي تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله) أوردنا أي أتينا ووضعنا
وفيه إشارة الى تشبيه الرسالة والقواعد التي فيها بالماء في كمال النفع (قوله)
فيها أي الرسالة التي هي عبارة عن الافاظ الخاصة على المختار (قوله)
ما يجب استحضاره أي من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول
في الدال فلا اشكال (قوله) اصطلاحاً فأدبه ان الوجوب ليس شرعياً يستحق
تمثله الثواب وتاركه العقاب وانما هو اصطلاح للمناطقة بوصف
مواقفه بأنه مصيب ومخالفه بأنه مخطئ لقول المصنف لمن يتبدئ في شيء من
العلوم اذ لا يجب عليه شرعاً الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده
ودلائلها ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب الموافقة في المنطق قسمان
قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن
عزقة ومختصر السنوسي والسلم وهذا القسم لا خلاف في جواز الاشتغال به
بل هو فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض
كفاية وكلاهما يتوقف على حصول الملزمة في هذا الفن وكل ما يتوقف
عليه الواجب فهو واجب بل تعالى بعضهم وجعله فرضاً عينياً لتوقف تحرير
العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطواع والمطالع
والمواقف والمقاصد وفي الاشتغال به خلاف فقيل بمنعه مطلقاً وقيل بجوازه
كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب والسنة وكال
القرينة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله) فقد قال الغزالي
بتخفيف الراي نسبة للغزل وذلك لان والده كان يغزل الصوف ويبيعه به كانه
بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ولد بطوس سنة خمسين وأربع مائة
وكنيته أبو حامد واتفق له في آخر عمره انه رأى ابن المقرئ في برية بمرقعة
وعكاز تاركا للتدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال

تركته هوى لبلى وسعدى بمنزل * وعدت الى محبوب أول منزل

في الفكر (أوردنا
فيها ما يجب) اصطلاحاً
(استحضاره لمن يتبدئ
في شيء من العلوم) فقد قال
الغزالي من لا يعرفه له
بالمنطق

وناديت بالاسواق مهلا فهذه * منازل من تهوى رويدا فانزل
 غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجده * لغزلي نسا جاف كسرت مغزلي
 علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله) لا ثقة بكسر المثناة أي لا وثوق
 ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله) معيار
 كميزان لفظا ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاقد كما يعلم بالميزان
 الحسى تمام الموزون ونقصه ويطلق المعيار على العلامة أيضا كما في قولهم
 الاستثناء معيار العموم (قوله) وحصر المصنف الخ سبب الحصر اما
 الجعل كحصر الكل في أجزائه واما الاستقراء وهو تتبع أفراد الشيء بحيث
 لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن يحرك فذلك
 الأسفل عند مضغه واما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض (قوله)
 المقصود أي سواء كان قصده لذاته كقول الشارح ومقدمته واجته
 ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كأقسام اللفظ والدلالة (قوله)
 في رسالته أي منها ويلزم كونه مقصودا من المنطق لوضعه فيها بحيث لا يخرج
 عنه (قوله) بحث أصله التفتيش في الأرض بنحو عود ثم نقل للمسئلة الخفية
 لعلاقة المجاورة أذ جرت عاداتهم به عند التأمل فيها (قوله) بحث الالفاظ
 أي والدلالة (قوله) التصورات أي القول الشارح ولو عبر به لكان أولى
 لشمول التصورات الكتابات أيضا (قوله) القضايا أي شرح حقيقتها
 وأقسامها وتناقضها وعكسها (قوله) القياس أي شرح ماهيته وأقسامه
 من اقتراني واستثنائي وحسلي وشرطي وبرهاني وجدل وخطابة وشعر
 ومغالطة (قوله) مستعنا حال من فاعل أو ردنا والمطابقة بينهما
 في الأفراد لاستعمالنا في التكلم وحده المعظم نفسه (قوله) على اكمالها
 خصه الشارح لتقرينة المقام والاهتمام بما هو بصددده وان كان حذف
 المعمول يفيد العموم (قوله) انه أي الله تبارك وتعالى في قوة العلة لقوله
 مستعنا بالله تعالى (قوله) مفيض أي معطي عطاء كثيرا (قوله) الخير
 أي ما فيه نفع (قوله) والجود أي اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي
 عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله) يوناني بضم
 المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من العجم لوضعه في لغتهم (قوله)

لا ثقة بعلمه وسماه معيار
 العلوم وحصر المصنف
 المقصود في رسالته في خمسة
 أبحاث بحث الالفاظ
 وبحث الكليات الخمس
 وبحث التصورات وبحث
 القضايا وبحث القياس
 (مستعنا بالله تعالى) أي
 طالباً منه المعونة على
 اكمالها (انه مفيض الخير
 والجود) أي العطاء على
 ضياده هذا (ايساغوجي)
 هو لفظ يوناني

معناه أي الذي نقله إليه المناطقة قيل انه مركب من ثلاث كلمات في لغتهم
 ايسا ومعناه أنت وأغرو ومعناه أنا واكي بالكاف ومعناه ثم يفتح التثنية أي
 اجلس أنت وأنا هنالك تبحث في الكليات الخمس ثم نقله المناطقة بعد ابدال
 الهمزة فيهما وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الخمس (قوله)
 الخمس وجه خصرها فيها ان الكلي اتمام الماهية أولا والثاني اما داخل
 فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساو لها أو أعم منها (قوله) الجنس هو جزء
 الماهية المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره
 من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال
 في جواب ما هو بحسب الشركة فقط والفصل يقال في جواب أي شيء هو
 في ذاته وعلى الخاصة والعرض العام لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله)
 والنوع هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان
 النوع يقال في جواب ما هو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله)
 والفصل هو جزء الماهية المساوي لها وقدمه على الخاصة والعرض العام
 لانه ذاتي وهما عرضيان (قوله) والخاصة هي الوصف العارض للماهية
 القاصر عليها وقدمها على العرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله)
 والعرض العام هو العارض للماهية المشترك بينها وبين غيرها (قوله)
 ذلك أي المذكور وهو الكليات الخمس وأتى بإشارة البعيد لطول الفاصل
 بينهما (قوله) به أي ايساغوجي (قوله) باسم الحكيم يدل من به فهي من
 تسمية الشيء باسم واضعه لعلاقة السببية وله اسم آخر وهو ارسط بكسر الهمزة
 وفتح الراء والسين والطاء المهملين وله اسم آخر أيضا وهو ارسطاطاليس
 (قوله) وقيل باسم متعلم الخ وذلك ان حكيم استخرج الكليات
 الخمس وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجي فطالعها فلم يفهمها فلما رجع
 الحكيم قرأها عليه فصارت تقول له يا ايساغوجي الحال كذا وكذا فسميت
 باسمه للنسبة بينهما في الجملة والشهور ان ايساغوجي اسم لوردة ذات
 أوراق خمسة فنقل للكليات المشابهة في الحسن (قوله) وفي نسخ الخ أي
 فان وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تنسني الى خطأ أوسهر (قوله)
 ولما كانت معرفة الكليات الخ جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه

معناه الكليات الخمس
 الجنس والتنوع والفصل
 والخاصة والعرض العام
 وقيل معناه المدخل أي
 مكان الدخول في المنطق
 يسمى ذلك به باسم الحكيم
 الذي استخرجه ودونه
 وقيل باسم متعلم مكان
 خطابه معلمي في كل مسألة
 بقوله يا ايساغوجي الحال
 كذا وكذا وفي نسخ هذا
 الكتاب اختلاف كثير
 ولما كانت معرفة

المعلومات التصورية والتصديقية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ ودلالته مع خروجهما عن موضوعه (قوله) الكليات أي ما هيانها وأقسامها وما يتعلق بها (قوله) تتوقف الخ أقسام التوقف خمسة توقف شرعي كتوقف المطالعة في الكتاب على مقدمته وتوقف شعوري كتوقف المعرف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودي كتوقف الكل على أجزائه وتوقف تأثيري كتوقف المعلول على علته الفاعلية وتوقف شرطي كتوقف الشروط على شرطه وما هنا من الأول (قوله) المطابقة الخ بيان للدلالات الثلاث (قوله) وأقسام اللفظ عطف على الدلالات (قوله) بيانها أي الدلالات وأقسام اللفظ (قوله) اللفظ احتريزه عن غيره كالكتابة والاشارة والعقد والتصب فلم يعتبر وادلالته كما يأتي (قوله) بالوضع أي تعيين اللفظ للمعنى احتريزه عن اللفظ الدال بالعقل أو الطبع فلم يعتبر وادلالته كما يأتي أيضا (قوله) وهو أي اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أي عين (قوله) توسط الوضع أي لتمام المعنى دفع به نقض كل تعريف من تعاريف الدلالات الثلاث بالآخرين وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله) على تمام أي جميع لا حاجة اليه لأن اللفظ انما يوضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب بأنه احتريزه عن دلالة اللفظ على نفسه بخوز يد ثلاثي ورد بأنها مطابقة لا تخرج بلفظ التمام لأن اللفظ وضع لنفسه كما وضع لعناء أقول لا يرد البحث من أصله لأن وضعه لتمام معنى لا يمنع دلالة على جزئه أو لازمه مجازا كما يدل على تمامه حقيقة فاحتريز بلفظ تمام في تعريف المطابقة عن دلالاته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشعاره بالتركيب فلا يشمل الدلالة على بسيط (قوله) وضع بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لأن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقا عند البصري في الصفة دون الفعل وهي طريقة والثانية لا فرق بينهما في وجوبه مطلقا وعلمها فالشارح سلك سبيل الكوفي (قوله) بالمطابقة أي بدلالة تسمى مطابقة (قوله) لمطابقته أي المدلول الخ تعليل لتسميتها بمطابقة (قوله) له أي الدال أو الموضوع له (قوله) وعلى جزئه أي في ضمن دلالاته على كاه فهم واحد لكن يعتبرارة من حيث تعلقه بالكل فيكون

الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع للمعنى (بدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع له بالمطابقة) لمطابقته أي موافقته له من قواهم لما بقى الفعل الفعل اذا توافقتا (و) يدل (على جزئه) أي على جزء ما وضع له (بالتضمن)

مطابقة وتارة يعتبر من حيث تعلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمننا وقيل
 يفهم الجزء أولا ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهمان على الآخرين
 والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد
 على كل حال توسط وضع اللفظ لتمام معناه لئلا تنتقض التعاريف كما
 تقدم وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله) لتضمن المعنى أى الذى وضع
 اللفظ له لتعليل تسميتها تضمننا (قوله) له أى المعنى الذى استعمل اللفظ فيه
 (قوله) بخلاف البسيط أى فتفرد فيه المطابقة عن التضمن بيان مفهوم
 ان كان له جزء (قوله) كالنقطة بضم النون مثال لما وضع لمعنى بسيط
 (قوله) وعلى ما يلزمه أى معنى تصوره لازم لتصوير المعنى الذى وضع
 اللفظ له بلا احتياج الى واسطة والضرورة والملازمة عدم الانفكاك بين شيئين
 والمقتضى منهما للآخر يسمى ملزوما والآخر يسمى لازما (قوله) فى الذهن
 أى بحيث متى تصور فيه الملزوم تصور فيه لازمه كلزوم الملكية لعدمها
 فيه احترازه عما يلزمه فى الخارج فقط كسواد الغراب والزنجى فالدلالة
 عليه ليست التزاما ولم يقل ان كان له لازم كما قال فى التضمن ان كان له جزء
 فله تبع الامام فى قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من
 لازم ذهنى يلزم من تصوره تصوره وهو كونه ليس غير نفسه وان رده عليه بأن
 شرط الالتزام كون الملزوم بيذا أى لا يحتاج لواسطة وكونه أخص أى يكفى
 فى حكم العقل به تصوره الملزوم وحده كلزوم الملكية لعدمها ولزوم المغايرة
 المذكورة ليس كذلك اذ لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن
 مغايرته (قوله) بالالتزام أى بدلالة تسمى التزاما (قوله) لالتزام المعنى
 أى الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله) له أى اللازم الذى دل
 عليه اللفظ (قوله) لازمه فى الخارج أيضا أى كزوجية الاربعة وفردية
 الثلاثة (قوله) أم لا أى كالملكية لعدمها كالبصر للهمى والعلم للجهل والسمع
 للصمم والكلام للكم فاتها ملازمة له ذهنا بحيث متى تصور تصور لا خارجا
 (قوله) كالانسان أى هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع ولدلالة الثلاثة
 (قوله) وعلى قابل العلم الخ أورد المحشى الدلجى انه لا يكفى تصور الانسان
 فى حكم العقل بلزوم قابلية ماذ كرهه فلزومها له بين المعنى الاعم وشرط

لتضمن المعنى لجزئه (ان
 كان له جزء) بخلاف البسيط
 كالنقطة (وعلى ما يلزمه)
 أى ما يلزم ما وضع له
 (فى الذهن بالالتزام)
 لالتزام المعنى أى استلزامه له
 سواء لازمه فى الخارج
 أيضا أم لا (كالانسان فانه
 يدل على الحيوان الناطق
 بالمطابقة وعلى أحدهما)
 أى الحيوان أو الناطق
 (بالتضمن وعلى قابل العلم
 وصنعة الكتابة بالالتزام)

الالتزام للزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم
الحديثة التزاما وأجاب بأن المثال لا تشترط صحته لانه مجرد الايضاح
فالجست فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية
المدكورة له بالمعنى الاخص كلزوم الملكة لعدمها لان حقيقة حيوان ناطق
أى مدرك للعلم وصناعة الكتابة وغيرهما بالقوة والقابلية فالتأويل صحيح والآن
أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام
المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والا التزام بالدلالة على لازمه الذهني البين
الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من وجودها وجود معرفتها فهى غير
مانعة لدخول أفراد من التضمن والا التزام فى تعريف المطابقة وأفراد من
المطابقة والا التزام فى تعريف التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن
فى تعريف الالتزام وذلك فيما وضع لمجموع ملزوم ولازمه بوضع وللزوم
وحده بوضع آخر وللأزم وحده كذلك كقرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع
القرص ونوره ووضع للقرص وحده ووضع للنور وحده فاذا اعتبر وضعه
لمجموعهما فلا شك ان دلالة على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة
يشملها باعتبار الوضع لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له
اللفظ وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقينام
دخوله فى تعريف المطابقة باعتبار وضعه للنور وحده فشملى تعريف
المطابقة التضمن والا التزام فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته
عليه مطابقة بلا شك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما
وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلا شك وتعريف
التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما أيضا فشملى تعريف التضمن
المطابقة والا التزام فهو غير مانع أيضا وان اعتبر وضعه للنور فدلالته عليه
مطابقة جزما وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان
اعتبر وضعه لمجموعهما فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشملها
باعتبار وضعه للقرص وحده فشملى تعريف الالتزام المطابقة والتضمن
أيضا فهو غير مانع أيضا والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام
معناه فقط فى التعاريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله توسط

الوضع أي لتمام معناه بأن يقال المطابقة للدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه والتضمن للدلالة على جزء المعنى باعتبار وضعه لتمامه الذي هو الكل والالتزام للدلالة على لازم المعنى باعتبار وضعه لتمام الذي هو الملزوم فلا يرد ما ذكر (قوله) العام بشد المنع أي اللفظ الذي يستعمل في مجموع الأفراد التي يصلح شمولها بلا حصر لها في عدد خاص فخرج مالا يستعمل إلا في فرد واحد سواء كان معنا كعلم الشخص أو متهما محتملا لأفراد متاوبة كالنكرة في الإثبات وخرجت صيغ الأعداد لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة في سياق النفي وأسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجمع المعروف بآل والجمع والمفرد المضافين لمعرفة (قوله) كجاء عيسى أي كدلالة لفظ عيسى على أحدهم (قوله) مطابقة خبر دلالة والجملة جواب عما أورده الإمام شهاب الدين القرافي في محصولة من أن دلالة العام على بعض أفراده خارجة عن الدلالات الثلاثة إذا انفرد ليس تمام معنى العام فتكون دلالة عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئ له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للأصها في شارح المحصول وتبعه الشارح (قوله) لانه أي العام الخ علة لقوله مطابقة (قوله) في قوة قضايا الخردة بأنه انما يفيد أن دلالة على جميع معاني تلك القضايا مطابقة لأن دلالة على معنى بعضها مطابقة اذ هو في قوة الجميع لا البعض اذ لو كان في قوة البعض مساوياه وانتهى كونه في قوة الجميع الشامل له ولغيره من أفراد العام اذ مساوياه للجميع توجب زيادته على البعض فتبطل مساوياه للبعض ودلالتهم على الجميع لا سبيل الى انكارها فهو مساو له لا البعض فليست دلالتهم على البعض مطابقة وبأنه لا يلزم من كون شئ في قوة شئ آخر مساوياه في الدلالة وبأن الكلام في دلالة المفرد الوضعية لا في دلالة القضايا التي الصح فيها انها عقلية وبأنه ليس في قوتها بل الذي في قوتها القضية الكلية التي موضوعها عام (قوله) أي جاء فلان الخ تفسير للقضايا التي بعدد أفراد العام (قوله) فسقط ما قبل الخ تفريع على قوله دلالة العام على بعض أفراد مطابقة (قوله) انها أي دلالة العام على بعض أفراد بيان لما يحذف من قاله زمخشر (قوله) لان بعض أفراد أي العام

ودلالة العام على بعض
أفراده كجاء عيسى
مطابقة لانه في قوة قضايا
بعدد أفراد أي جاء
فلان وجاء فلان وهكذا
فقط ما قبل انها خارجة
عن الدلالات الثلاثة لان
بعض أفراد

الح تعليل لخر وجهها عن الثلاث (قوله) ليس تمام المعنى أى للعامة (قوله)
دلالة أى العامة (قوله) عليه أى بعض افراده (قوله) بل هو أى فرد
العامة (قوله) جزئى مسلم باعتبار ذاته أتما باعتبار اذراجه فى معنى العامة
فهو جزء منه ودلالة العامة عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله) فى مقابلة الكل
ان أراد بالكل عيسى فى بعض افراده كزبد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو
جزء وانما هو جزئى بالنسبة الى عبد المفرد الكل الذى هو من صيغ المطلق
لا العامة أو انسان ونحوه كذلك (قوله) لان دلالة العموم أى ذى العموم أى
العامة الخ جعله بعضهم علة لقوله سقط الخ الحقيقى ولا يصح الاستكاف بعبد
فألاولى جعله علة لمحدوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العامة كليا
اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالقاء هو قوله ودلالة
العامة الخ وعلى ما اختاره الحقيقى انه مصادرة وعلى ارجاء العنان فلا حاجة الى
المقدروى يجعل علة لكلى (قوله) من باب الكلية رقبان هذا من جهة
الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه فى ذاته
ونسبته لا فراده فهو من باب الكل والكلام عليه الآن بهذا الاعتبار (قوله)
لا الكل ممنوع فتحصل ان العامة كل من حيث انه لا يصدق على فرد وحده
لوضعه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع
افراده وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العامة على بعض افراده تضمن لانه
جزء من معنى العامة (قوله) والدلالة أى بتثليث الدال المهمة وغرض
الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتعريفها فالأولى تقديم هذا الكلام على
تسميها السابق لتوقفه عليه (قوله) كون الشئ أى الدال لفظا كان أو
غيره (قوله) بحالة باؤه للملابسة وضافته لما يليه للبيان (قوله) يلزم أى
لزوما بينا أو غير بين أشار له بعض المحققين قال والمراد بالزوم أى فى تعريف
الدليل ما كان على وجه النظر الخ أفاده الدلجى وتبعه الحقيقى وغيره وفيه نظر
فان المطابقة والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام الزوم البين
كما تقدم فالمراد به فى تعريف الدلالة خصوص البين وكلام بعض الخوانى
فى الزوم المذكور فى تعريف القياس كما قال ويأتى للشارح أيضا فيه
(قوله) به أى الشئ الدال (قوله) شئ آخر هو المدلول وهذا التعريف

ليس تمام المعنى حتى
تكون دلالة عليه
مطابقة ولا جزأ حتى
تكون تضمنا ولا خارجا
حتى تكون التزاما بل هو
جزئى لانه فى مقابلة الكل
لان دلالة العموم من باب
الكلية لا الكل والدلالة
هى كون الشئ بحالة يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر

لبعض المتأخرين عدل اليه عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمر لما
أورد عليه من أن الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة الدال فهو ما متباينان
وتعريف الشيء ببيان لا يصح ومن أن الشيء الموضوع لمعنى يتصف بدلالة
عليه قبل فهمه منه وبعده وأجيب عن الأول بأنه مغالطة نشأت من
تفصيل المركب لتعريفهم الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك
أن الفهم من الأمر صفة للدال الاترى أنه يقال هذا الدال فهم منه كذا
وفهم منه كذا ومفهوم منه كذا ولا يصح أن يقال للفاهم شيء من هذا وعن
الثاني بأن وصف الشيء قبل الفهم أو بعده بالدلالة مجاز باعتبار ما يكون أو
ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية فلا يصح ادخال المجازية فيه
(قوله) والأول أي الملزوم (قوله) والثاني أي اللازم (قوله) فالدال
الحق تبريع على قوله الأول الخ (قوله) وقد بينتها أي الدلالة والدال
والمدلول (قوله) في شرح آداب البحث أي للسهرقندي والمناسب أن
يزيد أيضا (قوله) فعلية أي وضعية بدليل المثالين وسكت عن الفعلية
العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبيعية كدلالة حمرة الوجه على
الاستحياء وصفته على الخوف قال المحشيون لم تر تسمية غير اللفظية فعلية
لغير الشارح وهو مطلع (قوله) الخط أي الصورة التي في الشيء المكتوب
لا المعنى المصدرى فدلالته عقلية (قوله) والإشارة أي الهيئة القائمة
بالمشروع مثلها العقد والتصب (قوله) وعقلية أي لفظية بدليل المثال
(قوله) وطبيعية أي لفظية بدليل المثال أيضا (قوله) ووضعية أي
لفظية بدليل ما يليه فقد فصل بين قسمي الوضعية ولم يتم أقسام الفعلية
والحاصل أن أقسام الدلالة ستة لأنها اللفظية وأما غيرها وكل منهما إما
وضعية وإما عقلية وإما طبيعية وقد علمت أمثلتها مما تقدم (قوله) وهي
كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ شمل دلالاتي اللفظ العقلية والطبيعية فهو
غير مطرد وغير مانع فالمناسب أن يزيد بواسطة الوضع لإخراجهما (قوله)
وهي أي دلالة اللفظ الوضعية (قوله) متى أطلق المحشي المألوف أي بمعنى
الذي هو سور السكينة إشارة إلى أنه يشترط في دلالة الالتزام كون الملزوم
بينا بالمعنى الخاص لأنه الذي بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه

والأول الدال والثاني
المدلول فالدال هو الذي
يلزم من العلم به العلم بشئ
آخر والمدلول هو الذي
يلزم من العلم بشئ آخر العلم به
وقد بينتها في شرح آداب
البحث والدلالة تنقسم
إلى فعلية كدلالة الخط
والإشارة وعقلية
كدلالة اللفظ على لفظه
وطبيعية كدلالة الأثر
على الوجود ووضعية
وهي كون اللفظ بحيث متى
أطلق فهم منه المعنى وهي
المرادة

فهم هو بخلاف ما لو أتى بأذا التي للاهمال فلا يفهم ذلك لأن المهمة في قوة
الجزئية اه وهذا يؤيد بحثنا السابق في الملازمة (قوله) هنا أي في علم
المنطق أي لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو طبيعية
والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيد تعريف الطرفين (قوله) ولما
كانت الدلالة أي المعبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي
ففيه اظهار في محل الضمير لزيد الايضاح (قوله) نسبة بين اللفظ والمعنى
المخ قصد به توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وان كلا
التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذي بني عليه الآخر مع
زيادة اعتبار صحيح مبني عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد انه صفة
للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق أن هاهنا أمور أربعة اللفظ
وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذي جعل بآرائه وضافة عارضة
بينهما وهي الوضع أي جعل اللفظ بآراء المعنى وضافة ثانية بينهما عارضة
بعد عروض الضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال
على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه له عند اطلاقه واذا نسبت
الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه متفهما منه عند اطلاقه وكلا
المعنيين لازم لهذه الضافة فأمكن تعريفها بأيهما كان اه (قوله) بذلك
أي يكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى (قوله) يفهم المعنى أي
انفهامه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه التعاريف من المصاحلات
التي لا تخيل بالمقصود وذلك لأن الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه
كالاتمة القائمة بالاب المتعلقة بابنه فاذا فسرت بالاتقال من اللفظ الى
المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الاتقال وفهم السامع
ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة
قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه مذكر وتلك الحبيشة هي الدلالة
(قوله) ان المطابقة لا تستلزم التضمن أي لا تفردا عنها في دلالة البسيط
الذي لا جزؤه وهذه قضية طبيعية معدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم
الانسان فلا يقال انها سلبية كلية تنعكس كتنفيسها الى قولنا التضمن
لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة ان فهم الجزء في ضمن

هنا ولما كانت
الدلالة نسبة بين اللفظ
والمعنى بل بينهما وبين السامع
اعتبرت اضافتها تارة الى
اللفظ فتفسر بذلك وتارة
الى المعنى فتفسر بفهم
المعنى منه أي انفهامه وتارة
الى السامع فتفسر بفهمه
المعنى أي انتقال ذهنه
اليه وأفهم قوله ان كان له
جزء ان المطابقة لا تستلزم
التضمن

فهم كاه أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله) وكذا لا يستلزم الالتزام لجواز
ماهية ليس لها لازم ذهني بالمعنى الخاص وفصله عما قبله لا مبرر الا قول
كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي اليها فقط
(قوله) خلافا للفخر الرازي أي في قوله باستلزام المطابقة الالتزام لأن كل
ماهية لها لازم ذهني لأن تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير نفسها
ورديان هذا ليس لزومه بالمعنى الخاص اذ لا يكفي تصور الماهية في جزم
العقل بل زومه لها اذ لا يلزم من تصورها ظهور غيرها بالبال فضلا عن سلب
كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام لأن لازم الجزء
لازم لكاه فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله) ضرورة أي
استلزام ضرورة لأن التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كاه أو عقبه أو قبله
مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم لزومه وحكي السعد عن الكاكي
ان التضمن يستلزم الالتزام لأن تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها
مركبة وورده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن
كونها مركبة أو بسيطة والالكانت المطابقة مستلزمة الالتزام (قوله)
لفظية الاولى وضعية أي اتفاقا (قوله) بمحض اللفظ أي ليست متوقفة
على غير معرفة الوضع لا بمعنى انه ليس للعقل مدخل فيها لأن له مدخلا
في جميع الدلالات (قوله) والاخران أي التضمن والالتزام (قوله)
لتوقفهما الخ أي ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم (قوله) على انتقال
الذهن من المعنى الى جزئه الخ أي فيتوقفان على مقدمة زائدة على العلم بالوضع
وهي انه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه (قوله) وقيل
وضعتان أي لأن للوضع مدخلا فيهما وقال السارح في لب الاصول المطابقة
والتضمن وضعتان والتضمن عقلي لدخول المعنى التضمني في المعنى المطابقي
ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا الامدى وابن الحاجب
وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة مستندة للوضع لكن
المطابقة مستندة له بلا واسطة لأن المعنى المفهوم من اللفظ عين ما عين اللفظ له
بالوضع التحقيقي الاولى كدلالة انسان على الحيوان الناطق أو التأويلي
الثانوي كدلالة أسد على رجل شجاع وفي التضمن والالتزام بواسطة الوضع

وكذا لا يستلزم الالتزام
خلافا للفخر الرازي
وأما التضمن والالتزام
فيستلزمان المطابقة ضرورة
ودلالة المطابقة لفظية
لانها بمحض اللفظ والاخران
عقليتان لتوقفهما على
انتقال الذهن من المعنى
الى جزئه أو لازمه وقيل
وضعتان وعليه أكثر
المناطقة واللازم ثلاثة
لازم ذهنا وخارجا كقابل
العلم وصنعة الكتابة
للانسان ولازم خارجا فقط

ليس سببا تاما هما بل سبب سبب بخلاف المطابقة وبيان ان الوضع سبب
في فهم المعنى المطابق وفهمه سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب
في المطابقة وسبب سبب في التضمن والالتزام والحاصل ان في المقام
مقدمتين احدهما وضعية وهي كليا أطلق اللفظ فهم معناه والثانية عقلية
وهي كلفهم المسمى فهم جزؤه ولازمه فالمطابقة استندت للاولي وحدها
فاتفق على انها وضعية والتضمن والالتزام من نظر الى استنادهما الى
الاولي قال هما وضعيتان ومن نظر الى استنادهما الى الثانية قال عقليتان
(قوله) كسواد الغراب والزنجي أي لتجويز العقل غرابا غير أسود وزنجيا
كذلك (قوله) كالبصر للعمى اذ لا يمكن تصور العمى في الذهن بدون تصور
البصر فيه وهما في الخارج متافيان (قوله) اللزوم الذهني أي البين
الذي لا يحتاج لواسطة بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل به تصور
اللزوم وحده سواء كان خارجيا أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة
أم لا كلزوم البصر لمعنى العمى كما تقدم للشارح وأما البين بالمعنى الاعم وهو
الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي في دلالة الالتزام
ووجه تسمية الاول أخص والثاني أعم انه كلما تحقق الاول تحقق الثاني
لان كل ما كفي فيه تصور اللزوم يكفي فيه تصور اللزوم واللازم لان تصور
اللازم يزيد تصور اللزوم قوة في الحكم باللزوم ولا يلزم من تحقق الثاني
تحقق الاول وغير البين هو المحتاج الى واسطة كالزوم الحدوث للعالم (قوله)
كغيره دفع به ما يتوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في ذلك (قوله) لان
اللزوم الخارجى أي فقط الخ علة لقوله والمعتبر اللزوم الذهني (قوله) شرطا
أي في دلالة الالتزام (قوله) لا متاع أي انتفاء الخ علة لملازمة الشرطية
المتصلة (قوله) واللازم أي انتفاء تحقق دلالة الالتزام بدون اللزوم الخارجى
فقط (قوله) اللزوم أي كون اللزوم الخارجى فقط شرطا في دلالة الالتزام
(قوله) لان العدم أي داله أي اللفظ الموضوع له (قوله) كالعمى مثال لدال
العدم (قوله) كالبصر مثال للملكة (قوله) لان العمى أي معناه الموضوع له
علة لقوله يدل على الملكة وكون العمى عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب
المتكلمين العمى معنى يوجد في محل البصر مضاده وذلك ان لفظ العمى موضوع

كسواد الغراب والزنجي
ولا زوم ذهنا فقط كالبصر
لا معنى والمعتبر في دلالة
الالتزام اللزوم الذهني
كما ذكره المصنف كغيره لان
اللزوم الخارجى لو جعل
شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام
بدونه لا متاع تحقق الشروط
بدون الشرط واللازم باطل
فكذا اللزوم لان العدم
كالعمى يدل على الملكة
كالبصر التزاما لان العمى
عدم البصر

لعدم البصر لا لعدم والبصر معا فتكون دلالة على البصر تضمننا قدلول العمى
المطابق هو العدم المقيد بالبصر والبصر الذي هو قيد خارج عنه فدلالة
عنه التزامية لانه لازم له لزوما بينا بالمعنى الاخص لان تصور العدم المضاف
الى شئ يستلزم تصور الشئ المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم
عن فهم الملزوم وقد سبق التصريح به لكن بنا فيه ان المضاف يتعرف
بالمضاف اليه فان هذا يفيد سبق الالتزام فيقال في جوابه ان أردت أنه سابق
بحسب فهمه من اللفظ فهو ممنوع لان الالتزام لا يكون الا تابعا للمطابقة
وان أردت سبق تصوره في نفسه فلا بعد فيه (قوله) عجمان شأنه الخ
اشارة الى أن الجماد لا يوصف بالعمى ثم يحتمل ان المراد من شأن شخصه
كالذي عجم بعد ابصاره أو من شأن نوعه كالذي ولد أعمى أو من شأن جنسه
القريب كالتقرب (قوله) بينهما أي العمى والبصر (قوله) الدال أي
بالوضع بقرينة ما تقدم وأشار به الى أن ال للعهد الذي كرى فراحه تقسيم اللفظ
الدال بالوضع المتقدم في قوله اللفظ الدال بالوضع (قوله) الذي لا يراد بالجزء
منه دلالة على جزء معناه الذي واقع على لفظ فهو جنس شامل للفرد والمؤلف
وقوله لا يراد الخ فصل مخرج المؤلف أو رد عليه انه يشمل المؤلف فهو غيره طرد
اذ حروفه النائية لا يراد شئ منها دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد
بالجزء منه الجزء القريب أي ما كان جزءا بلا واسطة وبحت فيه بأن القرب
أمر اضافي وتعرف غير الاضافي به مستحسن اتوقفه على غيره ففيه خفاء
وشأن التعريف الوضوح فالاولى تكبرا للجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه
دلالة على جزء معناه والنكرة المنفية من صيغ العموم أي الذي اتفت
ارادة الدلالة عن كل جزء من أجزائه والمركب ثبت ارادة دلالة بعض
أجزائه وهي الكلمات على جزء معناه (قوله) كقوله عجمان بالعلمية ليكون
مفردا للجزء له (قوله) ذو معنى أي في وضعه الاصل قبل نقله وجعله
علما (قوله) لكن لا يدل عليه أي بعد نقله وجعله علما لصيرورة كتيبه اللتين
تركب منهما كحرفي هجاء كزاي زيد وياه استدراك على قوله ذو معنى
رفع ايهامه دلالة عليه قال الشيخ في الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما
أنه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من أجزائه عند قصد معناه العلمي بمنزلة

عجمان شأنه أن يكون
بصير مع أن بينهما معان
في الخارج (ثم اللفظ)
الدال (اتمام فرد وهو الذي
لا يراد بالجزء عنه دلالة على
جزء معناه) بأن لا يكون له
جزء كقوله علما أو يكون له
جزء لا معنى له (كالإنسان)
اوله جزء ذو معنى لكن
لا يدل عليه كعبد الله علما
لأنه إنسان

زاي زيد (قوله) لان المراد أي من عبد الله علما (قوله) ذاته أي المعنة
 الشخصية (قوله) لا العبودية ياؤه للمصدرية أي كونه عبدا مخلوقا وعبدا
 لله تعالى (قوله) دال أي جزء اللفظ (قوله) عليه أي جزء المعنى (قوله)
 لكن لا يكون أي جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع إيهامه ارادة
 دلالة عليه (قوله) مرادا أي من جزء اللفظ (قوله) لان المراد أي
 من حيوان ناطق علما لانسان (قوله) ذاته أي الشخصية المعينة بقى انه تقدم
 ان أجزاء المركب المجهول علما انتفعت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل
 العلوية وصارت كالحر وفي الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما
 على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام
 الشارح ان صور المفرد أربعة وقد جعلها القنبي أربع عشرة سورة
 فانظرها في حاشيته على هذا الشرح وقد تلخص الملوى كلامه في حاشيته على
 هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله) كذلك أي المفرد في أنه
 لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله) بأن يراد بالجزء منه الخ تصوير لقوله
 لا يكون كذلك لقوله الذي معناه اللفظ جنس شامل للوقوف والمفرد وقوله
 لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله) كرامي الحجارة أي مركا اضافيا لا
 علما والا فهو مفرد كما تقدم فلفظ رامي يدل على ذات وقع منها رمى دلالة مرادة
 وانظر الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك ومجموع المعنيين معنى رامي
 الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكونه
 دالا عليه دلالة مقصودة فشرطه أربعة (قوله) لان الرامي الاولى
 حذف ال لان جزء المركب رامي بدون ال الخ لتبيل المصنف برامي الحجارة
 للمؤلف (قوله) له أي الذات وذ كرضميره لان الذات مذكروناؤه ليست
 للتأنيث ولذا أطلق على الله جل ثناؤه (قوله) والحجارة مرادة الدلالة
 على جسم معين يبحث فيه بوجهين أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة
 جزؤ من هذا المركب وليس كذلك بل الجزء الثاني هي الاضافة والحجارة
 انما أتت به للتقيد قالوا في عبد الله مركا اضافيا انه مركب من جزء مادي
 وهو لفظ عبد وجزء صوري وهي الاضافة قال الشيخ السنوسي المكتوبة
 في نحو عبد الله يعني لفظ الجلالة انما هي للتقيد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان

لان المراد ذاته لا العبودية
 والذات الواجب الوجود اوله
 جزء ذو معنى دال عليه لكن
 لا يكون مرادا كالحيوان
 الناطق علما لانسان لان
 المراد ذاته لا الحيوانية
 والناطقة (واتما مؤلف
 وهو الذي لا يكون كذلك)
 بأن يراد بالجزء منه دلالة
 على جزء معناه (كرامي
 الحجارة) لان الرامي مراد
 الدلالة على ذات ثبت لها
 الرمي والحجارة مرادة
 الدلالة على جسم معين

عبارة السوسى غير صريحة في ذلك وإن المضاف اليه جزء ماضى أيضا ولا يعارضه قول السيد المضاف إذا أخذ من حيث أنه مضاف كانت الإضافة داخلية فيه والمضاف اليه خارجا عنه لأنه فيما إذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا المضاف والمضاف اليه لتحقيق التركيب مـ ما لکن لا ينبغي أن يطلق على المضاف اليه في نحو عبد الله جزء تأديا فأفاده الملوى تأنيها أن العبارة تدل على جسم ماضى من أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم بالمعين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعى لا شخصى فأورد عليه أن الرمى لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مذهبهم فعاد البحث فأجيب بأن النوع يوجد في فردة فإذا تعلق الرمى بفرد من نوع فقد تعلق بنوعه المعين (قوله) لأنه مقدم طبعاً ضابط التقدم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث يوجد بدون التأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامّة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على كله ويسمى تقدماً بالذات أيضاً وهذا أحد أقسام خمسة للتقدم تأنيهاً تقدّم العلة بأن يكون المتقدم علة وسبباً للتأخر كتقدم حركة الأصبع على حركة الحائط والشمس على ضوءها تأنيهاً تقدّم بالزمان كتقدم الأب على ابنه رابعاً تقدّم بالرتبة حسا ووضعا كتقدم الامام على مأمومه أو عقلا كتقدم الجنس على نوعه خامساً التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ويرد على كلام الشارح أن المتقدم على المؤلف طبعاً ماضى المفرد لأنه جزء ماضى المؤلف والجزء مقدم على كله طبعاً وليس الكلام الآن في هذا إنما هو في تقديم مفهوم المفرد على مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الأول طبعاً لأن التقابل بينهما من تقابل العدم والملكية والاعتماد إنما تعرف بملكاتها ولذا تقدم صاحب الشمسية تعريف المركب لأن القصد في التعريف إلى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فإن القصد فيها إلى الماصدقات اهـ حقنى (قوله) ولأن قبوده أو رده عليه أن المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قبوده بأن الجمع لا تعظيم (قوله) والعدم مقدم على الوجود أو رده عليه أن هذا في العدم المطلق وليس مراداً هنا بل المراد هنا العدم الإضافى كما فى الأقسام بالنسبة للمكانها وهذا يقتضى تقديم الوجودى كما سبق (قوله) وأراد بالمؤلف

وقدم المفرد على المؤلف
لأنه مقدم طبعاً فقدم
وضعا ليوافق الوضع الطبع
ولأن قبوده عدمية والعدم
مقدم على الوجود وأراد
بالمؤلف المركب

فالقسم ثنائية ومن أراد به
ما هو أخص منه فالقسم
هذه ثلاثية مفرد وهو
لا يدل جزؤه على شيء
كزيد ومركب وهو ما لجزئه
دلالة على غير المعنى المقصود
كعبده الله علما ومؤان
وهو ما دل جزؤه على جزء
معناه والمراد بالارادة
الارادة الجارية على قانون
اللغة حتى لو أراد أحد
بألف الانسان مثله معنى
لا يلزم أن يكون مؤلفا
والا لفاظ الموضوعات للدلالة
على ضم شيء الى آخر ثلاثة
التركيب والتأليف
والترتيب فالتركيب ضم
الاشياء مؤلفة كانت أولا
مرتبة الوضع أولا فهو أعم
من الاخيرين مطلقا
والتأليف ضمها مؤلفة
سواء كانت مرتبة الوضع
كافي الترتيب وهو جعلها
بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون

المركب أي جريا على المشهور بين المناطق من انه لا فرق بين التأليف
والتركيب وذهب بعض المناطق وأهل العربية الى أن التأليف أخص
من التركيب لا شراطهم في التأليف الالف والمنااسبة دون التركيب (قوله)
فالقسم أي للفظ الخ تفرع على قوله وأراد الخ (قوله) ثنائية أي منسوبة
لاثنين (قوله) به أي المؤلف (قوله) ما أي معنى (قوله) هو أي المعنى المراد
من المؤلف (قوله) منه أي المركب وبحث فيه بأن تعريفه المؤان والمركب
الآن يفيد تباينهما لا اعتباره في المركب دلالة جزئه على غير جزء معناه وفي
المؤلف دلالة جزئه على جزء معناه (قوله) ثلاثية أي منسوبة لثلاثة (قوله)
مفرد الخ بيان للاقسام الثلاثة (قوله) لا يدل جزؤه على شيء أي من أجزاء
معناه ولا خارج عنه (قوله) ما دل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة
ويبقى ما دل جزؤه على جزء معناه بلا قصد غير داخل في شيء من الاقسام
الثلاثة ويحجب بدخوله في المركب بأن يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره
(قوله) بالارادة أي التي في ضمن يراد (قوله) قانون اللغة أي القواعد
الماخوذة من تتبع كلام أهلها أي الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد
(قوله) حتى لو أراد أحد الخ تفرع على قوله والمراد الخ (قوله) معنى أي هو
جزء من معنى انسان (قوله) والالفاظ الموضوعات الخ أورد عليه انه بقي منها
الجمع والضم والاصاق ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة
التي كثر استعمالها في ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تقرى بالشئ
وجعله أصنافا والتصنيف التحسين (قوله) مؤلفة أي كحيوان ناطق
وقام زيد (قوله) أولا أي كإنسان لا إنسان (قوله) مرتبة الوضع أي
كحيوان ناطق (قوله) أولا أي كناطق حيوان (قوله) فهو أي التركيب
(قوله) من الاخيرين أي التأليف والترتيب والمناسب تأخير التفرع عن
تعريفهما لتوقفه عليه (قوله) مطلقا صفة لمحدوف أي عموما (قوله)
مرتبة الوضع أي فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق لانه يقتضى تقديم
الجنس على الفصل (قوله) أولا أي كناطق حيوان (قوله) وهو أي
الترتيب (قوله) بحيث أي ملائمة لحالة (قوله) يطلق أي يصح أن
يطلق (قوله) عليها أي الاشياء المرتبة (قوله) اسم الواحد اضافته

للبيان (قوله) لبعضها أى الاشياء المرتبة (قوله) نسبة أى انساب
 (قوله) بالتقدم الحصلة نسبة (قوله) فى الرتبة تبارع فيه التقدم والتأخر
 (قوله) وان لم تكن مؤتلفة مبالغة (قوله) أم لا مقابل قوله مرتبة الوضع
 (قوله) فهو أى التأليف (قوله) أعم من الترتيب من وجه أى لانه اعتبر
 فى التأليف وجود الالفه وفى الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته فيجتمعا
 فى ضم أشياء مؤتلفة مرتبة كحيوان ناطق وينفرد التأليف فيما لا ترتيب فيه
 كناطق حيوان والترتيب بما لا ألفه فيه كإنسان لا إنسان (قوله) وأخص
 من التركيب لا حاجة اليه لنصه عليه فيما سبق (قوله) جعل الترتيب
 أخص مطلقا أى لا اعتبار فيه الالفه ووضع ~~كل~~ فى مرتبته اللائقة به
 (قوله) من التأليف أى لا اعتبار فيه الالفه فقط (قوله) أيضا أى كما هو
 أخص من التركيب (قوله) جعلهما أى التأليف والترتيب (قوله)
 مترادفين أى على ما فيه ألفه وترتيب (قوله) والمفرداتما كلى الخ قيل لا وجه
 لتخصيص المفرد بهذا التقسيم فان المركب ينقسم الى جزئى كزيد كاتب
 وكلى كحيوان ناطق ووجه بأنه لتكون الكلام هنا فى بيان الكليات الخمس
 وهى مفردات وظاهره دخول الفعل والحرف فى المقسم لانهما مفردان
 وأدخلا فى تعريف المفرد فينقسمان الى كلى وجزئى لكن صرح بعضهم بقصر
 الكلية والجزئية على الاسم وان يوقش فيه وقال السنوسى الافعال كلها
 كلية دون الحروف وقال بعض شارحي الكتاب الفعل كلى أبدا لجملة بذاته
 على فاعله وتخصص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتعقل الا بغيره لم
 يكن كليا ولا جزئيا ولذا لا يوضع ولا يحمل اه غنيمى الحقيقى وهذا يخالف
 لما عليه علماء الوضع من أن الحرف له معنى فى نفسه وان كان لا يدل عليه
 الا بجملة وذو السعد الى انه موضوع لكلى بشرط استعماله فى جزئية
 فهو كلى وضعا جزئى استعمالا والعوض الى انه موضوع للجزئيات المستحضرة
 بكلمه فهو جزئى وضعا واستعمالا وهذا هو الحق (قوله) بالنظر الى معناه
 إشارة الى أن الكلية والجزئية وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما
 مجاز من وصف الدال بصفة مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى
 المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بالارادة وهذا كلى فكيف يسميه الى

لبعضها نسبة الى بعض
 بالتقدم والتأخر فى الرتبة
 العقلية وان لم تكن
 مؤتلفة أم لا فهو أعم
 من الترتيب من وجه
 وأخص من التركيب
 مطلقا وبعضهم جعل
 الترتيب أخص مطلقا من
 التأليف أيضا وبعضهم
 جعلهما مترادفين (والمفرد)
 بالنظر الى معناه

كلية وجزئية وأجيب بأن المراد بالفرد ما صدقه كإنسان وزيد لا لفظه ولا
مفهومه (قوله) إنما كلية وأما جزئية الظاهر أن الياء فيها ليست للنسب وإنما
من حروف الاسم الأصلية كياء الكرسي وأما القول بأنها للنسب وإن الكلية
منسوبة للكل وهو الجزئية لتركيبه من كليه وثى آخر كإنسان المركب من
كليه حيوان ومساويه ناطق وإن الجزئية منسوبة لجزئته وهو كليه فيقال
على سبيل اللطافة والالغاز الكلية منسوبة للجزئية والجزئية منسوبة للكلية
فلا يظهر في النوع لانه تمام الماهية ولا في الخاصة والعرض العام لخروجهما
عنها (قوله) الذي لا يمنع الخ الذي واقع على المنفرد كما هو المناسب للمقسم
وإن كان وصفه بما يجازيا فهو جنس شامل للكلية والجزئية وصلته فصل
مخرج للجزئية فلا إشكال في مفهومه (قوله) نفس ذكره ليصير التعريف
جامعا لأقسام الكلية الستة ولولم يذكره لم يشمل التعريف ما دل البرهان على
انحصاره في واحد كاله بمعنى معبود بحق (قوله) تصور مفهومه ذكر
التصور لذلك أيضا فالقييد بالتصور ليقطع النظر عن الخارج والقييد
بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع أن التصور لا يدل على قطع
النظر عن برهان التوحيد ~~ليست~~ تنفي به لانه أمر تصوري أيضا والنفس
لا تدل على قطع النظر عن الخارج لبيكتفي به إذا قبل نفس زيد قائم يفهم منه
انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله) من حيث انه
متصور دفع به ما أورد من أن قابل الاشتراك المفهوم الكلية المتصور
لا تصوره فانه جزئية لا يقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل
تستلزم جزئية الحال وحاصل الجواب أن المراد لا يمنع مفهومه من حيث
تصوره (قوله) وقوع الشركة أي صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه
(قوله) بحيث يصح حمله أي الكلية تصوير للشركة فيه (قوله) على كل
من أفرادها بأن تقول زيدانسان وعمرانسان وبكرانسان الخ والكلية
ثلاثة أقسام منطقية وهو مفهومه المعروف بقوله الذي لا يمنع نفس تصور
مفهومه من صدقه على كثيرين وسمى منطقيا للبحث عنه في المنطق وطبيعي
وهو ما صدق عليه هذا المفهوم كحيوان وإنسان وفرس وسمى طبعيا لانه
طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وما صدقه

أما كلية وهو الذي لا يمنع
نفس تصور مفهومه (من
حيث انه متصور) وقوع
الشركة فيه بحيث يصح
حمله على كل فرد من أفراد
(كالإنسان) فإن مفهومه
إذا تصور لم يمنع من صدقه
على كثيرين

وسمي عقليا لانه لا وجود له الا في العقل وتجري هذه الاقسام في أنواع الكلي الخمسة أيضا الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فالجنس المنطقي هو الكلي المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو بحسب الشريعة المحضة والطبيعي ما صدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامي والحيوان والعقل مجموعهما وعلى هذا القياس (قوله) سواء وجدت افراده أي الكلي الخ أراد به تقسيم الكلي ستة أقسام وذلك أن المتقدمين قسموه الى ثلاثة أقسام ما وجد له افراد وما وجد له فرد وما لم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة قسمها ما له افراد الى ما لم يتناه افراده كشيء وموجود وقديم وباقي وصفة والى ما تناهت افراده كحيوان وانسان ورجل وما له فرد الى ما قام البرهان على امتناع غيره كاله والى ما لم يقم البرهان على ذلك كشمس وما لم يوجد له فرد الى ما استحال وجود فرد له كجمع ضدين أو تنقيضين أو عدم وملكة والى ما يمكن وجود فرد له كبحر من لبن وجبل من سكر (قوله) وتناهت أي وقفت عند حد وانحصرت في عدم معلوم (قوله) كالكوكب

أي السبعة السيارة المجموعة في قول بعضهم
زحل شري مريخ من شمسه * قترأهت لطاردا الاقار

مثال لافراد الكلي المتناهية وكلها كوكب (قوله) كنعمة الله أورد عليه ان ما وجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لا تنهاى معناه لا تقف عند حد في المسئلة قبل فهو منهم دائما وايدا الى غير نهاية وأما النعم التي أنعم بها فهي محصورة اذ يستحيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشئ وثابت وموجود وصفة وقديم وباقي لصدقها بصفاته تعالى الثانية الموجودة التي لانهاية لها واستحالة وجود ما لانهاية له انما ثبتت في حق الحوادث (قوله) أولم توجد فيه أي الخارج (قوله) في الخارج اظهار في محل الضمير لزيادة الايضاح (قوله) أو لعدم وجودها فيه أي الخارج أورد عليه أنه مصادرة لانه علم بعدم وجود افراده في الخارج بعدمها فيه فقد علل الشئ بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الوجود من باب اطلاق المسبب على السبب أي لم توجد لعدم ايجاد الله

سواء وجدت افراده
في الخارج وتناهت
كالكوكب أم لم تنهاه
كنعمة الله أم لم توجد فيه
لاستناعها في الخارج
كالجمع بين الضدين أو لعدم
وجودها

تعالى اياها (قوله) وان كانت ممكنة واوه للحوال وان مؤكدة (قوله)
اذ الدليل الخارجى الحجة لقوله امتنع وجود غيره (قوله) لكنه عند
العقل الحاسد رالك على قوله الدليل قطع عرق الشركة لرفع ايهامه انه
صار جزئيا (قوله) لم يمنع صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع
الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدا نيته تعالى بضرورة
العقل لكونه جزئيا لا يقبل الشركة عقلا لما وقع ذلك من عاقل (قوله)
أم أمكن عطف على امتنع (قوله) شمس كثيرة أى كالنجوم حتى تشعشع
الارض بكثرة الضوء تشعشعا لا يمكن معه التصرف عادة ويحترق
معه كل شئ فعدم ايجاد غير هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه
وتعالى (قوله) ان استوى معناه في افراده قيل فيه قلب والاصل ان استوى
افراده فيه ولعله لان فاعل الاستواء لا يكون الامتداد وفيه ان معناه من
صبيغ العام باضافته للضمير وان المعنى لا يستقيم على القلب لان الاستواء
والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات الكليات المتحققة فيها
(قوله) فتواطىء كالانسان أو رد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الاشدية بكثرة
الآثار أو كمالها وهذا موجود في الانسان اذ بعض افراده كنبينا محمد صلى الله
عليه وسلم أكثر وأكل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره
كبحي عليه الصلاة والسلام مع انه لم يتدرك بالشهوات الجسمانية أصلا
وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة وهي كونه حيوانا
قابلا لا ادراك (قوله) أو التقدم أى في الرتبة لا في الزمن والالزم ان نحو
الانسان مشكك (قوله) فشكك ابن الامام التلمساني لاحقيقة المشكك
لان ماه التفاوت ان دخل في التسمية فشترك والافتواطىء وأجاب عنه
القرافي بأن كلاما من المتواطىء والمشارك موضوع للقدر المشترك
لكن التفاوت ان كان بأمور من جنس المسمى فشكك وان كان بأمور خارجة
عنه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل فتواطىء ومسمى مشككا لان الناظر
فيه ان نظر لاصل المعنى عرف انه متواطىء وان نظر الى تفاوته ظن انه مشترك
فيشكك في كونه متواطىءا أو مشترك (قوله) واما جزئى أى حقيقى بقريضة
مقابله بالكلى لان الجزئى قد يكون اضافيا بالنسبة الى أعم منه مع كونه

وان كانت ممكنة كجبل من
ياقوت وبحر من زئبق أم
وجد منها فرد واحد سواء
امتنع وجود غيره كلاله
أى المعبود بحق اذ الدليل
الخارجى قطع عرق الشركة
عنه لكنه عند العقل
لم يمنع صدقه على كثيرين
والا لم يقتصر الى دليل
اثبات الوجودانية أم أمكن
كالشمس أى الكوكب
النهار المضى اذ الموجود
منها واحد ويمكن أن يوجد
منها شمس كثيرة ثم الكلى
ان استوى معناه في افراده
فتواطىء كالانسان وان
تفاوت فيها بالشدة
أو التقدم فشكك كالياس
فان معناه في الثلج أشد منه
في العاج والوجود فان
معناه في الواجب قبله
في الممكن وأشد منه فيه
(واما جزئى وهو

كلها بالنسبة الى أخص منه كالحیوان فانه جزئى بالنسبة الى الجسم التامى كلى
بالنسبة الى الانسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بالالتى للعهد الخارجى
والفهم واسم الاشارة والموصول على تحقيق السيد تبعاً للمعنى من انها
موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلى يعنها وأما المعرفة بغير الالتى
للعهد فكلى كاسم الجنس والتكررة وعلم الجنس لوضع الطرفين للصقبة من
حيث تعينها فى علم الجنس دون اسماء والتكررة للفرد المنتشر (قوله) الذى أى
المفرد جنس شمل الكلى والجزئى (قوله) يمنع نفس تصور مفهومه ذلك
أى الاشتراك فيه فصل مخرج الكلى وذ كرلفظ نفس لاخراج الكلى الذى
امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارج والتصور لاخراج الكلى الذى انحصر
فى فرد بحسب الوجود الخارجى والذى لا فرد له فيه أى لا يمكن فرض صدقه
على متعدد مانع تشخصه ذلك كزيد علما فان قيل ما الفرق بينه وبين الكليات
العدمية التى يمتنع فرض صدقها على ذلك كالأشياء ولا موجود ولا ثابت ولا
حاصل فانه لا شئ مما فى الخارج أو الذهن يصدق عليه كلى منها فلا يمكن
فرض صدقه على متعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان نحو زيد امتنع فرض
صدقها على متعدد لذاته فنا فى الامكان الذاتى وامتناع فرض صدق هذه
الكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان تقاضها كشيء وموجود وثابت
وحاصل شاملة لكل ما فى الخارج والذهن فامتناع فرض صدقها غيرها فلا
ينافى امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوى فى شرحه الفقرة نصها
الخامس أن لا يمكن صدقه على شئ أصلاً كفهوم لا شئ وشريك البارى
تبارك وتعالى والمعدوم ذهناً اذ كل ما فرض فهو شئ وليس بشئ
وموجود فى ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع
النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها
على متعدد ويسمى هذا كلاً بافرضها اذ لا تحقق له أصلاً اه غنىمى فان قيل
الجزئى لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو
كلى فينتج ان الجزئى كلى وهذا خلف فالجواب انه ان أراد بالجزئى
فى الصغرى ما صدقه كزيد فهى ممنوعة وان اراد به مفهومه فالنتيجة حق
لاخلف (قوله) علما أى لا مصدراً لرافده هو كلى (قوله) من حيث

الذى يمنع نفس تصور
مفهومه ذلك) أى وقوع
الشركة فيه (كزيد علما)
فان مفهومه من حيث
وضعه له اذا تصور منع

وضعه له صلة تصوره فالناسب تأخير عنه واحترز به عن تصوره لا من هذه
الحيثية فليس مانعا من الاشتراك فيه كما أشار له ذاب قوله ولا عبرة بما يعرض
له من اشتراك لفظي (قوله) ذلك أي وقوع الشركة فيه (قوله) له أي
زبد العلم ونحوه (قوله) من اشتراك لفظي بيان لما (قوله) قيوده أي
الكلّي أي جنسها الصادق بواحد وهو المراد (قوله) عدمية أي مشتملة
على النقي (قوله) مامر أي في توجيه تقديم المفرد على المؤلف (قوله)
ولأنه أي الكلّي (قوله) الحدود الأولى التعاريف (قوله) والبراهين
الأولى الحق (قوله) والمطالب أي النتائج (قوله) بخلاف الجزئي أي
فانه لا يكون مادة لشيء منها (قوله) أما ذاتي الخ اعلم أن الكلّي اذا نسب الى
ما تحت من جزئياته فاما أن يكون تمام ماهيتها كالإنسان أو داخلها
كالحيوان والناطق أو خارجا عنها كالضاحك والماسي والاولان ذاتيان
والثالث عرضي وعلى هذا فالذاتي ما ليس بخارج والعرضي الخارج فتدخل
الماهية في الذاتي وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطق الثانية ان الذاتي
الداخل والعرضي ما ليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالماهية عرضية
الثالث ان الذاتي الداخل والعرضي الخارج فالماهية واسطة ونقل هذا
السنوسي في شرحه مختصر ابن عرفة (قوله) الذي يدخل في حقيقة
جزئياته أي يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه جملة الشارح
لكن لا يناسب قوله الآتي والذاتي الخ فانه صريح في ان الماهية ذاتية ولذا
قال بعضهم انه أشار الى ان للذاتي معنيين ففي كلامه شبه استخدام (قوله)
فانه أي الحيوان (قوله) كالحيوان أدخلت الكاف الناطق أو الصاهل
مثلا (قوله) فهما أي حقيقة الانسان وحقيقة الفرس (قوله) الانسان أي
مفهومه (قوله) والفرس أي مسماه (قوله) والعرضي هي بهذا
نسبته لما يعرض للذات وهو الفهم العارض للانسان مثلا اذ يقال
في النسبة الى العرض عرضي (قوله) يخالفه أي لا يدخل في حقيقة
جزئياته فهو من الملاق الا هم وهي المخالفة على الاخص وهي المناقضة
بقربة المتابعة واصطلاح المنطقة ان المخالف ما يمكن اجتماعه مع متبالة
كالفهم والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمونه مخالفا بل مناقضا فكان

ذلك ولا عبرة بما يعرض له
من اشتراك لفظي وقد تم
الكلّي على الجزئي لأن
قيوده عدمية نظير مامر
ولأنه المقصود بالذات عند
الناطق لانه مادة الحدود
والبراهين والمطالب
بخلاف الجزئي (والكلّي
أما ذاتي وهو الذي يدخل
في حقيقة جزئياته كالحيوان
بالنسبة الى الانسان
والفرس) فانه داخل
فهما التركيب الانسان من
الحيوان والناطق والفرس
من الحيوان والصاهل
(وأما عرضي وهو الذي
يخالفه) أي لا يدخل
في حقيقة جزئياته

الاولى للمصنف أن يقول ما يناقضه (قوله) انه أي الانسان الحيوان لما
(قوله) وعلى هذا أي قول المصنف الذاتي هو الذي يدخل الح والعرضي
هو الذي يخالفه (قوله) فالماهية أي الحقيقة النوعية (قوله) عرضية
منعه بعضهم قائلًا لا يفيد كلام المصنف إذ مراده حقيقة الجزئيات ما يلزم
الحقيقة الذاتية والحقيقة الخارجانية المقترنة بالشخص فتعريف الذاتي
شامل للنوع فإنه وان كان تمام الحقيقة لجزئياته من حيث هي لكنه جزؤ
للحقيقة الخارجانية من حيث انها مقترنة بالشخص وتظهر فيه بأنه يلزم أن
يكون الشخص العارض للحقيقة جزأ داخلًا وذلك باطل أقول قد يقال انه
جزؤ من حقيقة الفرد وليس جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من
منع عرضية النوع المراد بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة
الجزئيات العارض لها فلا تدخل الماهية في العرضي لامتناع خروج الشيء
عن نفسه وعرضه عليه ولأن جزء الشيء إذا لم يكن خارجاً فاولى أن لا يكون
الشيء نفسه خارجاً عن نفسه وغاية ما يلزم أن هذا الكلي مكوث عنه بأن
لا يكون ذاتياً ولا عرضياً والانصاف أن هذه كلها تكافئات ليست تامة
المقدمات (قوله) بعرضي الاولى بخارج لأن العرضي مختلف في تفسيره
فلا يصح ذكره في تفسير الذاتي وأيضاً فيه عيب التركيب وهو أن يذكر
في التعريف ما ليس أعم من المعرف ولا مساوياً له فيؤدي الى توقف ماهية
على ماهية أخرى مباينة لها (قوله) فتكون أي الماهية النوعية (قوله)
ذاتية أي لشمول تعريف الذاتي لها وهذا المعنى أعم من الاول فإنه يصدق
على جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوي وهو الفصل وعلى النوع
الذي هو تمامها لأنه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفرادها بالغاء الشخص
فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتي مشترك بين المعنيين وان كان أحدهما
أعم من الآخر كما مشترك التصور بين مطلق الادراك والادراك الذي
لاحكم معه غنبي (قوله) واعترض بضم المثناة وكسر الراء أي كون
الماهية النوعية ذاتية (قوله) الى الذات أي الماهية النوعية (قوله)
لزم نسبة الشيء الى نفسه أي وهي باطلة لانها تقتضي مغايرة المنسوب
المنسوب اليه والشيء لا يغير نفسه (قوله) التسمية أي بالذاتي (قوله)

(كما ضاحك بالنسبة الى
الانسان) لما مر أنه
مركب من الحيوان
والناتق فالضاحك خارج
عنه وعلى هذا فالماهية
عرضية وقد يطلق الذاتي
على ما ليس بعرضي فتكون
الماهية ذاتية واعترض
بأن الذاتي منسوب الى
الذات فلو كانت ذاتية لزم
نسبة الشيء الى نفسه
وأجيب بأن هذه التسمية

اصطلاحية أى خالية عن النسبة فالبايع فيها أصلية من بنية الكلمة كياء
الكرسى (قوله) ماصدقها أى الافراد والجزئيات التى تصدق الماهية
عليها (قوله) نسبة الحقيقة الى ماصدقها أى فتكون من باب نسبة الكل
لجزئيه أو الكل لجزئه بناء على أن الشخص جزؤ الماهية فتحصل أن
النسب الحقيقة النوعية التى يطلق عليها ذات والنسب اليه ماصدقها
الذى يطلق عليه ذات أيضاً وصادق الحقيقة غيرها فتحت النسبة فى اللغة
من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله) والذاتى ان قلت لم عدل عن
الضمير والمقام له لتقدم مرجعه فى قوله اما ذاتى قلت لثنيه على أن الذاتى
هنا غير الذاتى فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم اذا الظاهر أن المتقدم
لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقريته ذكره فى أقسامه ولدفع توهم عوده
للعرضى لا قريته قبل التأمل فى باقى الكلام فى كلامه شبه استخدام فان
قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتى هنا معرفاً بال قولهم التكررة اذا أعيدت معرفة
كان الثانى عين الاول يقال ان هذا غالى لاسيما وقد قامت القرينة على
المغايرة وانحصر الذاتى بالاستقراء فى الجنس والنوع والفصل (قوله) مقول
أى صالح لان يحمل حمل مواطاة لا حمل اشتقاق والالزم كون البياض
جنب الانسان والعطن مثلاً لانه يحمل عليهم ما حمل اشتقاق وهو باطل
والفرق بينهما ان حمل المواطاة هو الذى لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد
انسان والثانى ما فيه أحدهما كالكذوعلم أو عالم (قوله) الشركة المحضة
فى بعض النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لا بد منه لاجراج النوع
فانه يقال بحسب الشركة والخصوصية معاً فيعلم أن الجنس يقال بحسب
الشركة لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة
المحضة الشركة التى بين الحقائق لا التى بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين
مختلفين بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضاً (قوله) عنهما أى
الانسان والفرس ولو قال عنه أى السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا
أن يقال أتى بضمير النسبة لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد
(قوله) لانه أى الحيوان (قوله) عن كل منهما أى وحده (قوله) أن
يكون أى الحيوان (قوله) فى الاول أى الانسان (قوله) الناطق أى

اصطلاحية لا لغوية وبأن
الذات كما تطلق على الحقيقة
تطلق على ماصدقها ويمكن
نسبة الحقيقة الى ماصدقها
ثم أخذ فى بيان الكليات
الجنس وبدأ بالذاتى منها
فقال (والذاتى اما مقول
فى جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة كالحيوان
بالنسبة الى) أنواعه نحو
(الانسان والفرس وهو
الجنس) لانه اذا سئل عن
الانسان والفرس بما هما
كل الحيوان جواباً عنهما
لانه تمام ماهيتهما المشتركة
بينهما واذا سئل عن كل
منهما لم يصح أن يكون جواباً
عنه لانه ليس بتمام ماهيته
فلا يحجب به بل بتمامها
وتتمامها فى الاول الحيوان
الناطق

المدرك بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تنسك
 (قوله) وفي الثاني أي الفرس (قوله) وكثير مماثل الحقيقة هذا خاص
 بالافراد اذ لا توجد حقيقةتان متمماتان (قوله) وكثير مختلفها أي من
 الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لا من الافراد فقط وان كان هو الظاهر
 من عطفه على ما قبله فيشمل الحقائق المختلفة كماله والحقيقة والافراد
 الشخصية نحو ما هما الانسان ويعفور اسم فرس وشمل الافراد المختلفة
 الحقيقة أيضا نحو ما يزيد ويعفور (قوله) منحصر في ثلاثة أجوبة فيجاب
 عن الاول وهو الواحد الكلي بحده التام كحيوان ناطق وعن الثاني وهو
 الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد
 وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينها ولا عبرة بالمشخصات المختلفة
 لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس القريب
 كحيوان (قوله) الثاني أي الواحد الجزئي (قوله) الثالث أي الكثير
 المتماثل (قوله) كلي قيل لا حاجة اليه لا غناء مقول على كثيرين عنه ورد
 بأن المتأخر لا يغني عن المتقدم لوقوعه في مركزه وبأنه محتاج اليه ليجري
 الوصف عليه (قوله) سائر الكليات أي جميعها الجنس والنوع والفصل
 والخاصة والعرض العام فهذه أنواع الكل داخل تحتها فان قيل يلزم ان
 الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والعرض العام قلت لا بعد في ذلك فان
 اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنسا بالنسبة
 للسواد والبياض مثلا وكونه نوعا بالنسبة للكيف وفصلا اذا نسب للكثيف
 وخاصة بالنسبة للجسم وعرضا عما بالنسبة للحيوان (قوله) مقول أي صالح
 باعتبار معناه لان يحمل حمل هو وهو يسمى حمل مواطاة لاحمل اشتقاق
 والالزام جنسية البياض للثلج والعاج مثلا والالزام باطل فكذا ملزومه
 (قوله) على كثيرين أي أنواع (قوله) مختلفين بالحقائق أي كالحیوان
 المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني
 حيوان صاهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكره غير
 جامع لان المعرف مطلق الجنس الشامل لا قسامة الاربعة السافل والمتوسط
 والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله

وفي الثاني الحيوان الصاهل
 والمقول عنه بما منحصر
 في أربعة في واحد كلي نحو
 ما الانسان وواحد جزئي
 نحو ما يزيد وكثير مماثل
 الحقيقة نحو ما يزيد وعمره
 وبكر وكثير مختلفها نحو ما
 الانسان والفرس والشاة
 والجواب عن الاربعة
 منحصر في ثلاثة أجوبة
 لاشتراك الثاني والثالث
 في جواب واحد (ويرسم)
 الجنس (بأنه كلي) دخل
 فيه سائر الكليات (مقول
 على كثيرين مختلفين
 بالحقائق)

على جنس الجنس وهو قوله كلى قلت لانكلى اعتبار ان أحدهما النظر الى مفهومه أى كونه مقولا على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله) خرج به النوع قيل لا وجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج الفصل القريب به كالناطق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقى الكليات لان منه الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرج ان بقوله في جواب ماهو فأخرج خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقا وخاصة فخرجة بقيد واحد جذرا من التثنية (قوله) في جواب ماهو ان قلت الجنس لا يقال في جواب ماهو اذا لا يحجب به عن الواحد كليا أو جزئيا لانه ليس تمام ماهية بل جزؤها الاعم وانما يقال في جواب ماهما أو ماهيم وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب مالا في جواب أى وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسؤل عنه ولا حاجة لزادة قولاذاتيا (قوله) خرج به الفصل أى سواء كان قريبا كناطق أو بعيدا كالمى (قوله) والخاصة أى سواء كانت خاصة بنوع كضاحك أو خاصة بجنس كتنفس (قوله) والعرض أى كالماتى للانسان (قوله) الاولان أى الفصل والخاصة (قوله) أى شئ هو أى في ذاته باعتبار الفصل وفي عرضه باعتبار الخاصة (قوله) والثالث أى العرض العام (قوله) لا يقال في الجواب أصلا الخ وقول المصنف في رسمه الآتى مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا ينافى ماهنا (قوله) عال ويسمى بعيدا وجنس الأجناس أيضا (قوله) كالجواهر بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنسا وهو موجود لشموله العرض وفوق موجود شئ على القول بشموله المعدوم (قوله) على القول بجنسيته أى الجوهر لكل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شئ من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجودية هذا المذهب المتكاملين وذهب الحكماء الى انها أعراض اذا النقط

خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذا الاولان انما يقالان في جواب أى شئ هو والثالث لا يقال في الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ماهو ولا يبراله حتى يقال في جواب أى شئ هو وأما الجزئى فلم يدخل في الكلى حتى يحتاج الى اخراجه بمقول على كثيرين كزعمه جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذى تحت جنس وليس فوقه جنس كالجواهر على القول بجنسيته

عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم فاحترز
بقوله على القول بجنسيته عن قول الحكماء لانه عرض عام عندهم (قوله)
ومتوسط أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحتة الجسم النامي وكالجسم النامي
اذ فوقه الجسم المطلق وتحتة الجناس والمختزك بالارادة (قوله) قالوا ولم
يوجد له مثال أى ومثل له بعضهم بالعقل بناء على ان الجوهر ليس جنسا له بل
عرض عام وعلى هذا فالعقول العشرة أنواع له لا أجناس والالم يكن منفردا
ولا أشخاص والا كان نوعا والاولى في عدد الاجناس الابتداء بالسافل ثم
المتوسط ثم العالى لان الاعتبار فيها التصاعدا لا اذا فرضا شيئا وفرضا له
جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا ويعرف الجنس القريب والبعيد بأنه ان كان
الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها في الجنس عين الجواب عنها
وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن
الانسان والفرس وعن السؤال عنه وعن سائر الأنواع المشار كذله فيه وان
كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن
غيره مما يشاركها فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقي أنواع الحيوان تشارك
الانسان فيه ويجاب به عنه وعن النبات لأعنه وعن باقي أنواع الحيوان
ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين الماهية
كالانسان وذلك الجنس جنس واحد وهو القريب كالجسم النامي اذ ينسب
وبين الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم النامي جواب آخر وثلاثة
أجوبة ان كان بعيدا بمرتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة أجوبة ان كان
بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكل ما يزيد البعد يزيد عدد الاجوبة وعدد
الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد واحد أبدا لان الجنس القريب جواب
وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب القوم الاجناس لنها لهم
التمثيل بما تسهيل على المتعلم فوضعوا الحيوان ثم الجسم النامي ثم الجسم
المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس
وكذا الجسم النامي لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم
المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك
بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادي ومجرد

ومتوسط وهو الذي فوقه
جنس وتحتة جنس كالجسم
النامي وسافل وهو الذي
فوقه جنس وليس تحتة
جنس كالحيوان لان الذي
تحتة أنواع لا أجناس
ومنفرد وهو الذي ليس
فوقه جنس وليس تحتة
جنس قالوا ولم يوجد له مثال
(واتامة قول في جواب ما هو

بحسب الشركة والخصوصية
معاً كلاً من انسان بالنسبة الى
أفرادهم نحو (زيد وعمر و
وهو النوع) لانه اذا سئل
عن زيد وعمر وجماعتهما
كان الانسان جواباً عنهما
لانه تمام ماهيتهما المشتركة
بينهما واذا سئل عن كل
واحد منهما كان الجواب
ذلك أيضاً لانه تمام ماهيته
المختصة به (ويرسم) النوع
(بأنه كلى) دخل فيه
سائر الكليات (مقول
على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة) خرج
به الجنس (في جواب ماهو)
خرج به الفصل والخاصة
والعرض العام مع ان
الثالث يخرج بما خرج به
الجنس أيضاً لكن الانسب
اخرجه بما خرجت به
الخاصة

حقتي (قوله) بحسب الشركة والخصوصية أى يحمل تارة على جملة من
أفراده المتماثلة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمر ووبكر فيجاب بانسان
وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم وتارة
يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله
والخصوصية هذا الذى أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد
والقنرى وشيخ الاسلام ومن حشى كلامهم (قوله) معاً ليس المراد به
المعية فى الزمن بأن يحمل حملاً واحداً على سبيل الشركة والخصوصية
فى زمن واحد بل المراد به الاجتماع فى المقولية فهو تآكيد لقوله بحسب
الشركة والخصوصية فهو فى قوة جميعاً ومعناه ثبوت الحيلين للنوع بأن يحمل
على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هى أيضاً أشار
لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمر والح (قوله) عن كل
منهما أى وحده (قوله) ذلك أى انسان (قوله) لانه أى انسان (قوله)
تمام ماهيته المختصة به أى الفرد ان قلت لان تمام الماهية الخاصة به
لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص فالانسان
ماهية مشتركة بين أفرادها لا مختصة بغيرها أجيب بأن الشخصات عوارض
للماهية لا من تمامها وتمامها الحيوان الناطق فان تمام ماهية زيد
المختصة به فان قلت لو كان ذلك لم توجد فى غيره من الافراد واللازم باطل
فأجيب بأن الباء داخله على المقصور فزيد لا يتعدى الانسان مثلاً وبأن
الماهية المختصة بشخصات زيد وعوارضها غير اختصاصات عمرو
وعوارضها لالماهية المطلقة مشتركة والخصوصية مختصة (قوله) على كثيرين أى
افراد (قوله) الفصل والخاصة خرجاً بإضافة جواب لما هو (قوله) والعرض
العام خرج بقوله فى جواب (قوله) الثالث أى العرض العام (قوله)
بما خرج به الجنس أى قوله دون الحقيقة أى لانه يقال على المختلفين بالحقيقة
كما يقال على المتفقين فيها نحو زيد وعمر ووبكر ماشون (قوله) لكن
الانسب الخ بحث فيه بأن الشئ لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذى قبله
متأولاً له مع ان العرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالمناسب ان الجنس
وخاصته والفصل البعيد والعرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان

لتشاركهما في العرضية
والنوع فسيان اضافي
وهو المدرج تحت جنس
وحقيقي وهو ليس تحت
جنس كالانسان فبينهما
عموم وخصوص من وجه
فيجتمعان في نحو الانسان
فانه نوع اضافي لا يدرج
تحت جنس وهو الحيوان
وحقيقي اذ ليس تحت جنس
ويتفرد الاضافي بنحو
الجسم النامي فان فوقه
جنس وهو الجسم المطلق
وتحت جنس وهو الحيوان
ويتفرد الحقيقي بالماهية
البسيطة كالعقل المطلق
عند الحكماء على القول
بنفي جنسية الجوهر (واتما
غيره مقول في جواب ماهو
بل مقول في جواب أي شيء
هو في ذاته) أي جوهره
(وهو الذي يميز الشيء) ولو
في الجملة (عما يشاركه
في الجنس كالناطق بالنسبة
الى الانسان وهو) أي
المقول في جواب ذلك
(الفصل)

الفصل القريب وخاصة النوع خرج بقوله في جواب ماهو (قوله) الانسب
شاذ قياسا لانه من ناسب (قوله) لتشاركهما أي الخاصة والعرض
العام (قوله) في العرضية بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما
عارضاً للماهية (قوله) وحقيقي ويقال له نوع الانواع أيضا وهذا أحد
الكليات الخمس على التعيين بخلاف النوع الاضافي فليس احدها على
التعيين (قوله) ما ليس تحت جنس أي بل افراد أو أصناف بقرينة كون
الكلام في النوع الحقيقي لا يمكن الاولى ما ليس تحت نوع لصدق كلامه
بالجنس السافل وليس نوعاً حقيقياً (قوله) فبينهما أي النوع الاضافي
والنوع الحقيقي الخ فربيع على تعريفهما (قوله) من وجه راجع للعموم
والخصوص (قوله) بنفي جنسية الجوهر أي وأتما على القول بأن الجوهر
جنس له فلا يتفرد فيه النوع الحقيقي لا يدرج تحت جنس فهو اضافي أيضا
وليس بسيطاً اتركب ماهيته من جنس وفصل (قوله) أي شيء هو في ذاته
اعلم ان السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر
وانما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل
الانسان أي حيوان هو كان سؤالاً عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي
موجود هو كان سؤالاً عن مشاركاته في الوجود والسؤال بأي ثلاثة أقسام
أحدها أن لا يزداد على أي شيء هو ثانيها أن يزداد قوله في ذاته ثالثها أن يزداد قوله
في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز المسؤول عنه مطلقاً فصلاً قريباً أو
بعيداً أو خاصة وان كان الثاني فالجواب الفصل وحده وان كان الثالث
فالجواب الخاصة وحدها فقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن
الفصل الذي الكلام فيه بقيد (قوله) ولو في الجملة إشارة الى انه لا فرق
في المميز الذاتي بين كونه مميزاً للشيء عن جميع ما عداه كالناطق للانسان أو
عن بعض من عداه كالخاسن والنامي له فالخاسن يميزه عن النبات ولا
يميزه عن الحيوان والنامي يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله)
كالناطق الخ أي عند من لم يجعله مقولاً على الملائكة والجن وأراد بالنطق
الصفة المستلزمة صحة التمييز العقلي والنظر اليقيني والتصوّر الخيالي فهو
فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولاً

وذلك لانه اذا سئل عن
الانسان بأي شيء هو في ذاته
كان الناطق جوابا عنه لانه
يميزه عما يشاركه في الجنس
وتابع في اقتضائه على
قوله في الجنس المتقدمين
بناء على أن كل ماهية لها
فصل فلها جنس وذهب
المتأخرون الى زيادة أو
في الوجود ومبنى الخلاف
على جواز تركيب الماهية
من أمرين متساويين
وعنده من جواز تركيبها
من ذلك زاد ما ذكر ومن لا
فلا (ويرسم) الفصل (بانه
كل) دخل فيه سائر
الكلمات (يقال على
الشيء في جواب أي شيء هو
في ذاته) خرج به الجنس
والنوع لانها ما بالان

على الملائكة فهو فصل بعيد فميز الانسان عن غير الملائكة والجن (قوله)
وتابع أي المصنف (قوله) الى زيادة أو في الوجود أي في تعريف الفصل
عقب في الجنس ليصير التعريف جامعاً (قوله) على جواز تركيب الماهية
الخلاف في الجواز العقلي مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله) ذلك
أي متساويين (قوله) ما ذكر أي أو في الوجود (قوله) وعنده احتج عليه
المتقدمون بأن الماهية لو تركبت من متساويين فاما أن يحتاج كل منهما
للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لا يحتاج كل
للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بذات بعض أجزائها وأجاب المتأخرون
بأن هذه المحالات انما هي في الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لانها من
الامور الاعتبارية والكلام في الثاني لا الاول سلطنا بحيث فيها لتكن تمنع
ان هذا الدور رتبى لم لا يجوز أن يكون دورا معيا وهو غير محال كتوقف
الجرم على العرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة في التفسير
الاول وقد أطلق في رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما قيد أولا قلت للإشارة
الى المذهبين وان تختاره ما سبق فيحمل الثاني عليه بدلالة السياق وانه
متروك في ثبوت تركيب الماهية من متساويين قال السعد في شرح الشمسية
وكون تمييز الفصل عن المشارك في الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور
انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات وأما على تفسير الحكميم المحقق
فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
فقط أو عما يشاركه في الوجود سواء شاركه في الجنس أم لا وتحققه ان فصل
الشيء ان اختص بالجنس كالحساس للحيوان بالنسبة الى الجسم النامي كان
مميزا عما عداه مما شاركه في الوجود وان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق
للانسان عند من جعله مقولا على غير الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان
عن جميع ما يشاركه في الجنس أي الحيوانية لانه جميع ما شاركه في الوجود
اذ لا يميزه عن الملائكة اه قوله عند من جعله مقولا على الملائكة فعلى هذا
لا يكون الناطق فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا
ولا جسماء انما ناطقة غنمي (قوله) خرج به الجنس الخ ظاهره انه جعل
المذكور قيداً واحداً مخرجا للامور المذكورة والاولى جعله ثلاثة قيود وهي

يقال في جواب وإضافة الجواب الى أي شيء وقوله في ذاته ويخرج بالاول
العرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس والتوع
وبالثالث الخاصة ويحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخراجها على
التوزيع لكن يبعد تأخير العرض العام عن الجنس والنوع في الاخراج
(قوله) في جواب ماهو وان اختلفت جهة المقولية لان الجنس يقال
في جواب ما بحسب الشركة المحضة والنوع بحسب الشركة والخصوصية
(قوله) عن جنسه أي صاحب جنسه (قوله) يلزم أي من كون المميز
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله) هذا التمييز أي الذي يميزه
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن السات كما يميزه عنه الحساس
(قوله) فيه أي كون الجنس فصلا (قوله) به أي الجنس (قوله) في جواب
أي شيء هو كان يقال أي شيء الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد
ميز الحيوان الانسان عما شاركه في جنسه كالناعم والجسم من شجر
وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط لا العالی لانه لا يميز
عن شيء (قوله) فله أي الجنس (قوله) ثني بالعرضي أي أتى به ثانيا بعد
اتباعه بالذاتي أولا والمراد به هنا المنسوب للعرض للذات خارجا عنها قد عينا
كان أو حادثا وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للعرض مقابل الجوهر
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يجتمعان في نحو
البياض وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو الناطقية (قوله)
يتمتع انفكاكا عن الماهية أي من حيث وجودها ذهنا بمعنى انها
يتمتع ادراكها دون ادراك كفرادية الثلاثة وزوجية الاربعه ويسمى
هذا لازم الذهن أو من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يتمتع وجودها
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من حيث
هي بمعنى انها يتمتع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل انما وجدت
انصفته ككون زوايا المثلث الثلاثة مساوية لقائمتين ويسمى هذا لازم
الماهية (قوله) كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان الضاحك انبساط
الوجه وانكشفاف مقدم الاسنان والقوة امكان الشيء حال عدمه ويقابلها
الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت ففي كون الضاحك بالقوة عارضا

في جواب ماهو والعرض
العام لانه لا يقال في الجواب
أصلا كما مر والخاصة
لانها انما تميز الشيء
في عرضه لا في ذاته والفصل
فهنا قريب وهو ما يميز
الشيء عن جنسه القريب
كالتالي لحق بالنسبة الى
الانسان وبعيد وهو ما يميز
الشيء في الجملة عن جنسه
البعيد كالحساس بالنسبة
الى الانسان فان قلت يلزم
أن يكون الجنس فصلا لانه
يميز هذا التمييز قلت لا بعد
فيه ان أتى به في جواب أي
شيء هو في ذاته بخلاف
ما اذا أتى به في جواب ماهو
فله اعتباران بحسب
السؤال ثم ثني بالعرضي
فقال (وأما العرضي فاما
أن يتمتع انفكاكا عن
الماهية وهو العرض
اللازم) كالضاحك بالقوة
بالنسبة الى الانسان (أو
لا يتمتع) انفكاكا عنها

(وهو العرض المفارق)
 كالأصاحك بالفعل بالنسبة
 الى الانسان (وكل واحد
 منهما إما أن يختص بحقيقة
 واحدة وهو الخاصة
 كالأصاحك بالقوة والفعل
 بالنسبة الى الانسان) لانه
 بالقوة لازم لماهية الانسان
 مختص بها وبالفعل مفارق
 لها مختص بها وهذا
 مذهب المتأخرين وأما
 المتقدمون فشرطوا أن
 تكون الخاصة لازمة غير
 مفارقة لانها التي يعرف
 بها (وترسم) الخاصة (بأنها
 كلية) تدخل فيها سائر
 الكليات (تقال على
 ما تحت حقيقة واحدة فقط)
 من الافراد (قولا عرضيا)
 خرج به الجنس والعرض
 العام لانهما يقالان على
 حقائق والنوع والفصل
 لان قولهما على ما تحتها
 ذاتي لا عرضي ولا حاجة

ملازما نظر وأجيب بأن القوة تطلق أيضا على الامكان مطلقة عن التقيد
 بحال العدم وهو المراد هنا (قوله) العرض المفارق أي الذي تمكن
 مفارقتة وان لم يفارق بالفعل كالقصر الدائم لمن لا يمكن غناه عادة وكفراق
 الزبال محبوبة السلطان والفرق بين هذا وبين لازم الوجود كـ واد
 الغراب أن هذا يمكن الزوال عادة وذلك ليس يمكن الزوال عادة والمفارق
 اما بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجع أو بطؤ كالشباب والحب وسواد
 الشعر (قوله) وكل واحد منهما الخ صريح في أن أقسام العرضي أربعة
 واذا ضمت للجنس والتنوع والفصل بلغت سبعة وهذا يخالف لما مر وقرر
 أن الكليات خمسة وأجيب بأن تقسيم العرضي الى لازم ومفارق تقسيم
 ثانوي كتقسيم الجنس والتنوع والفصل (قوله) بحقيقة واحدة أي
 بافراها لان الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هي نوعية كانت كالأصاحك
 أو جنسية كالماشي والتنفس (قوله) وهو الخاصة قدّمها لتمييزها
 الماهية وكونها مادة للرسم بخلاف العرض العام وهي قسمان خاصة
 حقيقية ويقال لها مطلقة أيضا كالأصاحك للانسان وإضافية وهي التي
 بالنسبة الى شيء دون شيء آخر كالماشي للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست
 احدي الكليات الخمس ان قلت ورد في السنة نسبة الفحل للملائكة والجن
 فكيف يكون خاصة للانسان قلت يمكن أن معنى ماورد أنهم يتعجبون مجازا
 مرسل علاقته المسببية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله) وهذا أي
 تقسيم الخاصة الى لازمة ومفارقة (قوله) فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة
 بحث فيه بأنهم اذا كانوا لا يطلقون الخاصة الاعلى اللازمة فاذا تكون
 المفارقة واشترطهم في التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضي أن كل
 خاصة لازمة بل يقتضي أنها تكون لازمة ومفارقة والالغا الشرط (قوله)
 من الافراد يان لما (قوله) به أي قوله يقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط
 على وجه الاجمال والتفصيل كما يعلم من التعليل (قوله) على حقائق أي
 ما تحتها من الافراد لكن في غير الجواب فلا ينافي ما تقدم أن العرض لا يقال
 في الجواب مطلقا وأفاد التعليل أن خروجهما بقوله على ما تحت حقيقة
 (قوله) والتنوع والفصل عطف على الجنس (قوله) لان قولهما على

ما تحتها الخ أفاد أن خروجها بقوله قولا عرضيا (قوله) ولا حاجة لقوله
فقط بحث فيه بأن الجنس والعرض العام يقالان على ما تحت حقيقة
واحدة وعلى ما تحت حقائق تحوز بدو عمرو حيوان أو ماشيان ونحو
الانسان والفرس حيوان أو ماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله)
والخاصة قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مختصة بحقيقة
واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضا
فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوردته ظاهره وبيان أن
مراده بالحقيقة ما يشمل النوعية والجنسية (قوله) كاللون للجسم الغني
الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لأنواع الجسم لان الهواء جسم لطيف
لا لون له وكذا الماء على قول (قوله) وكل خاصة نوع فهي خاصة بالجنس
الغني توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصا مع قوله سابقا
الضاحك بالقوة لازم لما هيبة الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف
رحمه الله تعالى مكتوبا عليها مانصه فخاصة الانسان كالضاحك خاصة
للحيوان بمعنى أنها لا تتجاوز به الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة
للانسان بل تتجاوز به الى غيره من أنواع الحيوان اه ولا يخيل عن تأمل
فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان اختص
بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم أن الخاصة تنقسم الى ما يكون
مطلقة والى ما يكون غير مطلقة فالمنطقه هي التي لا تكون في غير ذلك النوع
كالكتاب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ما يخالف ذلك النوع
كالماشى للانسان بالنسبة للشجر اه فتأمل مع كلام الشارح أقول الخاصة
تكون شاملة كالكتاب للانسان وغير شاملة كالكتاب للحيوان فلا وقفة
ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله) ولا يعكس أي
عكسا لغويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لنوعه ليطلانه فان التنفس
مثلا خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطقي وهو بعض
خاصة الجنس خاصة لنوعه فصح كالكتاب للحيوان والانسان (قوله)
حقائق فوق واحدة ثم ان كانت الحقائق أجناسا كان عرضا عاما للجنس
لتجاوزه الى غيره كالسواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعا فهو عرض عام

الى قوله فقط بعد واحدة
والخاصة قد تكون للجنس
كاللون للجسم وقد تكون
لنوع كالضاحك للانسان
وكل خاصة لنوع خاصة
لجنسه ولا يعكس (وأما
أن يعكس) كل من العرض
اللازم والمفارق (حقائق
فوق حقيقة واحدة وهو
العرض العام كالتنفس
بالقوة والفعل بالنسبة
للانسان وغيره من
الحيوانات) لانه بالقوة
لازم لما هيبة الحيوانات
وبالفعل مفارق لها وهي
التقدير هو غير مختص
بواحدة منها (ويرسم بأنه
كلى) دخل فيه سائر
الكليات (يقال على
ما تحت حقائق مختلفة قولا
عرضيا) خرج به الجنس
لان قوله على ما تحت ذاتي
لا عرضي والنوع والفصل
والخاصة لانها لا تقال الا
على حقيقة واحدة قبل
وانما كانت هذه

للتنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزها إلى غيره كالآكل والشارب (قوله) التعريفات أي المتقدمة للجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله) رسوما أي كما صرح به المصنف بقوله في جميعها ويرسم (قوله) للكليات أي الخمس تنازع فيه التعريفات ورسوما (قوله) لها أي الكليات (قوله) ماهيات أي حقائق (قوله) وراء أي غير (قوله) المفهومات أي المعاني التي فهمت من التعريفات (قوله) ملزومات نعت ماهيات (قوله) لها أي المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفعهم ما يقال إذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها تلك المفهومات فاسد وليس حدا ولا رسما (قوله) فحيث لم يتحقق الماهيات أي للكليات أي لم يتحقق كونها نفس المفهومات التي عرف بها أو غيرها تفرع على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله) أطلق أي المصنف (قوله) وهذا أي القيل (قوله) بمنزل أي مكان بمنزل (قوله) عن التحقيق أي ذكر الشيء على الوجه الحق أو إثباته بدليل أي عن مكانه كناية عن مخالفتها (قوله) لان الكليات أي ماهياتها (قوله) اعتبارية أي منسوبة للاعتبار أي التقدير والقرض نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله) حصلت بضم فكسر متقلا أي اعتبرت (قوله) مفهومات أي ماهيات هي الكليات فإضافته للبيان (قوله) أسمائها أي الجنس والتنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله) بازائها أي بمقابلة المفهومات المحصلة (قوله) لها أي أسماء الكليات (قوله) غير تلك المفهومات أي التي حصلت ووضعت لها الأسماء (قوله) فتكون الخ تفرع على قوله فليس لها الخ (قوله) هي أي المفهومات (قوله) حدود أي فكان المناسب أن يقول المصنف ويحذف ويلو ويرسم (قوله) لا يوجب العلم بأنها رسوم أي حتى يصح تسميتها رسوما فهذه القيل على فرض تسليمه يقتضي أنها لا تسمى رسوما أيضا (قوله) ذكر التعريف أي بأن يقال ويعرف بدل ويرسم (قوله) أهم أي من الرسم والحد (قوله) غرض يفتح الغين المعجمة والراء أي مقصود (قوله) المنطقي أي بوضع المنطق وتدوينه (قوله) إلى التصور أي المجهول (قوله)

التعريفات رسوما للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساويات لها حيث لم يتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازي وهذا بمنزل من التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسمائها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا على أن عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو أهم واعلم أن غرض المنطقي معرفة ما يوصل إلى التصور وهو القول الشارح

مبحث القول الشارح

أوالى التصديق أى المجهول (قوله) منهما أى القول الشارح والجملة
 (قوله) مقدمة أى شئ يتقدم عليه تهيداله ومقدمة القول الشارح
 الكلمات ومقدمة الجملة القضايا (قوله) الاؤل أى القول الشارح (قوله)
 أخذ أى أراد الشروع (قوله) سمى شارحا لشرحه الماهية أى تبينها
 ولو فى الجملة أو تميزها فشمى الحداناما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولا
 لتركبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيبا تاما (قوله)
 التعريف أصله مصدر عرف المضاعف أى التبيين نقل الى المعرف بالكسر
 لعلاقة التعلق الاشتقاقى والمناسب زيادة أيضا والمعرف (قوله) ومعرف
 الشئ بكسر الراء اضافته لامية أى ماهيته وحقيقته (قوله) معرفته أى
 المعرف بالكسر (قوله) معرفته أى الشئ المعرف بالفتح فلفظ ما جنس واقع
 على قول أو أمر وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المعرف واخراج غيره
 ومبحث فيه بأنه ان أريد المعرفة بالكنه لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجه ما
 لم يشمل الحد فالمناسب زيادة أو امتيازه فالحدانام تستلزم معرفته المعرفة
 والحد الناقص والرسم مطلقا تستلزم معرفته التميز فى الشمسية معرف
 الشئ ما تستلزم معرفته معرفته أو امتيازه عن كل ما عداه وفى شرحها
 للقطب انما قلنا أو امتيازه الخ ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها
 لا تستلزم تصور حقيقة الشئ بل امتيازه عن جميع أغيره الغيمى هذا
 التعريف يشمل النوع ونحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان
 الناطق وليس معرفا والتعريف الاعم والاخص والمفرد والمركب والملزوم
 والقياس الاستثنائى وفيه نظرفان الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد
 لفظ انسان فلا خصوصية له وقوله التعريف الاعم فيه نظرفان الاؤل لا يميز
 عن جميع الاغبار والثانى لا يميز جميع المعرف وقوله والملزوم فيه نظرفان
 معرفته لا تستلزم معرفة لازمه ولا امتيازه وقوله والقياس الاستثنائى فيه
 نظرفان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب بل تسليمه مستلزم لتسليمه
 ولا وجه لتخصيص الاستثنائى اذا اقرانى مثله فى حاشية برهان الدين شرط
 المعرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لا يلزم توجه النفس الى المجهول المطلق
 وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لا يلزم تحصيل الحاصل فطريق

أوالى التصديق وهو الجملة
 ولكل منهما مقدمة ولما
 فرغ من مقدمة الاؤل
 أخذ فى بيانه فقال
 * (القول الشارح) *
 سمى به لشرحه الماهية
 ويقال له التعريف ومعرف
 الشئ ما تستلزم معرفته
 معرفته والتعريف تاما حد
 أو رسم وكل منهما تاما تام
 أو ناقص ودليل

التعريف ان تتصور الوجه المجهول وتبينه للوجه المعلوم فيلزم ثبوته لشي
الذي تصوره بالوجه المعلوم مثلا اذا تصورت الانسان بأنه حيوان ثم
تصورت الوجه المجهول وهو كونه ناطقا ثم تصورت ثبوت الناطق للحيوان
لزم تصور ثبوت الناطق للانسان فعني تركيب التعريف تركيبا من
الوجهين المعلومين عند التركيب لا متاع تركيب المجهولات وان كان
أحدهما مجهولا قبله (قوله) حصره أي التعريف (قوله) في الاربعة
أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله) ببعضها صادق بالجنس
وحده قريبا أو بعيدا أو بالفصل البعيد وفيه نظر في شرح الاشارات
والحد منه تام مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص
مشتمل على بعضها اذا كان مساويا للحد وكجسم أو جوهر ناطق له فعلم من
قوله اذا كان مساويا وتمثله بجسم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس
حدنا ناقصا وكذا الفصل البعيد لكن في تذيب السعدا جيز في الناقص
حدنا كان أو رسميا أن يكون أعم (قوله) أو يغير ذلك فالرسم الناقص
الفرى بعدد كرتنحوما في الشرح في المعنى فعلى هذا العرض العام مع
الفصل أو الخاصة والفصل مع الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها
رسوم ناقصة اه وكلام الحفيد يفيد ان التعريف بالفصل وحده أو مع
الجنس البعيد حد ناقص وكذا الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع
الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا ليس معتبرا عند الجمهور لان
الفصل القريب حصل به الامتياز فكذا الخاصة معه لغو واعلهم نظرنا
الى أن التمييز الحاصل منهما أقوى من تمييز الفصل وحده السيد الصواب
ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة
وحدها وان المركب منه ومن الفصل حد ناقص وهو أكمل من الفصل
وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حد ناقص وهو أكمل من العرض
العام والفصل وقولهم لا حاجة الى ضم الخاصة اليه مدفوع بأن التمييز
الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد الأقوى اجتمع الى
ضم الخاصة الى الفصل (قوله) وبقى أي من أقسام التعريف (قوله)
قسم خامس هذا نقض للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى التعريف

حصره في الاربعة أنه اما
أن يكون بجميع الذاتيات
فهو الحد التام أو بعضها
فالحد الناقص أو بالجنس
القريب والخاصة فالرسم
التام أو بغير ذلك فالرسم
الناقص وبقى خامس وهو
التعريف اللفظي وهو

بالخاصة لان الالفاظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف بالمثال
والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما الى الخاصة لان المثال
والانقسام من خواص المعنى (قوله) ما أنبأ أي دل والظاهر ان ما مصدرية
(قوله) عن الشيء أي المعنى والمفهوم (قوله) أظهر أي دلالة لشهرته وغلبة
استعماله فيه (قوله) مرادف الغشبي لم أقف على هذا القيد في كلام أحد غير
الشارح والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقيد به ثم رأيت في
بعض الشروح التقيد به الدل على التقيد به أخذه المصنف من كلام الغضد
ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف ومماثله (قوله)
الاربعة أي الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله) الحد أي التام
(قوله) قول جنس شمل الحين والحين (قوله) دال على ماهية الشيء
أي تمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم
دلالة لدلالته على خاصتها والماهية هي ما يكون به الشيء شيئاً نسبة الى ماهي
للسؤال به عنها كحيوان ناطق للانسان (قوله) أي حقيقة الذاتية الاولى
حقيقة وذاته لا يهاهم عبارته ان الحقيقة غير الذات وليس كذلك فان جعلت
اضافة ماهية للشيء جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويصكون المعرف
حينئذ الحد من حيث هو المنقسم الى تام وناقص ويفيد هذا اقتصار الشارح
على الرسم في قوله وخرج الخ (قوله) وكالجنس القريب أي في ان المركب
منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله) حد أي الجنس
القريب (قوله) وهو مانع الخ فيه اشارة الى أن تسميته حد من تسمية اسم
الفاعل بالمصدر لالتعلق الاشتقاق (قوله) الرسم أي تاماً كان أو ناقصاً
واقصاره على اخراج الرسم يفيد أن التعريف للحد تاماً كان أو ناقصاً يجعل
الاضافة للجنس كما تقدم (قوله) بذوات الماهيات اضافة للبيان (قوله)
البساط في الطوالع الحقيقة اما بسيطة وهي التي لا جزء لها أو مركبة وهي
التي لها جزؤ وكل منهما تاماً أن يتركب عنها غيرها أو لا فهذه اربعة أولها
بسيطة لا يتركب عنه غيره فلا يتحد لعدم تركيبه ولا يتحد به لكونه ليس جزءاً
لغيره الثاني بسيطة يتركب عنه غيره وهو البسيط الذي يتحلل وينتهي اليه
المركب بالتحليل فيحد به لكونه جزءاً لغيره ولا يتحد لعدم تركيبه كالجوهر

ما أنبأ عن الشيء بلفظه
أظهر مرادف مثل العقار
الخبر وقد أخذ في بيان
الاربعة فقال (الحد قول
دال على ماهية الشيء) أي
حقيقته الذاتية (وهو الذي
يتركب من جنس الشيء
وفصله القريبين كالحيوان
الناطق بالنسبة الى الانسان)
لانك اذا قلت ما الانسان
فيقال الحيوان الناطق
وكالجنس القريب حده
كقولك في حد الانسان هو
الجسم النامي الحساس
المتحرك بالارادة الناطق
(وهو) أي الذي يتركب
مما ذكر (الحد التام) أما
كونه حدًا فلان الحد لغة
المنع وهو مانع من دخول
الغير فيه وأما كونه تاماً
فلأن جميع الذاتيات فيه
وخرج بذ كماهية الشيء
الرسم فانه انما يدل على
آثاره كإسباتي وكلامه يدل
على تخصيص الحد بذوات
الماهيات المركبات فتخرج
البساط فانها

الثالث مركب لا يتركب عنه غيره بحيث لا يكون له أجزاء ولا يحدته لكونه
ليس جزءاً لغيره كأنسان الرابع مركب يتركب منه غيره فيحدو ويحدته
كحيوان فظهر أن الحد لا يكون إلا للمركب (قوله) تعرف بالرسوم نظريته
بأن المصنف اعتبر في الرسم التركيب من الجنس والخاصة وهذا يفيد
اختصاصه بالماهية المركبة كالحذو وأجيب بأن أُل في الرسوم للجنس
فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها في الطوال عقب ما تقدم فظهر أن الحد
لا يكون إلا للمركب تماماً كان أو ناقصاً وكذا الرسم التام تركبه من الجنس
القريب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لأنه يتركب
عند المصنف من العرض العام والخاصة وهذا لا يختص بالمركبات (قوله)
ويعتبر أي يشترط (قوله) في الحد التام مفهومه أنه لا يعتبر في الحد الناقص
وربما اقتضى تعليقه اعتباره فيه أيضاً فليجرح ثم إن هذا الاعتبار إنما على
أنه شرط أو شرطان كان الأول فتعريف المصنف صحيح وإن كان الثاني
فغير صحيح إذ لم يأخذ به أه غنيمى وتبعه الدلجى والحفى أقول اعتباره
في الحد الناقص ممنوع إذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لغو الجنس
وعدم اعتباره لتقدم الفصل المغنى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد
إذا الحد بالفصل وحده حد ناقص صحيح معتبر عند من أجاز التعريف بالمفرد
وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضاً (قوله) مفسر أي مخصص
(قوله) الحد مثله الرسم والمعرف والقول الشارح فالأولى إبدال الحد
بالتعريف ليشملها (قوله) للابلزم أي على تعريف التعريف (قوله)
التسلسل بيانه أنه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف
التعريف لتعريف وهكذا إلى غير نهاية وبيان وجه اللزوم أن التعريف
عام يشمل تعريف الماهية نحو الإنسان وتعريف تعريفها وتعريف التعريف
خاص به لا يشمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج إليه الأعم يحتاج إليه الأخص
إذا الأعم جزء الأخص والتسلسل محال فلزومه محال وأيضاً لو احتاج
التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف لتعريف كما هو شرط
في كل تعريف والواقع أن تعريف التعريف أخص من التعريف فلا يصح
تعريفه به إذا الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله) لزومه أي

انما تعرف بالرسوم لا بالحدود
ويعتبر في الحد التام تقدم
الجنس على الفصل لأن
الفصل مفسر له ومفسر
الشيء متأخر عنه قبل لا يمكن
تعريف الحد لتسلسل
التسلسل وأجيب بمنع
لزومه لأن حد الحد

التسلسل (قوله) نفس الحد أي حد فهو فرد وجزئي للحد المهرف فعرفت
حقيقته وان شئت ما هيته بنفسه فلا يحتاج الحد آ خرج حتى يلزم التسلسل
فهو كقول الفقهاء في الشاة من أربعين انما زكت نفسها وغيرها (قوله)
الوجود كذا في التسخ العجيبة في الموضوعين واصل الصواب فيها ما الموجود
أي فليس الوجود صفة زائدة على موصوفها كك العلم والقدرة حتى
يحتاج الى وجوده ووجودها الى وجوده وهكذا فيلزم التسلسل المحال
(قوله) يعني ان حد الحد الخ راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله)
في الحد أي المحدود فهو محدود بحد الحد فلا يحتاج الحد فلا يلزم التسلسل
(قوله) وان امتاز أي حد الحد عنه أي الحد (قوله) باضافته أي حد
الحد (قوله) اليه أي الحد واو له لعمال وان زائدة هذا الذي فتح الله سبحانه
وتعالى به بفضل على كاتبه وبه يتضح كلام الشارح وتظهر صحته وبسقط
قول الشيخ الدجلى فيه نظر من وجهين أحدهما انه لو كان حد الحد نفس
الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف اليه وهو
محال الثاني ان حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عنه لزم كون
الأخص نفس الأعم وهو غير معقول فعلم من هذا ان حد الحد ليس نفس
الحد بل فرد من أفرادها كما ان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو فرد
من أفرادها وأما قول الشارح يعني ان حد الحد الخ فهو ممنوع اذ لو كان الشيء
المتدرج تحت شيء عين ذلك الشيء لزم اندراج الشيء في نفسه وهو غير صحيح
فالاولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاختصاصية بشئ آخر أما التسلسل
فلان لم لزومه لان معرف المهرف من حيث انه معرف غير محتاج الى معرف
آخر اما لبداهته أو لكونه معلوما بالكسب سلمنا انه يتسلسل لكن التسلسل
في الامور الاعتبارية غير محال لا تقطاعها بانقطاع اعتبار الاعتبار وأما
الاخصية فلان سلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة وهي
القول الدال على ماهية الشيء والخصوص انما عرض بالاضافة (قوله)
والحد الناقص عطف على الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين
أو مبتدأ خبره قوله كالجسم الناطق أو محذوف أي من القول الشارح
(قوله) وفصله أي المهرف بالفتح لا الجنس (قوله) فلما رأى من أن

نفس الحد كما أن وجود
الوجود نفس الوجود
بمعنى أن حد الحد من
حيث انه حد متدرج
في الحد وان امتاز عنه
باضافته اليه (والحد
الناقص وهو الذي يتركب
من جنس الشيء البعيد
وفصله القريب كالجسم
الناطق بالنسبة الى الانسان)
اما كونه حدا فلما مررنا
كونه ناقصا فلما مررنا ذكر
جميع الذاتيات فيه
(والرسم التام وهو الذي
يتركب من جنس الشيء)
القريب

الحد في اللغة المنع وهذا مانع الخ (قوله) وخواصه اللازمة له أي المرسوم
لزم ما بينا المنع عن غيره والا فلا يكون تصورها سببا في تصور المرسوم
فلا تكون رسما له والجمعية في قوله خواصه ليست شرطها في الرسم فاذا ذكرت
خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القطب
على الخاصة الواحدة قالوا ولي أفرادها ويحجب عن المصنف بأنه جمعها
باعتبار المواد أو بأن الإضافة للجنس واحتزب بالضرورة عن المفارقة فلا تنكفي
في الرسم (قوله) كالحيوان الضاحك أي بالقوة (قوله) ولما كان
التعريف بالخاصة الخ المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية سمي
التعريف بهما (قوله) وضع أي قدم (قوله) عرضيات أفاد بالجمع أنه
لا تنكفي خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانع من التعريف بالفرد
(قوله) تختص جملتها أفاد أن العرض العام لا يعرف به ولو تعدد اذ لا يختص
بحقيقة واحدة كتعريف الإنسان بأنه ماش متنفس (قوله) بالشيء الباء
داخله على المقصور عليه (قوله) وان لم يختص كل منها صادق بأعراض
لا يختص شي منها بالمعرف كتعريف الإنسان بماعدا الأخير في مثال
المصنف وبأعراض يختص بعضها كماله والاحسن تأخير المختص كإفعل
المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وبأعراض يختص كل منها وهذا ما قبل
المبالغة كتعريف الإنسان بكاتب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور
ثلاثة (قوله) كقولنا في تعريف الإنسان الخ بحث فيه بأنه تعريف
بخاصتين أولاها مركبة وهي ماعدا الوصف الأخير وأخراها ماعدا
وهو الوصف الأخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من
خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا النفي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط
ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص
لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا لا ينافي كفاية
التميز بعبء (قوله) ماش على قدميه أخرجه الماشي على أربع
أو كالدود والماش على بطنه (قوله) عريض الاطفار أخرجه
مذكور كالمطر (قوله) بادي البشرة أي ظاهر الجلدة أخرجه مستورها
ببر أو صوف أو شعر أو شوك (قوله) مستقيم القامة أخرجه غير مستقيها

(وخواصه اللازمة
له كالحيوان الضاحك
في تعريف الانسان) اما
كونه رسما فلان رسم الدار
اثرها ولما كان التعريف
بالخاصة اللازمة التي هي
من آثار الماهية كان تعريفا
بالاثر واما كونه تاما
فكناجته الحد التام من
حيث انه وضع فيه الجنس
القريب وقيد بأمر يختص
بالشيء (والرسم الناقص
وهو الذي يتركب من
عرضيات تختص جملتها)
وان لم يختص كل منها
(بحقيقة واحدة كقولنا
في تعريف الانسان انه
ماش على قدميه عريض
الاطفار بادي البشرة
مستقيم القامة

فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالإنسان لحصول الأول في الدجاج
والأوز والعصفور ونحوها والثاني لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع
لنحو الشجر وأما مجموعها فاختص به (قوله) ضحالك بالطبع أي بالقوة
مختص بالإنسان ومنع بأن الإنسان ضحالك بالطبع إذا جمع أو رأى ما يتوجب
منه (قوله) وبقيت أشياء أي من صور التعريف وبجث فيه بأنه
يقضي أن قول المصنف وهو الذي يتركب من عرضيات الشيء ليس من
المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له
أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضي أن المصنف لم يتعرض لشيء منها مع أنه
تعرض لبعضها بقوله وهو الذي يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد
لم يتعرض لجميعها فلا ينافي أنه تعرض لبعضها (قوله) مع الفصل أي
القريب بقربة المثال (قوله) كالناطق مثال للتعريف بالفصل وحده
(قوله) والا كثرون على أن كلامها حد ناقص وقال الأقل إنها رسوم ناقصة
وقيل غير معتبرة في التعريف (قوله) ولا كثرون على أن كلامهما
رسم ناقص والأقلون على أنها غير معتبرة الغنمي الصور أربع وستون
صورة لأن الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والعرض
العام لازمان أو مفارقان فهذه ثمانية في مثلها بأربع وستين يسقط منها
المكرري بقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقي
اتسكا لا على ذهن الماهر (قوله) واعترض أي ما تقدم من أن المعرفة
ينقسم إلى حد ورسم (قوله) بالرسم المناسب بالخاصة (قوله) ممتنع
أي لتأديته للدور (قوله) لأن الخارج المناسب بالخاصة (قوله) وفيه
دور المناسب في التعريف به دور (قوله) منهما أي المعرفة بالمعرف بالفتح
وخاصته المعرفة (قوله) على معرفة الآخرا ما المعرفة بالفتح فتوقف
معرفة على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفا والخاصة تتوقف معرفة
اختصاصها على معرفة المعرفة بها (قوله) المذكور أي في قوله الخارج إنما
يعرف الشيء الخ (قوله) منه أي اللازم (قوله) إليه أي الشيء المعلوم (قوله)
لتحقق الخ علة أقوله ينتقل منه إليه (قوله) وإن لم يعرف أي اختصاصه به
وأجيب أيضا بأنه إن أراد معرفة الشخص المعرفة فتوقف التعريف على

ضحالك بالطبع) أما كونه رسما
فلم امر وأما كونه ناقصا
فله عدم ذكر جميع أجزاء
الرسم التام وبقيت أشياء
مختلف فيها منها التعريف
بالعرض العام مع الفصل
كالماتبي الناطق بالنسبة
للإنسان أو بالفصل وحده
أو مع الخاصة كالناطق أو
الناطق الضاحك بالنسبة
للإنسان والا كثرون على
أن كلامها حد ناقص ومنها
التعريف بالعرض العام
مع الخاصة كالماتبي
الضاحك بالنسبة للإنسان
أو بالخاصة وحدها
المساوية للرسوم
والا كثرون على أن كلا
منهما رسم ناقص واعترض
بأن التعريف بالرسم ممتنع
لأن الخارج إنما يعرف
الشيء إذا عرف اختصاصه
به وفيه دور لتوقف معرفة
كل منهما حينئذ على معرفة
الآخر وأجيب بمنع الحصر
المذكور لجواز أن يكون بين
الشيء ولزمه ملازمة بينة
بحيث ينتقل الذهن منه
إليه لتحقيق اختصاصه به
في الواقع وإن لم يعرف

معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف الماهية
وخاصتها ولزومها لاقبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المعرف له
فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفي تصور معنى
التعريف محمولا على المعرف أقول والاراد المذكور على تسليمه لا يختص
بالرسم بل يجري في الحد بأن يقال التعريف بالذاتي متوقف على معرفة كونه
ذاتيا ومعرفة كونه ذاتيا متوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدي الى
الدور بقي ان السعد أورد ان تعريف المعرف بقول الشمسية هو الذي يكون
تصوره مستلزما لتصور الشيء ~~ب~~ كونه الحقيقة أو بمجرد امتيازها عن جميع
ما يغايرها غير مانع لسهولة المزومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة
كالهي بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد
بالتلزام تصور تصور الشيء ~~ب~~ كونه تصور الشيء حاصل من تصور
ومكتسباً منه وذلك بوضع المطلوب التصوري المشعور به بوجه ثم يعمد الى
ذاتيانه وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهراً أن حصول تصورات
اللوازم البينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم
تصوره تصور حده فيلزم كون الانسان مثلاً معرفة الحيوان الناطق لانا نقول
معنى الاستلزام كون تصور هو المقضي والموجب لتصور الشيء فيلزم
تقدمه ضرورة وليس تصور الانسان مقتضياً وموجباً لتصور الحيوان
الناطق بل الامر بالعكس (قوله) وبما تقرّر رأى في مجئ الكليات
والمعرفات (قوله) لا يكون بغير القول أى النفسى واللسانى (قوله)
كالاشارة والخط تمثيل بغير القول الغنمى لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ
الدال على المعنى أقول قوله لا ~~ي~~كون بغير القول أى مستقلاً عن القول
والتعريف بالخط من حيث دلالة على القول واتع كثيراً لا يخفى وكتب
العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه ولا يجوز
التعريف بالاعم من وجه أو مطلق الكونه لا يمنع دخول افراد غير المعرف
فيه ولا بالاختصاص لانه لا يجمع افراد المعرف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجوداً
وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالبيان بالاولى
ولا بالمساوى جلاء أو خفاء ولا بالأخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة المعرف

وبما تقرّر علم أن التعريف
لا يكون بغير القول كالأشارة
والخط ثم

بالكسر متقدمة على معرفة المعرف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية
والمساوى حاصل مع مساو وهو الاخرى متأخر عنه ويمنع اشتغال المعرف على
مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للرادو على حكم من حيث هو حكم لانه يفضى
الى الدور وتوقف الحكم على شئ على معرفته وهي متوقفة على حكمه لانه
تعريفه فان اعتبر الحكم وصفاً مميزاً للشئ فلا يمنع ادخاله في التعريف
كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة بالحادث بالمقدور في محلها ومقارنته له
بلا تأثيرا فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز
وكتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضلة منتصب فأخذ الانتصاب من
حيث أنه وصف مميز وممثل الحكم أو التي للثبات أو الابهام لما فاتها البيان
المقصود من التعريف أمّا التي للتقسيم فتجاوز في التعريف لا فادتها أن
المدكور حدان أو حدود لا مور متخالفة في الحقيقة مشتركة في الجنس
فتفيد أن نوعاً منه حده كذا ونوعاً آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها
في الرسم وامتناعها في الحد لاستحالة فصلين لما هيته واحدة وجواز خاصيتين
لها ولا يخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء التي لا يقام عليها دليل ولا
يقابل بمنع والا لوجب على الحاد اقامة الدليل على حده ولا قائل به وطريق
المنازعة فيه أن يعارض بحد آخر أرجح أو مساو وأنه غير مطرد أو غير
منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كما في الحدود الحقيقية أما
اللاظنية نحو الانسان في اللغة الحيوان الناطق والصلاة في الشرع القرية
ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب عليها صحة النقل ان لم يقم عليها
دليلاً ولا توجه عليها المنع والنقض الاجمالي والمعارضة لانها دعوى والله
سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وهذا آخر ما يسره الله
تعالى بفضل من الكلام على التصورات وأرجو من فضله وكرمه أن يسهل
علينا الكلام على التصديقات (قوله) أخذ أي أراد الشروع (قوله)
في بيان الحجّة بحث فيه بأنه انما شرع في القضايا التي هي مادة الحجّة
وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها شروعا في الحجّة
وهذا غفلة عن قول الشارح ومقتضاها بآدنا بمقدمتها (قوله) جمع قضية
سميت بهذا لانه قضى وحكم فيها فهي فعيلة بمعنى مفعولة وزل فيها تخفيفا

أخذ في بيان الحجّة
ومقتضاها بآدنا بمقدمتها
وقال

(القضايا)
جمع قضية ويعبر

مبحث القضايا

لكثرة الاستعمال (قوله) عنها أى عن معناها (قوله) بالخبر أى من حيث احتمالها الصدق والكذب وبمقدمة من حيث وقوعها جزأ قياس اذهى حينئذ طريق النتيجة ومقدمة لها وبالطلب من حيث طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث اتناج القياس لها وبالاخبار من حيث افادتها للحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها فى العلوم والسؤال عنها (قوله) قول جنس فى التعريف شمل القضية وغيرها (قوله) دخل فيه الاقوال الناقصة والناقصة وصرح القطب فى شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب التام (قوله) يصح أن يقال لقائله الخ فصل يخرج الاقوال الانشائية ويبحث فيه بأنه يخرج القضايا التى لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لعصمتها من الكذب أو موافقة قوله الواقع أو للقطع بكذبه ومخالفه قوله الواقع فصار التعريف غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وابداله بنفسه لذاته (قوله) صادق الصدق مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية سواء ظاهرت اعتقاد المتكلم أم لا هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء ظاهرت الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتها معاً (قوله) به أى قوله يصح أن يقال الخ (قوله) الاقوال الناقصة كالمركب الاضافى والتوصيفى والمزجى وجملة الشرط وحدها وجملة القسم كذلك (قوله) والانشائيات وان كانت أقوالاً نامة لأنها لا تختم صدقاً ولا كذباً وهى من قبيل التصورات الخالية عن الحكم (قوله) من الامر أى طلب الفعل طلباً جازماً الخ بيان للانشائيات (قوله) والنهى أى طلب التركيب طلباً جازماً (قوله) والاستفهام أى طلب بيان الشئ المجهول (قوله) وغيرها أى كالتحفيض والعرض والترجى والتمنى والدعاء والنداء ويبحث بأن القضية هى الخبر والصادق الخبر المطابق والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوعان للخبر فيلزم على ذكرهما فى تعريفها الدور لتوقفها عليهما من حيث ذكرهما فى تعريفها وتوقفهما عليهما من حيث أنهما نوعان لها وأجيب بأن الصادق والكاذب لما اشتهرا فى المحاورات لم يتوقف عليهما (قوله) هنا أى فى تعريف القضية (قوله) المركب تركيباً افظياً أو عقلياً ظاهره أنه حقيقة فهما فهو مشترك بينهما وقيل حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ

عنها بالخبر (القضية قول)
دخل فيه الاقوال الناقصة
والناقصة (يصح أن يقال
لقائله انه صادق فيه
أو كاذب) خرج به الاقوال
الناقصة والانشائيات من
الامر والنهى والاستفهام
وغیرها والمراد بالقول هنا
المركب تركيباً افظياً
فى القضية اللفظية أو عقلياً
فى القضية العقلية (وهى)
أى القضية

وامتناع المشترك في التعريف اذا اريد به أحد معنييه بالقرينة والمجاز اذا
لم يشتهر وهو هنا مشتهر (قوله) اما حلية قدمها على الشرطية لان الجملة
جزء الشرطية (قوله) التي صفة للقضية المحذوف لانه لم به جنس شمل
الجملة والشرطية والصلة فصل مخرج الشرطية (قوله) طرفاها أي
موضوعها ومحمولها (قوله) مفردين بالفعل أي اقطا ومعنى نحو زيد
كاتب والمراد بالمفرد هنا مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله)
أو بالقوة أي ما يمكن التعبير في محله بل فقط مفرد نحو زيد عالم نقيضه زيد
ليس بعالم اذ يمكن أن يقال في محلهما هذا نقيض هذا ونحو الحيوان الناطق
ينتقل بنقل قدميه اذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه
ونحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان اذ يمكن في محله هذا
عكس هذا (قوله) باعتبار طرفها الاخير أي في المعنى وان تقدم لفظا
وهو المحمول وظاهر هذا ان حلية نسبة للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة
للمحمل والنسبة للمحمول محمولة فالمناسب لاشتغالها على الحمل أي الاستناد
والحكم ان قلت هذا ظاهري في الموجبة دون السالبة قلت كثيرا ما يسمون
الاعدام بأسماء مذكورة وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية
باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضا لكون النسبة المقصودة
منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يدل على
مجرد الذات (قوله) لا يكون طرفاها أي مقدمها وتاليها (قوله) مفردين أي لا
بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الجملة ويبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان
بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا اذ لم يروم اهذا وفي محل المتصلة هذا مناسف
لهذا فالأولى أن يقال القضية ان كان مضمونها ثبتت شيئا شئ أو سلبيه عنه
فعملية وان كان معناها ملازمة شيئا شئ أو سلبيه فمتصلة وان كان معناها
العناد بين شيئين أو سلبيه فمتصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التعبير
في محلهما مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لما عبر عنه بما بالمفردين
صارت جملة (قوله) بصدق أي ثبوت (قوله) أولا صدقها أي أو عدم
ثبوت (قوله) تقدير أخرى أي فرض صدق أخرى (قوله) فالأولى
بضم الهمز أي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى

(اما حلية) وهي التي يكون
طرفاها مفردين بالفعل أو
بالقوة موجبة كانت (كقولنا
زيد كاتب) أو سالبة
كقولنا زيد ليس بكاتب
وسميت حلية باعتبار
طرفها الاخير (واما
شرطية) وهي التي
لا يكون طرفاها مفردين
وهي اما (متصلة) وهي
التي يحكم فيها بصدق
قضية أولا صدقها على
تقدير صدق قضية
أخرى فالأولى موجبة
(كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود) والثانية سالبة
كقولنا ليس

(قوله) ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم في هذه القضية
بصدق قضية وهي النهار موجود المجعولة تاليا على تقدير صدق أخرى وهي
الشمس طالعة المجعولة مقدما وتسمية المقدم والتالي قضيتين باعتبار ما كان
قبل التعليق بأداة الشرط (قوله) والثانية أى التي حكم فيها بالصدق
قضية على تقدير صدق أخرى (قوله) ليس ان كانت الشمس طالعة
فالليل موجود فقد حكم فيها بالصدق قضية وهي الليل موجود التالى على
تقدير صدق أخرى وهي ان كانت الشمس طالعة المقدم وقدم حرف السلب
لأنه يكون سالبة اذ لو أخره الى التالى نحو ان كانت الشمس طالعة فليس
الليل موجودا كانت موجبة اذ السالبة ما حكم فيها بسلب اللزوم
لا يلزم السلب (قوله) لوجود حرف الشرط فيها بحث فيه بأن أداة الشرط
قد تكون اسما كهما ومتى وأجيب بأنه نظر لما في المثال وبأن أداة
الشرط وان كانت اسما صورية فهي حرف معنى لتضمنها الشرط الذى هو
من معانى الحرف ونظر المنطق انما هو للمعنى (قوله) لاتصال طرفيها
أى مقدمها وتاليها (قوله) صدق أى فى الثبوت اذ يلزم من ثبوت اللزوم
ثبوت لازمه (قوله) ومعنى أى اصطحا با واقترانا فتى وجد مقدمها وجد
تاليها معهما فأتصلا فى المصاحبة والوجود (قوله) يحكم فيها بالتنافى الح فصل
أخرج الخلية والمتصلة وسواء كان التنافى فى الصدق والكذب
معاً أو فى أحدهما (قوله) بنفيه أى التنافى أى رفعه وسلبه وتسمية
الخلية والمتصلة والمتصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود الخلية
والاتصال والانفصال فيها وأما تسميتها بها وهي سالبة فليست ظاهرة اذ
الحكم فيها انما هو بنفى الخلية والاتصال والانفصال وأجيب بأنها تسمية
اصطلاحية لا لغوية (قوله) والاولى أى التي حكم فيها بالتنافى (قوله) العدد
اما أن يكون زوجاً أو فرداً فقد حكم فيها بمنافاة كون العدد زوجاً لكونه
فرداً فلا يجتمعان فى عدد ولا يرتفعان عنه وان أردت أن تجعلها سالبة قلت
ليس اما أن يكون العدد زوجاً أو منفصلاً بمساو بين فقد حكم بسلب منافاة
الزوجية للانقسام بمساو بين (قوله) والثانية أى التي حكم فيها بنفى
التنافى (قوله) ليس اما أن يكون هذا الانسان أسوداً أو كاتباً فقد حكم بنفى

ان كانت الشمس طالعة فالليل
موجود وصحبت شرطية
لوجود حرف الشرط فيها
ومتصلة لاتصال طرفيها
صدقاً ومعنى (واتما شرطية
منفصلة) وهي التي يحكم
فيها بالتنافى بين القضيتين
أو بنفيه والاولى موجبة
(كقولنا العددان
يكون زوجاً أو فرداً)
والثانية سالبة كقولنا
ليس اما أن يكون هذا
الانسان أسوداً أو كاتباً

التنافي بين كونه اسود وكونه كاتبا فيجوز كونه اسود مع كونه كاتبا
 (قوله) وسميت أي المنفصلة (قوله) تجوز أي إذا شرط فيها وهذا
 باعتبار حال التسمية وأما الآن فتد صار حقيقة عرفية (قوله) للربط الخ
 بيان لعلاقة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله) بالعناد أي
 التنافي صلة الربط (قوله) وللقضية أي كانت حلية أو شرطية (قوله) وضع
 أي ذكر (قوله) النسبة الواقعة بينهما أي المفهومة من القضية وهو التعلق
 المعنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطابق النسبة على الإيقاع
 أي إدراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والانتزاع أي
 إدراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية
 حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الأخير لفظ يدل عليه كالأجزاء الثلاثة
 قلت لما كانت النسبة الكلامية لا تعد رابطة بين الطرفين إلا من حيث
 الإيقاع أو الانتزاع لم يحتاجوا إلى لفظ رابع (قوله) عليها أي النسبة
 (قوله) لدلالته على النسبة الرابطة أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال
 باسم مدلوله وهذا بحسب الأصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله) غير
 زمانية أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله) فعلا ناسخا
 أي غير ليس إذا لم يستعمل رابطة وان كانت فعلا ناسخا (قوله) زمانية
 أي لدلالة الفعل على الزمان وضعها (قوله) ثنائية أي مركبة من لفظين
 اثنين (قوله) ثلاثية أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجى ينبغي أن يقول
 أو رباعية أيضا لأن الجملة باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية
 النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهذا المكان
 والاطلاق رباعية وفيه نظرفان الكيفية المذكورة ليست جزءا للقضية
 ولا هم نصوا على أن القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها
 والله أعلم (قوله) لأنها أي الرابطة (قوله) فيها أي القضية (قوله) وان
 حذفت أي الرابطة (قوله) أول عدم الاحتياج إليها السعد في شرح
 التسمية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة
 الرفع تحقيقا أو تقدير لا غير لأنها إذا قلنا على سبيل التعدد زيد عالم بلا حركة
 اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد وإذا قلنا زيد عالم بارفع فهم منه ذلك

وسميت شرطية تجوزا لوجود
 الربط الواقع بين طرفيها
 بالعناد ومنفصلة لوجود
 حرف الانفصال فيها وهو
 اما الذي صير القضية
 قضية واحدة وللقضية
 ثلاثة أجزاء (فالجزء الأول
 من الجملة يسمى موضوعا)
 لأنه وضع ليحكم عليه بشئ
 (والثاني محمولا) الجملة على
 شئ والثالث النسبة
 الواقعة بينهما وقد يدل
 عليها بلفظ واللفظ الدال
 عليها يسمى رابطة لدلالته
 على النسبة الرابطة
 والرابطة تارة تكون اسما
 كلفظ هو وتسمى رابطة
 غير زمانية وتارة تكون
 فعلا ناسخا لا ابتداء كان
 ووجد وتسمى رابطة
 زمانية فالجملة باعتبار
 الرابطة ثنائية أو ثلاثية
 لأنها ان ذكرت فيها ثنائية
 وان حذفت لتعبر
 الذهن بمعناها أو لعدم
 الاحتياج إليها كتمام زيد
 ثنائية والمراد بالجزء الأول

فالرابطة هي الحركة الاعرابية لا غير (قوله) المحكوم عليه أى سواء
 جاز تأخيرها كما ابتدأ الذى لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قائم زيد أو وجب
 كما فى الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن معنى الاستفهام نحو أين زيد
 لأن المعتبر عند المناطقة انما هو المعنى والفاعل فى الجملة الفعلية منظور له
 أولا وكذا كل محكوم عليه (قوله) لتقدمه لفظا أو حكما برهان الدين فبه
 اشارة الى جواز تقديم التالى على المقدم عند المنطقي وان امتنع عند
 البصرى لأن نظر المنطقي الى المعنى والتقديم لا يفده ونظر البصرى الى
 اللفظ والتقديم يطل الصدارة عنده (قوله) الطالب للصحة أى الملزوم
 (قوله) المطلوب لها أى اللازم (قوله) ايقاع أى ادراك الوقوع (قوله)
 النسبة أى الكلامية أى موافقتها للنسبة الواقعية (قوله) وانتزاعها أى
 ادراك أن النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية (قوله)
 موجبة أى مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أى ثبوتها والمشهور فحق الجيم
 على معنى أن التكلم أوجب النسبة أى أثبت فيها ويصح كسرهما على معنى
 أن القضية أوجبت أى أثبتت النسبة اسنادا مجازيا (قوله) سالبة أى
 مسماة بهذا لاشتمالها على انتزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله)
 الوجودية أى التى حكم فيها بوجوده على وجوده نحو زيد كاتب (قوله)
 ما ليست كذلك أى كالوجودية فى الحكم بوجوده على وجوده بأن حكم
 فى ابعده على عدمه على وجوده أو بوجوده على عدمه (قوله) أصل
 مدلوله من اضافة ما كان صفة واقعة المصدر مقام الصفة والاصل مدلوله
 الاصل (قوله) وهو السلب المناسب سلب النسبة الحكمية والافعال
 مستعملة فى السلب (قوله) حكمه أى حرف السلب (قوله) ما بعده
 أى سواء كان محمولا أو موضوعا والمراد من جعل حكمه حكم ما بعده تركيه
 معه وجعل مجموعهما محمولا أو موضوعا (قوله) فقيل فى الموجبة المعدولة
 موجبة أى مع اشمالها على حرف أو حرف نفي ولم يقل فيها سالبة لان ايجاب
 القضية وسلبها انما هو بالنظر لنسبتها فان لم تسلط النفي عليها فهي موجبة
 ولو كان طرفها عديمين نحو لا حي هو لا حيوان وان تسلط النفي عليها
 فسالبة وان كان طرفها وجوديين نحو ليس زيد كاتب (قوله) ثم المحصلة

المحكوم عليه وان ذكر
 آخر أو بالثانى المحكوم به
 وان ذكر أولا فهو عندى
 درهم (والجزء الاول من
 الشرطية يسمى مقدما)
 لتقدمه لفظا أو حكما (والثانى
 تاليا) لتأخره الاول أى
 تبعثه والمراد بالاول
 الطالب للصحة وان ذكر آخر
 وبالثانى المطلوب لها وان
 ذكر أولا كما مر نظيره
 (والقضية) بحسب ايقاع
 النسبة وانتزاعها (أما
 موجبة كقولنا زيد كاتب
 وأما سالبة كقولنا زيد
 ليس بكاتب) والموجبة إما
 محصلة وهي الوجودية أو
 معدولة وهي ما ليست
 كذلك وسميت معدولة لأن
 حرف السلب عدل به عن
 أصل مدلوله وهو السلب
 وجعل حكمه حكم ما بعده
 فقيل فى الموجبة المعدولة
 موجبة ثم المحصلة أما محصلة
 بطرفها بأن يكونا

ووجوديين أو محصلة الموضوع
فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة
كذلك فمحصلة الطرفين
نحو كل انسان كاتب
ومعدولتهما نحو كل لا انسان
لا كاتب ومحصلة الموضوع
المعدولة المحمول نحو كل
انسان هولا كاتب لان
كل انسان وجودي حكم
عليه بأمر عديم ومحصلة
المحمول المعدولة الموضوع
نحو كل لا حيوان جاد لان
جاد او وجودي حكم به على
أمر عديم والسالبة ايضا اما
محصلة أو معدولة وكل
منهما اما بطرفها أو
بالموضوع فقط أو بالمحمول
فقط فمحصلة الطرفين نحو
الانسان ليس بكاتب لان
طرفها وجوديان وقد سلب
فيها أمر وجودي عن أمر
وجودي ومعدولتهما
نحو كل ما كان غير كاتب
ليس غير ساكن الاصابع
لانه سلب فيها أمر عديم

اما محصلة بطرفها الخ تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو زيد كاتب
أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التي تركبت حقيقة منها من ايجاب فقط
أو سلب فقط كما في المثالين السابقين وتقابلها المركبة وهي التي تركبت
حقيقتهم من ايجاب وسلب معا كالمعدولة السالبة نحو ليس زيد بلا كاتب
السعد في شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتمالها على حرف
سلب واحد بخلاف السالبة المعدولة لشملة على أكثر من واحد وقد تطلق
المحصلة على ما ليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفها بجزء
الاشتمال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة
فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سالبة فسالبة سواء كانت
الاطراف وجودية أو عدمية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بلا شيء من
المحور لئلا كن إشارة الى أن المراد بعدمية الطرفين هنا كون حرف
السلب جزءا من لفظه لا كون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم
الحركة مع أنه ليس من العدول في شيء فنحو زيد لا معدوم عدول اه (قوله)
وجوديين نحو الانسان حيوان (قوله) أو محصلة بالموضوع فقط أي
ومعدولة بالمحمول بأن يكون الموضوع وجوديا والمحمول عدميا نحو الحيوان
لا جاد (قوله) أو بالمحمول فقط أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع
عدميا والمحمول وجوديا نحو كل لا جاد حيوان (قوله) كذلك أي المحصلة
في انقسامها لثلاثة أقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة
المحمول فقط فالأقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اتمام موجبة
أو سالبة فالأقسام ثمانية لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة المحمول
فقط هي بعضها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هي عين
معدولة المحمول فقط فالأقسام السالبة من التكرار أربعة محصلة الطرفين
ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة الموضوع معدولة
المحمول وكل اتمام موجبة أو سالبة فالأقسام ثمانية (قوله) كل انسان
كاتب فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله) كل لا انسان لا كاتب
أي هولا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية لتسكون موجبة فقد حكم فيها
بعدمي على عديم (قوله) أمر عديم هو غير ساكن الاصابع (قوله)

عن أمر عديم هو غير كاتب (قوله) حُرف السلب الثاني هو غير (قوله)
والأول هو ليس (قوله) كمال ليس بحيوان ليس بإنسان فقد حكم بنفي
وجودي عن عديم (قوله) ومرادهم عند الإطلاق بالمحصلة مالا عدول
فيها رد بأن اصطلاحهم أن المحصلة إذا أطلقت فالمراد بها محصلة المحمول
سواء كان موضوعها محصلاً أو معدولاً وأن المعدولة إذا أطلقت انصرفت
لعدولة المحمول سواء كان موضوعها محصلاً أو معدولاً ولا تنصرف المحصلة
إلى محصلة الموضوع معدولة المحمول إلا إذا قيدت بالموضوع ولا تنصرف
المعدولة إلى معدولة الموضوع محصلة المحمول إلا إذا قيدت بالموضوع (قوله)
تقتضي وجود الموضوع التنوي أن كان هذا اصطلاحاً للسمع والطاعة
والإلحاق التفصيل فإن كان المحمول موجوداً في الخارج اقتضى وجود
الموضوع لاستحالة اتصاف معدوم بوجوده وإلا فلا يجوز زيد ممكن أو مذكور
أو معلوم فإن هذه المحمولات يتصف بها المعدوم أيضاً فلا تقتضي وجود
الموضوع الحق المراد بوجوده وجوده خارجاً حقيقة ككل إنسان حيوان
أو تقدير ككل عنقاء طائر أو ذهنا كثر يك الباري تبارك وتعالى تمتع
وهذا غير الوجود الذي يقتضيه الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى في
السعد في شرح الشمسية الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة أن
السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة بمعنى أن كل مادة تصدق فيها
الموجبة المعدولة تصدق فيها السالبة البسيطة لانه إذا ثبت الالاب لم يصدق
سلب الباء عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك الباري
ببصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لأن الإيجاب لا يصدق إلا على
موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدر الوجود كما في الحقيقة لأن الشيء مالم
يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع كذلك
والإيجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بتحقيق الموضوع وثبوت
المحمول له ووقولنا محقق أو مقدر إشارة إلى أن الإيجاب لا يقتضي وجود
الموضوع محققاً دائماً اذ هو مختص بالخارجية وإلى أنه لا يكفي مطلق
الوجود ذهنياً كان أو خارجياً لأن السلب يقتضي ذلك أيضاً إذا فرق

عن أمر عديم هو غير كاتب (قوله) حُرف السلب الثاني هو غير (قوله)
والأول هو ليس (قوله) كمال ليس بحيوان ليس بإنسان فقد حكم بنفي
وجودي عن عديم (قوله) ومرادهم عند الإطلاق بالمحصلة مالا عدول
فيها رد بأن اصطلاحهم أن المحصلة إذا أطلقت فالمراد بها محصلة المحمول
سواء كان موضوعها محصلاً أو معدولاً وأن المعدولة إذا أطلقت انصرفت
لعدولة المحمول سواء كان موضوعها محصلاً أو معدولاً ولا تنصرف المحصلة
إلى محصلة الموضوع معدولة المحمول إلا إذا قيدت بالموضوع ولا تنصرف
المعدولة إلى معدولة الموضوع محصلة المحمول إلا إذا قيدت بالموضوع (قوله)
تقتضي وجود الموضوع التنوي أن كان هذا اصطلاحاً للسمع والطاعة
والإلحاق التفصيل فإن كان المحمول موجوداً في الخارج اقتضى وجود
الموضوع لاستحالة اتصاف معدوم بوجوده وإلا فلا يجوز زيد ممكن أو مذكور
أو معلوم فإن هذه المحمولات يتصف بها المعدوم أيضاً فلا تقتضي وجود
الموضوع الحق المراد بوجوده وجوده خارجاً حقيقة ككل إنسان حيوان
أو تقدير ككل عنقاء طائر أو ذهنا كثر يك الباري تبارك وتعالى تمتع
وهذا غير الوجود الذي يقتضيه الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى في
السعد في شرح الشمسية الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة أن
السالبة البسيطة أهم من الموجبة المعدولة بمعنى أن كل مادة تصدق فيها
الموجبة المعدولة تصدق فيها السالبة البسيطة لانه إذا ثبت الالاب لم يصدق
سلب الباء عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق
أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك الباري
ببصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لأن الإيجاب لا يصدق إلا على
موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدر الوجود كما في الحقيقة لأن الشيء مالم
يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع كذلك
والإيجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بتحقيق الموضوع وثبوت
المحمول له ووقولنا محقق أو مقدر إشارة إلى أن الإيجاب لا يقتضي وجود
الموضوع محققاً دائماً اذ هو مختص بالخارجية وإلى أنه لا يكفي مطلق
الوجود ذهنياً كان أو خارجياً لأن السلب يقتضي ذلك أيضاً إذا فرق

في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة والسالبة اه (قوله) في المثالين
الذكورين أي زيد كاتب زيد ليس بكاتب (قوله) آنفا بعد الهمز وكسر
النون أي قريبا (قوله) لخصوص موضوعها أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك
كزيد كاتب وهذا عالم وآنفا ثم قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر يكون
شخصا فهذا عالم وآنفا ثم ليس كذلك لأن أسماء الاشارة والضمائر موضوعة
لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من الذات يكون شخصا قل
كل انسان حيوان كذلك لأن كل فرد فهو شخص قلنا المراد كون الموضوع
بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا آنفا ثم
وهذا كاتب مشاربه الى معين محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان
أفاده السعد في شرح التسمية (قوله) شخصية أي أيضا (قوله) لشخص أي
تعين (قوله) مسورة صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله) لدلالاتها على كثيرين بحث
فيه بأن الجزئية والمهملية كذلك وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضيها (قوله)
كمية أي عدد (قوله) وهو أي لفظ السور (قوله) مأخوذ أي منقول (قوله)
كل أي المراد به الكل الافراد أي كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل
المجموعي لأنها حينئذ شخصية لأن المجموع من حيث هو مجموع شي واحد
لا يقبل الاشتراك ولا الكلي الذي لا يمنع تصوره الاشتراك فيه (قوله) وأل
الاستغرافية نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء عنه بقوله تعالى
الا الذين آمنوا فانه أمارة العموم وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة
في سياق النفي (قوله) أو العهدية بحث فيه بأنه ان كان المعهود جميع
الافراد فكلية كما قال وان كان واحدا معناه شخصية وان كان غير معين
جزئية وبأنه مخالف لعبارة القوم من انها ان كانت عهديه فالقضية شخصية
وحق السور ان يدخل على موضوع كلي فان أدخل على محمول نحو الانسان
كل كاتب أو موضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن
الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات (قوله)
لاشي نحو لاشي من الانسان بحجر (قوله) ولا واحد نحو لا واحد من
الحيوان بجماذ (قوله) بعض وواحد السعد في شرح التسمية هذا على
سبيل التمثيل واعتبار الأكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب

في المثالين المذكورين
آنفا وسميت مخصوصة
لخصوص موضوعها ويقال
لها شخصية لشخص
موضوعها (وأمّا كاية
مسورة كقولنا)
في الموجبة (كل انسان
كاتب) في السالبة (لاشي
من الانسان بكاتب) سميت
كلية لدلالاتها على كثيرين
ومسورة لاشتمالها على
السور الذي هو اللفظ الدال
على كمية أفراد الموضوع
حاصر لها محيطا بها وهو
مأخوذ من سور البلد
المحيط به والسور في الكاية
الموجبة كل وأل
الاستغرافية أو العهدية
وفي السالبة لاشي ولا واحد
(وأمّا جزئية مسورة
كقولنا) في الموجبة
(بعض الانسان كاتب)
في السالبة (بعض الانسان
ليس بكاتب) سميت
جزئية لدلالاتها على بعض
أفراد الكلي ومسورة
لاشتمالها على السور
وهو في الجزئية الموجبة
بعض وواحد

لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام
الاستغراق والتكرار في سياق النفي والتأويل في الاثبات واثنان وثلاثة
وتحذركم مما فهم منه الكلية والبعضية (قوله) ليس بعض وبعض ليس
الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا للسلب ولا يصح أن يكون للعدول
الذي هو ايجاب لأن أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على
الموضوع بل على السور وأما بعض ليس فيجوز مجيئه للعدول الذي هو ايجاب
لأن أصله ليس بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءا من المحمول
ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه
(قوله) وليس كل الفرق بينه وبين ليس بعض وبعض ليس ان ليس كل يدل
على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لأن
مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفع له ويلزمه السلب
الجزئي أي السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لأنه اذا ارتفع الايجاب
الكلي فلا يخفى ان يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد أو عن البعض
وثابتا للبعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق
وليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع
الايجاب الكلي التزاما لان معناه ما سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع
الايجاب الكلي لأنه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت للكل ضرورة (قوله) لا هـ مال
بيان كمية الافراد فيها وقيل لا هـ مالها في الأدلة استغناء عنها بالجزئية
(قوله) الانسان كاتب أي بملاحظة أن أُل جنسية لا استغرافية والافكلية
ولا عهدية والاشخصية (قوله) والمهملة في قوة الجزئية يعني انها متلازمان
في الصدق ثبوتا ونفيا فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو
معنى المهملة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق
الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والالزام عدم تحققه
مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة
لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم عليها
في الجملة والالزام تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا الانسان
كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ما صدق عليه الانسان قطعا لكن هذا

وفي السالبة ليس بعض
وبعض ليس وليس كل
والمسورة تسمى محصورة
كلية كانت أو جزئية (وأما
أن لا يكون) كل من
الوجبة والسالبة (كذلك)
أي لا مخصوصة ولا كلية
ولا جزئية (وتسمى مهملة)
لإهمال بيان كمية الافراد
فيها (كقولنا) في الوجبة
(الانسان كاتب) في السالبة
(الانسان ليس بكاتب)
والهملة في قوة الجزئية
والشخصية في حكم الكلية
ولهذا اعتبرت في كبرى

المصادق يحتمل كل الافراد و بعضها و اشاني متيقن والاؤل مشكوك
فعمل على التيقن و ألغى المشكوك و جعلت في قوة جزئية (قوله) الشكل
الاؤل مثله الشكل الثاني لانه مثله في اشتراط كلية الكبرى (قوله) رابعها
هذا باعتبار عدم المحصورة بينهما قسمها واحدا و الا فلهذا خامس (قوله)
الطبيعة لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذ لا يصح الحكم بالجنس
والنوع مثلا الا عليها (قوله) التي أي القضية التي جنس تحمل الاقسام
الخمس (قوله) لم تبين فيها كلية الافراد فصل اخرج المخصوصة والمحصورة
(قوله) ولم تصلح كلية ولا جزئية فصل اخرج الملهمة (قوله) تركها أي
الطبيعة (قوله) لانها ليست معتبرة في العلوم محله ان طلبت مجردة عن
الافراد لاستحالة وجودها حينئذ لو طلبت باعتبار تحققها في جزئي من
جزئياتها فهي معتبرة فيها فالامر بها امر بجزئياتها والالزام التكليف بمحال
أقول الوجود خارجي وذهني والطبيعة من حيث هي توجد في الذهن قطعا
فالامر بها من حيث هي ليس تكليفا بمحال فتكون معتبرة في العلوم وتقع
كبدي للشكل الاؤل كالتخصيص نحو الانسان نوع والنوع كلي ينتج
الانسان كلي وعلى اعتبارها فيها هو الحق قيل انها كلية وقيل مهمة وقيل
شخصية اذ الطبيعة شئ واحد معين ذهنا وهذا أقرب أفاده الدللي (قوله)
الاتصال أي التلازم (قوله) والاتصال أي العناد والتنافي الواو فيه بمعنى
أو (قوله) وضع أي زمن أحوال (قوله) معين نحو ان كان زيد متصبا
للسمس وقت الضحى كان له ظل تمتد الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل الى
المغرب لاتصاله لها في وقت معين ونحو زيد اما ان يكون في البحر مكتوبا واما
ان لا يغرق فقد حكم فيها بالعناد بين عدم عرقه وكونه في البحر على حال
معين وهو كونه مكتوبا (قوله) نحو ان جئتني الآن أكرمك فقد حكم بلزوم
الأكرام لمحبه مقيد ابوقت معين وهو الآن (قوله) وزيد الآن اما كاتب
أو غير كاتب فقد حكم فيها بالعناد بين المقدم والتالي مقيدا بالآن (قوله)
فخصوصة أي وشخصية أيضا (قوله) أو على جميع الاوضاع الممكنة أي
التي يمكن اجتماعها مع المقدم أي الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه
مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم

الشكل الاؤل نحو هذا
زيد وزيد انسان وزاد
بعضهم قسمها رابعها يسمى
الطبيعة وهي التي لم يبين
فيها كلية الافراد ولم تصلح
لان تصدق كلية ولا جزئية
كقولنا الحيوان جنس
والانسان نوع وانما تركها
الاكثر لانها ليست
بمعتبرة في العلوم هذا كله
في الجملة واما الشرطية
فالحكم فيها بالاتصال
والانفصال ان كان على
وضع معين نحو ان جئتني
الآن أكرمك وزيد الآن
اما كاتب أو غير كاتب
فخصوصة أو على جميع
الاضاع الممكنة

فحسبنا كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
ودائما اما ان يكون العدد
زوجا أو فردا فمحسورة كلية
أو على بعضها الغير المتعين
نحو قد يكون اذا كان الشيء
حيوانا كان انسانا وقد
يكون اما ان يكون الشيء
حيوانا أو أيضا فمحسورة
جزئية والافقحة حلة نحو ان
كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة واما ان
يكون العدد زوجا أو فردا
وسور الموجبة الكلية
في اتصالة كلاً ومهما وحيثما
ومتى ومتى ما وفي المنفصلة
دائما وسور السالبة
الكلية فهم ما ليس بالثبوت
وسور الموجبة الجزئية
فهم ما قد يكون وسور
السالبة الجزئية فهم ما قد
لا يكون وبالجملة فالأوضاع
هنا بمنزلة افراد الموضوع
في الحلية واعلم انه قد جرت
عادة القوم بأنهم يعبرون
عن الموضوع بـ (ب) فيقولون
المحمول بـ (ب) فيقولون
كل (ج) دون كل انسان
حيوان مثلا

كون زيد حيوانا وهو التالى لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من
أوضاع زيد ككونه قائما أو قاعدا أو مضطجعا على أيمن أو أيسر أو ظهره
أو بطنه قائما أو يقظان أو كلا أو شاربا ساكنا أو متسكعا ضاحكا أو باكا
أو لا ولا كانت الشمس طالعة أولا الى غير ذلك من الاحوال التي يمكن
اجتماعها معه (قوله) نحو كذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد
حكم بضرورة وجود النهار اطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع
طلوعها ككونها مغمية أو غير مغمية وكونه أول النهار أو فيما بعده من أجزائه
الى آخره وكون الفصل ربيعا أو صيفا أو خريفا أو شتاء وكون البلد شرقيا
أو غربيا أو جنوبيا أو شماليا وكونه أول يوم من الشهر أو ما بعده الى آخره
وغير هذه من أحوال العالم (قوله) ودائما اما ان يكون العدد زوجا الخ
فقد حكم فيها بمنافاة زوجية العدد افرديته على كل وضع يمكن اجتماعه
معهما ككون المعدود ذهبا أو فضة أو غيرهما وكون الشمس طالعة
أو غائبة وقد بنا الاحوال بالممكنة لانه لو اعتبرت الممتعة أيضا لما صدقت
قضية كلية مثلا اذا قيل كذا كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضعه ممتعا
وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كذا كان هذا انسانا كان حيوانا
والمراد بالا مكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز
(قوله) أو على بعضها أي الاوضاع الممكنة (قوله) نحو قد يكون اذا كان
الشيء حيوانا كان انسانا فقد حكم فيها بما لا ضرورة لكونه انسانا لكونه حيوانا
لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا (قوله)
وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو أيضا فقد حكم فيها بالعناد بين كون
الشيء حيوانا وكونه أيضا لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها
وهو كونه اسود (قوله) والا أي ان لم يبين فيها كمية الاوضاع والاحوال
كلا أو بعضا كاطلاق ان ولو واذا في المتصلة وات في المنفصلة أي تجريدتها
عن السور الكلي والجزئي (قوله) ليس بالثبوت أي هذا اللفظ المركب من
الكامتين كالأشئ في الحلية (قوله) وقد لا يكون أي هذا اللفظ المركب
من الكلمات الثلاثة (قوله) هنا أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله) بـ
أي هذا اللفظ المسمى جيم (قوله) بـ أي هذا اللفظ المسمى باء (قوله)

للاختصار علة لقوله يعبر ون الخ (قوله) والخطب بفتح الخاء المعجمة وسكون
الطاء المهملة أى الحكم (قوله) يسير أى سهل وهو الجواز والاستحسان
الاصطلاحى بحيث لا يحكم على مخالفه بالخطأ (قوله) خالفهم أى
فى تمثيله بالمواد دون الحروف تسميها على المبتدى (قوله) كما مر أى فى قوله
وللقضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله) لا بد لها أى النسبة (قوله) من كيفية
أى صفة (قوله) وتسمى أى كيفية النسبة (قوله) مادة أى وعنصر باعتبار
وقوعها فى الواقع وأما باعتبار حصولها فى العقل فتسمى جهة وعبرة
القطب فى شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بايجاب أو
سلب لا بد لها من كيفية فى نفس الامر كالضرورة واللا ضرورة والدوام
واللا دوام وتلك الكيفية الثابتة فى نفس الامر تسمى مادة القضية
واللفظ الدال عليها فى القضية الملقب بـ أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة
بكيفية فى القضية المعقولة يسمى جهة ومتى خالفت الجهة مادة القضية
كانت كاذبة (قوله) وهى أى القضية الموجهة (قوله) ضرورة أى
منسوبة للضرورة أى الوجوب العقلى نسبة الكل لجزئه وهى القضية التى
فما لفظ يدل على ضرورة نسبتها أى اتصافها بأنها ضرورة أى واجبة
عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لأنها إما أن تطلق ولا تقيد بشئ وتسمى
ضرورة مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه بسيطة وإما أن
تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة نحو كل كاتب
متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وهذه بسيطة أيضاً وإما أن تقيد
بذلك مع زيادة تنفى الدوام عند انتفاء ذلك الوصف وتسمى مشروطة خاصة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً دائماً وهى
مركبة من مشروطة عامة وهى ما قبل دائماً ومطلقة عامة مفهومة من
لأدائماً أى لاشئ من الكتابات متحرك الاصابع بالطلاق العام وإما أن
تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية مطلقة نحو كل انسان متحرك
الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهى بسيطة وإما أن تقيد بذلك مع تنفى
الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان
متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة دائماً وهذه مركبة من وقتية

للاختصار ولدفع توهم
انحصار جزئيات الاحكام
فى مادة والخطب يسير
فلهذا خالفهم المصنف وأنه
كما لا بد للقضية من نسبة
كما مر لا بد لها من كيفية
فى الواقع وتسمى مادة فان
ذكرها لفظ يدل عليها يسمى
جهة وتسمى القضية
موجهة وهى اما ضرورة
نحو كل انسان حيوان
بالضرورة

مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائما وهي لاشئ من الانسان
 يتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما ان تقيد بوقت غير معين فحسب
 انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما
 ان تقيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت فحسب كل انسان ميت بالضرورة
 وقتا لادائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة
 وهي السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشئ
 من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله) اودائمة وهي التي فيها لفظ
 دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما ان لا تقيد بشئ زائد على
 ذات الموضوع فحسب كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة واما
 ان تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة فحسب كل آكل متحرك الفم دائما
 مادام آكل وتسمى عرفية عامة وهاتان بسيطتان واما ان تقيد بذلك مع
 التعرض لنفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف فحسب كل آكل متحرك الفم
 دائما مادام آكل لادائما وتسمى عرفية خاصة وهي مركبة من عرفية
 عامة ومطلقة عامة وهي لاشئ من الآكل يتحرك الفم بالاطلاق العام
 والضرورة تستلزم الدوام لا العكس (قوله) أولا ولا أي لا ضرورة ولا دائمة
 هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الاولى
 الممكنة التي أريد أن نسبتها غير متمتع سواء كانت ضرورة أو دائمة أولا
 ولا وسواء كان نقيضها ممكنا أو دائما أو متمعا ولا يكون ضروريا ولا كانت
 متمعة فلا تكون ممكنة فحسب كل انسان كاتب بالامكان العام وتسمى
 ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي أريد أن نسبتها
 غير متمتع ونقيضها كذلك فلا ضرورة فهم ما بل كالاثنين ممكن ثبوته
 ونقيضه فحسب كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى ممكنة خاصة وهي
 مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب بالامكان العام
 ولاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة التي قيد
 امكانها بوقت معين فحسب كل انسان حي بالامكان العام وقت مفارقة الروح
 له وتسمى ممكنة وقتية الرابعة الممكنة التي قيد امكانها بالدوام فحسب
 كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي بسيطة الخامسة

أودائمة فحسب كل انسان
 حيوان دائما أولا ولا
 وتعدد

الممكنة التي قيد إمكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل لبقائه عادة
 جائع بالامكان حين أكله وتسمى ممكنة حينية وهي بسيطة والمطلقة
 أقسامها خمسة الأولى المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من
 غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا سلمها نحو كل إنسان ميت بالاطلاق
 العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة الثابتة مثلها مع التعرض لنفي
 دوامها نحو كل إنسان ميت بالاطلاق لا دائما وتسمى وجودية لا دائمة وهذه
 مركبة من مطلقين عامتين الثالثة مثلها مع التعرض لنفي ضرورتها نحو
 كل إنسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وتسمى وجودية لا ضرورية وهذه
 مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة الرابعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت
 معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته
 وتسمى مطلقة وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين
 وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى
 مطلقة حينية وهي بسيطة فجميع الموجهات عشرون فالمناسب أو ممكنة
 أو مطلقة ليشمل ما تقدم والله أعلم (قوله) القضايا أي الضرورية والدائمة
 والممكنة والمطلقة (قوله) بحسب ذلك أي المذكور من الضرورية والدوام
 وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورية والدوام والامكان والاطلاق
 وتقيدها (قوله) وحصرها أي الموجهات (قوله) ثلاث عشرة باسقاط الوقتية
 والانتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية
 والمطلقة الوقتية والمطلقة الحينية (قوله) الضروريات أي القضايا التي
 فيها الفاظ دالة على ان صفة نسبتها للضرورة أي الوجوب العقلي (قوله)
 الخمس باسقاط الوقتية والمنتشرة الخاصتين (قوله) الضرورية المطلقة هي
 التي ذكر فيها لفظ دال على ان وصف النسبة فيها للضرورة بلا قيد زائد
 على ذات الموضوع نحو كل إنسان حيوان بالضرورة ونحو لا شيء من الإنسان
 بجبر بالضرورة وهي بسيطة ووجه تسميتها طاهر (قوله) والمشرطة
 العامة وهي التي ذكر فيها لفظ دال على ان النسبة ضرورية لوصف الموضوع
 نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً ونحو لا شيء من
 الكتاب باسكان الاصابع بالضرورة مادام كاتباً وهي بسيطة وتسمى

القضايا بحسب ذلك
 وحصرها المتأخرون
 في ثلاث عشرة قضية ترجع
 الى أربعة أقسام الاول
 الضروريات الخمس
 الضرورية المطلقة
 والمشرطة العامة

مشروطة لا شترط الوصف في ضرورة النسبة (قوله) والمشرطة الخاصة
 هي العامة بزيادة لا دائما وهي مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة
 وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادة لا دائما (قوله) والوقية
 هي التي فيها ما يدل على الضرورة في وقت معين نحو كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع
 بالضرورة وقت كتابته وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا
 الوقية الخاصة وهي العامة بزيادة لا دائما وهي مركبة من وقية مطلقة
 ومطلقة عامة (قوله) والمنتشرة هي التي فيها ما يدل على الضرورة في زمن
 محدد نحو كل كاتب متحرك الاصابع في حين الكتابة ضرورة ونحو
 لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع حين الكتابة بالضرورة وهي بسيطة
 وأسقط من هنا المنتشرة الخاصة وهي العامة بزيادة لا دائما مركبة من
 منتشرة مطلقة ومطلقة عامة (قوله) الدوام أي القضايا التي فيها
 ألفاظ تدل على ان مادتها لدوام (قوله) الدائمة المطلقة هي التي فيها
 لفظ يدل على دوام نسبتها بلا قيد زائد على نفس موضوعها نحو كل
 انسان حيوان دائما ونحو لا شيء من الانسان بحجر دائما وهي بسيطة
 (قوله) العرفية العامة هي التي فيها ما يدل على دوام النسبة بشرط دوام
 وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبه ونحو
 لا شيء من الكتاب بساكن الاصابع مادام كاتبه دائما وهي بسيطة
 وسميت عرفية لان الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها أعم
 من العرفية الخاصة الآتية (قوله) والعرفية الخاصة هي العرفية العامة
 بزيادة لا دائما وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة ولا يعقل مع الدوام
 تقيد بوقت أو حين فلذا لم تسكن الدوائم سبعا كالضروريات (قوله) الممكنات
 أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله) الممكنة
 العامة هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتعة ضرورية كانت أو لا
 ونقيضها ممكن أو ممتنع ولا يكون ضروريا ولا كانت ممتعة فلا تكون ممكنة
 نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لا شيء من الانسان بحجر بالامكان
 العام وهي بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها

والمشرطة الخاصة والوقية
 والمنتشرة الثاني الدوام
 الثلاث الدائمة المطلقة
 والعرفية العامة والعرفية
 الخاصة الثالث الممكنات
 الممكنة العامة

بالواجب والجائز (قوله) الممكنة الخاصة هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست تمتعة ولا ضرورية ونقيضها كذلك فلا امتناع ولا ضرورة فهم ما فكل منهما قابل للثبوت والاتقاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهروهي مركبة من محكستين عاقبتين وأسقط من هاتئلاثا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله) المطلقات أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله) المطلقة العامة هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا رفعها نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لا شيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام ووجه تسميتها ظاهروهي بسيطة (قوله) الوجودية الدائمة هي المطلقة العامة مع زيادة لادائمها نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لادائمها ونحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالاطلاق لادائمها ووجه تسميتها ظاهروهي مركبة من مطلقتين عاقبتين (قوله) والوجودية اللا ضرورية هي المطلقة العامة مع زيادة لا ضرورية نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ونحو لا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ووجه تسميتها ظاهروهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فلم ان لادائمها عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورية عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احدهما مبينة لمادة النسبة والاخرى لمادة نقيضها متفقتان في الحكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها محكستان عامتان والا الوجودية الدائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله) وبيان هذه القضايا أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله) وتبين مركبها الخ وذلك ان ما فيها لادائمها ولا ضرورية مركبة وما ليس فيها أحدهذين بسيطة الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله

وما حوى من القضايا لا كذا * أو خاص امكان مركبا خذا

وما عرى عن دين فاليسيط * فادع لمن قارب بانثسيط

(قوله) التي يحكم فيها بصدق قضية الخ جفس شامل للزومية والاتفاقية

والممكنة الخاصة الرابع
المطلقات الثلاث المطلقة
العامة والوجودية الدائمة
والوجودية اللا ضرورية
وبيان هذه القضايا مع
أسمائها وتمييز بسيطها من
مركبها مذكور في المطولات
ولما فرغ من تقسيم الخلية
أخذ في تقسيم الشرطية
متصلة كانت أو منفصلة
فتال (والمتصلة اتمالزومية)
وهي التي يحكم فيها بصدق
قضية على تقدير صدق
أخرى

(قوله) لعلاقة الخ فصل مخرج الاتفاقية (قوله) ذلك أي الحكم المذكور
(قوله) وهي أي العلاقة (قوله) ما أي شيء جنس شمل العلاقة وغيرها
(قوله) بسببه يستلزم الخ فصل مخرج غيرها (قوله) كالعلية بكسر العين
واللام مشددة مع المثناة تحت (قوله) فبأن يكون المقدم علة للتالي تصوير
للعلية (قوله) بما ذكر أي صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله)
لا لعلاقة الخ فصل مخرج اللزومية أي لا للملاحظة علاقة فلا يقال المعية ممكنة
لا بد لها من علة فالعلاقة في الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير معلومة
لأننا نقول طرفاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة والاتفاقية
قسمان عامة وخاصة فالخاصة هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير
صدق المقدم لا للعلاقة كمثال المصنف والمعاملة هي التي حكم فيها بأن بقاء
صدق التالي لا يتأني وقوع المقدم كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من
شجرة أقلام والبحر عذة من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله فقدمها
كون ما في الأرض من الشجر أقلام وامتداد البحر سبعة أبحر وهو ممكن
الوقوع وإسكانه لم يقع وتاليها عدم نفاذ كلمات الله تعالى وهو واقع دائم لا يرفع
تقدير وقوع المقدم فقد نفى تعالى عن كلماته النفاذ بأبلغ وجه (قوله) إذ لا
علاقة بين ناطقية الإنسان الخ أي فليست أحدهما علة للآخرى ولا معلولى
علة واحدة وليست أحدهما نسبة متوقفة على الآخرى فان قيل كل أحد يعلم
ان كل واحدة منهما مسندة الى ايجاد القادر المختار تبارك وتعالى فهما
معلولا علة واحدة وهي ايجاده تعالى فبينهما علاقة مقتضية ذلك والمتكامل
عالمهما قلنا المراد بكون المتكامل عالما بالافتضاء ملاحظته وبنائه الحكم
عليه لا مجرد حصول صورة الافتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم ببنائه قضية
الجمار على تقدير ناطقية الإنسان لا يلاحظ كون الواجب تبارك وتعالى
موجودا ولا يبنى عليه الحكم وان كان عالما به بل انما يبنى عليه مجرد
الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله) حقيقة ومادتها النقيضان
نحو العدد اثنان وزوج واما غير زوج أو أحدهما مساوى الآخر نحو العدد
اثنان وزوج أو فرد (قوله) بالتالي بين طرفيها فصل مخرج الجمالية والمتصلة
(قوله) صدقا وكذبا أي في الثبوت والافتضاء فصل مخرج مانعة الجمع فقط

والنضاييف أما العلية فبأن
يكون المقدم علة للتالي
(كقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود) أو
معلولا له كقولنا ان كان
النهار وجودا فالشمس
طالعة أو يكونا معلولى
علة واحدة كقولنا ان كان
النهار موجودا فالعالم مضى
اذ وجود النهار واضاءة
العالم معلولان لطلوع الشمس
وأما التضاييف فبأن يكون
كل منهما مضافا للآخر كقولنا
ان كان زيد أباعمرو كان
عمرو ابنه (وأما اتفاقية)
وهي التي يكون الحكم فيها
بما ذكر كالعلاقة توجب بل
لمجرد العجبة والازدواج
(كقولنا ان كان الانسان
ناطقا فالجمار ناطق) اذ
لا علاقة بين ناطقية الانسان
وناطقية الجمار حتى تستلزم
احدهما الآخرى بل
توافقا على الصدق هنا
(والمتفصلة اما حقيقية)
وهي التي يحكم فيها بالتالي
بين طرفيها صدقا وكذبا
(كقولنا العدد اثنان وزوج
وأن فردوهى مانعة الجمع

لا يجتمعان ولا يرتفعان (وإمامانعة * (٧٩) * الجمع فقط) أي دون الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين

طرفيها صدقاً فقط (كقولنا هذا الشيء إما شجر أو حجر) إذ يستحيل كون الشيء شجراً وحجراً فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معاً كأن يكون الشيء حيواناً (وإمامانعة الخلو فقط) أي دون الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذباً فقط (كقولنا زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق) إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون في البحر ولا يغرق وسهت الأولى حقيقة لأن التنافي بين طرفيها أتم منه في الأخيرتين والثانية مانعة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثالثة مانعة خلق لاشتغالها على منع الخلق بين طرفيها في الكذب إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الفرق فيه عادة من ماء بل من سائر المسائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع

ومانعة الخلو فقط (قوله) لا يجتمعان أي لا يثبتان معاً (قوله) ولا يرتفعان أي لا ينفكيان معاً لأنهما نقيضان أو مساويان لهما (قوله) مانعة الجمع فقط مادتها شيء وأخص من نقيضه (قوله) صدقاً فقط فصل مخرج الحقيقة ومانعة الخلو فقط (قوله) إما شجر وإما حجر فشجر أخص من لا حجر نقيض حجر وحجر أخص من نقيض شجر وهو لا شجر (قوله) إذ يستحيل كون الشيء شجراً وحجراً إذ يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت نقيض الآخر لأنه أخص منه فاجتماعهما يستلزم اجتماع النقيضين وهو متعذر ضرورة (قوله) على الصدق أي في الثبوت (قوله) ارتفاعهما أي اتفقا وهما معاً إذ لا يلزم من ارتفاع الأخص ارتفاع الأعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين (قوله) حيوان لا خفاء في ارتفاع الشجر والحجر معاً عنه (قوله) كذباً فقط فصل مخرج الحقيقة ومانعة الجمع فقط ومادتها شيء وأعم من نقيضه (قوله) يكون في البحر وإما أن لا يغرق نقيض يكون في البحر لا يكون في البحر بأن يكون في البر وهذا أخص من لا يغرق لصدقه بكونه في البحر في سفينة أيضاً ونقيض لا يغرق يغرق وهذا أخص من يكون في البحر لصدقه بكونه في سفينة أيضاً (قوله) إذ يستحيل كونه في غير البحر الخ تعليل لكونها مانعة خلق وكونه في غير البحر نقيض يكون في البحر ويغرق نقيض لا يغرق وهذا تصوير للخلق عن الطرفين الذي منعه المنفصلة (قوله) بأن يكون في البحر ولا يغرق تصوير لاجتماعهما في الصدق (قوله) الأولى أي مانعة الجمع والخلق معاً المرصصة من نقيضين أو مساويين لهما (قوله) الأخيرتين أي مانعة الجمع فقط ومانعة الخلو فقط (قوله) بأن يكون في بئر الخ تصوير لكذبهما معاً (قاعدة) كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبة وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله) العددان زائد الخ ونحو الكلمة إنا سم أو فعل أو حرف ونحو العنصر إنا ماء أو هواء أو نار أو تراب ونحو الكلي إنا جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام ونحو العدد إنا واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة إلى ما لا نهاية له وهذه الأمثلة للحقيقية ومثال مانعة الجمع نحو الشيء إما شجر أو حجر أو حيوان

الطرفين في الكذب بأن يكون زيد في بئر أو حوض ويغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أي كل منها (ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كما مر (كقولنا العددان زائد أو ناقص أو مساو) لأنه يحكم فيه بأن هذا الجمع

ويجوز كذبها بكونه غيرها ومثال مانعة الخلق نحو الشئ اما لا شجرة ولا حجر
 اولاً حيوان فانها لا تكذب جميعاً بان يكون شجرة او حجر او حيواناً ويجوز صدقها
 بان يكون نقداً او ثوباً وهذا في الموجبة ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء
 نحو ليس اما ان يكون زيد اسود او كاتباً او شاعراً او طوبى لا ومثال سالبة
 منع الخلق نحو ليس اما ان يكون هذا الشئ شجرة او حجراً او حيواناً ومثال
 سالبة منع الجمع نحو ليس اما ان يكون هذا الشئ لا شجرة ولا حجراً ولا
 حيواناً والعدد ما تركب من الاحاد هذا حذو ويرسم بأنه مساوى نصف
 مجموع حاشيته المستويتين في القرب أو البعد والرائد في الاصطلاح ما زاد
 عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاثني عشر اذ مجموع نصفها وثلاثها
 وربعها وسدسها خمسة عشر والناقص عرفاً ما نقص عنه مجموع كسوره
 كأربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوى ما ساوته كسوره كسبعة
 (قوله) لا يجتمع على عدد ولا يخلو الخ أى فهى حقيقة (قوله) عليه أى المثلل
 (قوله) مساو يرتفع الخ أى وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه
 ناقص ومساو (قوله) وان تعدد لفظهما واو للتعادل (قوله) اما مساو
 أو غير مساو أى أو اما زائد أو غير زائد أو غير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما
 ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله) من حليات أى
 بعضها مقدم وبعضها نال (قوله) شرطيات أى متصلات بعضها مقدم
 وبعضها نال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله)
 منها أى حليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها نال أو حليات
 ومنفصلات كذلك (قوله) وأمثلة ما مع بيان أقسامها الخ أقسام المتصلة
 تسعة الاول من حليتين نحو كلما كان الشئ انساناً فهو حيوان الثانى من
 متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشئ انساناً فهو حيوان فهو كلما لم يكن
 حيواناً لم يكن انساناً الثالث من منفصلتين نحو متى ما كان دائماً اما ان يكون
 العدد زوجاً أو فرداً دائماً اما ان يكون منقسماً بمساو بين أو غير منقسم
 بهما الرابع من حلية ومتصلة نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار
 فكما كانت الشمس طالعاً فالتأخر وجود الخماس عكسه نحو متى كان كلما
 كانت الشمس طالعاً فالتأخر موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس

لا يجتمع على عدد واحد
 ولا يخلو العدد عن أحدها
 وأورد عليه أن طرفي
 الحقيقة وممانعة الخلق
 لا يرتفعان وهنا يرتفعان
 لأن قولك مساو يرتفع معه
 زائد وناقص وأجيب بأن
 المرتفعين وان تعدد لفظهما
 فهو متحدان معنى والاصل
 العدد اما مساو أو غير مساو
 ولكن غير المساوى اما
 زائد أو ناقص فالعدا حقيقة
 انما هو بين المساوى وغيره
 وهذان لا يرتفعان واعلم
 أن كلامنا من المتصلات
 والمنفصلات يتألف من
 حليات أو من شرطيات
 أو منهما وأمثلة ما مع بيان
 أقسامها مذكورة
 في المطبوعات ومن
 الاصطلاحات المنطقية
 التناقض وقد أخذ في بيانه
 رحمه الله فقال
 (والتناقض هو اختلاف
 قضيتين)

السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اتما زوج أو فرد
السابع عكسه نحو كلما كان هذا اتما زوج أو فرد فهو عددا الثامن من
متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما
اتما أن تكون الشمس طالعة واتما أن لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه
نحو متى كان دائما اتما أن تكون الشمس طالعة واتما أن لا يكون النهار
موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام المنفصلة
سنة الا قول من حملتين نحو العدد زوج أو فرد الثاني من متصلتين نحو اتما
أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون اذا كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو اتما أن يكون هذا
العدد اتما زوجا أو فردا واتما أن يكون ليس اتما زوجا أو فردا الرابع من حملية
ومتصلة نحو اتما أن يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واتما ليس كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية ومنفصلة كقولك اتما أن
يكون هذا ليس عددا واتما أن لا يكون زوجا أو فردا السادس من متصلة
ومنفصلة نحو اتما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واتما أن
تكون الشمس طالعة واتما أن لا يكون النهار موجودا أفاده الغنيمي عن بعض
الشارحين (مبحث التناقض) (قوله) اختلاف مفردين أي بالاجاب
والسلب نحو زيد لا زيد أو غيره ما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين
المنطقيين ومبحث فيه بأنه غير جامع لتصر يحسم بالتناقض بين المفردين قال
صاحب الكشف في فصل عكس النقيض ان التناقض بين المفردين اتما
يكون بأخذ مفهوم عدمي في مقابلة مفهوم وجودي كافي الشفاء والمباحث
الشرقية فنقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا تعريف
لتناقض القضايا خاصة لان الكلام هنا في أحكامها التي لها مدخل
في القياس هذا وقل القنري لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر
الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نفي ولا ايجاب
لاختصاصهما بالاحكام (قوله) اختلاف قضية ومفرد نحو زيد وقام عجمو
(قوله) الاختلاف أي بين قضيتين (قوله) بالعدول نحو زيد هو لا كاتب (قوله)
والتحصيل نحو ليس زيد بكاتب (قوله) وبغير ذلك كالحملية والشرطية (قوله)

خرج به اختلاف مفردين
واختلاف قضية ومفرد
(بالاجاب والسلب) خرج
به الاختلاف بالاتصال
والا انفصال وبالكليّة
والجزئية وبالعدول
والتحصيل وبغير ذلك (بحيث
يقضي) الاختلاف

مبحث التناقض

لذاته بأن يستعمل بذلك ولا يحتاج لامر آخر فأينما تحقق الاختلاف لازم صدق احدهما وكذب الاخرى فصل رابع (قوله) فانه أى تعريف التناقض الذى فى المتن (قوله) بمآذ كراى باختلاف القضيتين المذكورتين فى مثال المصنف (قوله) المذكورة أى فى قول المصنف بحيث يقتضى (قوله) الاختلاف أى بين قضيتين (قوله) صادقتان أى ان كانا كذا والا فكاذبتان وعلى كل فليستامتا قضيتين لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله) نحو زيد انسان الخ على حذف مضاف أى اختلاف (قوله) بل بواسطة أى بدليل اننا لو بدات ناطق بكاتب مثلاً لم يقتض اختلافهما كذب احدهما (قوله) الاولى أى زيد انسان (قوله) الثانية أى زيد ليس بناطق (قوله) فى ثمان وحدات قال بعض من حشى الفئري الوحدات المذكورة شروط فى وحدة النسبة الحسكية التى هى مورد الايجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شئ منها وحينئذ فالمعتبر وحدة النسبة الحسكية اهـ وبحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تكفى فى تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة العلة فلا تناقض فى نحو النجار عامل أى للسلطان النجار ليس بعامل أى لغيره والآلة فلا تناقض فى نحو زيد كاتب أى بالقلم الواسطى زيد ليس بكاتب أى بالقلم التركى والمفعول به فلا تناقض فى نحو زيد ضارب أى عمر زيد ليس بضارب أى بكر او التمييز فلا تناقض فى نحو عندى عشرون أى درهم ليس عندى عشرون أى دينار والحال فلا تناقض فى نحو جاء زيد أى راكبا ما جاء زيد أى ماشيا واذا كان الاختلاف فى واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التى توجب التناقض منحصرة فى ثمانية فينبغى اعتبار وحدة جامعة للجميع وهى وحدة النسبة الحسكية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة العلة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا يخفى ما فى بعضه من التكلف (قوله) فى الموضوع والمحمول بحث فيه بنصر يحتم بالتناقض فى زيد انسان زيد ليس بشئ وفى الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

(لذاته أن تكون احدهما)
أى احدى القضيتين (صادقة
والاخرى كاذبة كقولنا
زيد كاتب زيد ليس بكاتب)
فانه صادق بمآذ كروخرج
بالحيثية المذكورة
الاختلاف بالايجاب
والسلب لاجل هذه الحيثية نحو
زيد ساكن زيد ليس بمخترك
لانهما صادقتان وبقوله
لذاته الاختلاف بالحيثية
المذكورة لذاته نحو زيد
انسان زيد ليس بناطق اذ
الاختلاف بين هاتين
القضيتين لا يقتضى أن تكون
احدهما صادقة والاخرى
كاذبة لذاته بل بواسطة أن
الاولى فى قوة زيد ناطق
وأن الثانية فى قوة زيد ليس
بانسان (ولا يتحقق ذلك)
أى التناقض فى القضيتين
المخصوصتين أو المحصورتين
(الابعد اتفاقهما) فى ثمان
وحدات (فى الموضوع)

اذلواختلاففيه نحوزيد قائم بكريس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (الحمول) اذلو
اختلاففيه نحوزيد كاتب زيد ليس بشاعر * (٨٣) * لم تتناقضا (و) في (الزمان) اذلواختلاففيه

نحوزيد قائم أي ليس
ليس بنائم أي نهارا لم
تتناقضا (و) في (المكان)
اذلواختلاففيه نحوزيد
قائم أي في الدار زيد ليس
بقائم أي في السوق لم
تتناقضا (و) في (الاضافة)
اذلواختلاففيه نحوزيد
أب أي لعمرو زيد ليس بأب
أي لبكر لم تتناقضا (و) في
(القوة والفعل) اذلواختلافهما
فيهما بأن تكون النسبة في
أحدهما بالقوة وفي الأخرى
بالفعل نحو الخمر في الدن
مكرأي بالقوة الخمر في الدن
ليس بمسكرأي بالفعل لم
تتناقضا (و) في (الجزء
والكل) اذلواختلافهما
فيهما نحو الرنجب أسود أي
بعض الرنجب ليس بأسود
أي كله لم تتناقضا (و) في
(الشرط) اذلواختلافهما
فيه نحو الجسم مفرق للبصر
أي بشرط كونه أبيض
الجسم ليس بمفرق للبصر
أي بشرط كونه أسود لم

في الأول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فيهما ما يشمل
الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده
مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدة العين ليست
باصرة تريد غيرها (قوله) اذلواختلافهما أي القضيتان والأولى فلو (قوله)
فيه أي الموضوع (قوله) لم تتناقضا أي لجواز صدقهما معا أو كذبهما معا
(قوله) وفي الزمان بحث فيه بتحقيق التناقض في نحوزيد أبو عمرو وأي أمس
زيد ليس أبا عمرو وأي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بمنع التناقض لأن
صدق أحدهما وكذب الأخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة
لأن الأبوّة إذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على أنه يجوز كذبهما بكونه أباه
اليوم لا أمس (قوله) الدن يفتح الدال المهملة وشذ النون وعاء مدور
متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله) وفي الجزء والكل ان قلت لم عدت
وحدة واحدة والنظر يقتضي عددهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل
فتصير الوحدات عشرة اقلت لأنه لا يتصور اختلاف القضيتين بالكل
وحده أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وحده مع اتحاد
الموضوع بخلاف سائر الوحدات فيتم ذلك فيها (قوله) الرنجب الخ بحث
فيه بأنهما مهملتان ولا تناقض بينهما يقطع النظر عن اختلافهما بالكل
والجزء وأجيب بجعل آل للاستغراق أو للجنس في ضمن بعض غيره من فهمما
محصورتان أولاهما هدفهما شخصيتان (قوله) هذه الوحدات أي الثمانية
ماعد أو حدثي الموضوع والحمول (قوله) إلى وحدتي الموضوع والحمول
لاستلزامهما البقية أي لأن وحدة المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان
والقوة أو الفعل والاضافة لأن النوم لبلا غير النوم نهارا والنوم في البيت
غير النوم في المسجد والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وأبو زيد غير أبوّة
عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط والكل أو الجزء لأن الجسم
بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود والكل غير الجزء السعد
في شرح الشمسية وفيه نظر إذا لا يصح على الإطلاق لأنه إذا عكست القضايا

تتناقضا وورد المتأخر ون هذه الوحدات إلى وحدتي الموضوع والحمول لاستلزامهما البقية ووردها بعضهم إلى
وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التي وردها بالاجاب
لأنه إذا اختلف شيء

انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء راجعة الى وحدة
المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع جميع الوحدات
الى وحدة الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل الا صوب الاكتفاء
بوحدة النسبة الحكمية (قوله) من الثمان أى الموضوع والمحمول والزمان
الخ (قوله) فيما ذكر أى الثمانية المتقدمة (قوله) من الموجبة والسالبة
المناسب من الكلية والجزئية (قوله) ونقيض الموجبة الكلية انما هى
السالبة الجزئية الخ وجه الحصر ان الايجاب لا يناقضه الا السلب والكلية
لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هنا ان الشخصية ~~ب~~ كفى في نقضها
تبدل كيفها بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد منها من التبدل
في الكيف والسكم والمهمة في قوة الجزئية فنقيضها كلية موجبة كانت
أرسالبة (قوله) المحصورات أى بصيغة الجمع أى الموجبة الكلية والجزئية
والسالبة ~~ب~~ كذلك وأما المهمة فهى في قوة الجزئية (قوله) والمراد
المحصورتان أى الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجمال ما سبق
وتتميم له لانه تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف
والاختلاف في السكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى
به عن زيادة بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيان واقامة الدليل عليه
وانما قال والمراد المحصورتان لان التناقض انما ~~ب~~ يكون بين قضيتين لا بين
الاربعة (قوله) لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في السكمية هذا
مع عدم اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافها بأن تقابل الضرورة
بالامكان والدوام بالاطلاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص بحين
من أحيانه فنقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا لا مكان العام سلب
الضرورة عن النقيض فالامكان العام السلب ضرورة الايجاب فهو
نقيضه والامكان العام سلب ضرورة فهو نقيضه ونقيض الدائمة المطلقة
مطلقة عامة اذا الايجاب في كل الاوقات ينافية السلب في البعض وبالعكس
وعبرنا بالمنافاة لان ما ذكر لازم النقيض ونقيض المشروطة العامة ممكنة
حينية لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض
العرفية العامة مطلقة حينية اذا الدوام الوصفى يناقضه الاطلاق الوصفى

من الثمان اختلفت
النسبة ~~ب~~ كالموضوع
والمحمول في الجملة المتقدم
والثاني في الشرطية فيشترط
اتفاق الشرطين فيما ذكر
لكن يعبر بدل الموضوع
والمحمول بالمقدم والثاني
ثم بين ما يناقض كلام من
الموجبة والسالبة فقال
(ونقيض الموجبة الكلية
انما هى السالبة الجزئية
كقولنا كل انسان حيوان
وبعض الانسان ليس
بحيوان ونقيض السالبة
الكلية انما هى الموجبة
الجزئية كقولنا لا تثنى من
الانسان بحيوان وبعض
الانسان حيوان) لما باني
في قوله و(المحصورتان)
وفي نسخة المحصورات والمراد
المحصورتان (لا يتحقق
التناقض بينهما)

وهذا كله في البسائط وأما المركبات فإن كانت كلية فنقضها برفع مجموع
أجزائها ويحصل رفع أحدها لا على التعيين وذلك بتفصيلها إلى أجزائها
وأخذ تناقضها وترتيب من فصله مانعة خلق مساوية لنقضها مثلاً
الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين متخالفتين في الكيف
ونقيض الإطلاق العام الدوام فنقضها مادائمة مخالفة أو دائمة موافقة
وقس على هذا تناقض باقي المركبات وإن كانت جزئية فنقضها بأن يرد بين
نقيض الجزأين لكل فرد فرد فإذا قيل بعض الإنسان متحرك لادائماً
فنقضه كل فرد من أفراد الإنسان أما متحرك دائماً وليس بمتحرك دائماً
أي كل فرد لا يخالو عن هذين وهذا أمر اجمالي وإن أردت تفصيله فعليك
بالمطولات فإن اتفقتا في الجهة فلا تناقض بينهما الكذب الضروريتين في مادة
الامكان نحو كل إنسان كاتب بالضرورة وليس كل إنسان كاتب بالضرورة
وتصدق الممكتتان نحو كل إنسان كاتب بالامكان ليس كل إنسان
كاتب بالامكان وتتمام الكلام على التناقض بحسب الجهة في المطولات
(قوله) بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة أي وفي الاتصال أو الانفصال
واللزومية أو العنادية أو الاتفاقية إن كانتا شرطيتين (قوله) أي الكلية
والجزئية بأن تكون احدهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية
أو ما في حكمها وهي المهمة فإن قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية
اختلاف الموضوع واتحاده شرط في التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما
كان البعض الذي أريد بموضوع الجزئية داخل في موضوع الكلية
لزم ورود اليجاب الذي في إحدى القضيتين والسلب الذي في الأخرى
على بعض بعينه فتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع
الكلية عليه يباقي أفرادها لا يمنع ذلك مثلاً إذا قلت كل حيوان إنسان وبعض
الحيوان ليس بإنسان فبعض الحيوان الذي هو موضوع الجزئية كالفرس
والحمار والبغل هو بعينه دخل في موضوع الكلية وهي قد أفادت
ثبوت الإنسان له والجزئية تنفيه عنه فقد توارد السلب على محل
الاجباب فتناقضا جزئياً بخلاف الجزئيةين نحو بعض الحيوان إنسان وبعض
الحيوان ليس بإنسان فيجوز اختلاف المراد بالبعضين بأن يراد بالبعض

بعد اتفاقهما في الوحدات
السابقة (الا بعد اختلافهما
في الكمية) أي الكلية
والجزئية

في الموجبة الحيوان الناطق وبما في السالبة غيره فيصدقان معا فلا تناقضان
(قوله) لان الكليتين قد تكذبان أي والتقيضان لا يكذبان (قوله)
في مادة الامكان أي في قضيتين ما دت هما الامكان (قوله) كاتب أي بالفعل
(قوله) بكاتب أي بالفعل (قوله) والتقيضان لا يجتمعان راجع لقوله
قد يصدقان (قوله) ولا يرتفعان راجع لقوله قد تكذبان فهو تقيم لكلام
المصنف (قوله) وهذان المثالان أي المتناقضان المذكوران في المتن
وهما قوله كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شيء
من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان (قوله) ومثال الشرطيتين أي
المتناقضتين (قوله) كلما كان الانسان كاتبا الخ هذان شرطيتان متعلقتان
اتفاقيتان ومثال الزوميتين كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثالهما منفصلتين دائما
ان يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما ان يكون العدد زوجا أو فردا
واقصر على الاتفاقيتين اعلم الزوميتين منهما بالاولى (قوله) والمهملتان
في قوة الجزئيتين أي الموجبة والسالبة فنقيض الموجبة المهمة كلية سالبة
نحو الانسان كاتب لا شيء من الانسان بكاتب ونقيض المهمة السالبة كلية
موجبة نحو الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب (قوله) العكس احتيج
اليه للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يعسر
الاستدلال على صدق الشيء أو كذبه في مقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه
وأخره عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضا لان التناقض أقوى منه في ذلك
لقوة دلالة صادق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة
اجتماع النقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس فانها من باب دلالة
صدق الملزوم على صدق لازمه ونفي الملزوم على نفي لازمه (قوله) الموافق
نعت عكس (قوله) من القضية أي ذات الترتيب الطبيعي حملية كانت
أو متصلة احتراز عن المنفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو العناد
فليس في أحد طرفيها ما يقتضي كونه مقدما أو تأليا فقولك العدد اما زوج
أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحملية والمتصلة فان رتبة
الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتألي التأخر وكونه

(لان الكليتين قد تكذبان)
كقولنا كل انسان كاتب
ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدقان
كقولنا بعض الانسان كاتب
بعض الانسان ليس
بكاتب والتقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان
وهذان المثالان للحمليتين
ومثال الشرطيتين كلما
كان الانسان كاتبا فالنهار
ناهي ليس كلما كان
الانسان كاتبا فالنهار
ناهي والمهملتان في قوة
الجزئيتين كما مرث الاشارة
اليه ومن الاصطلاحات
المنطقية

(العكس)

وهو ثلاثة اقسام الاول
عكس النقيض الموافق
وهو تبديل الطرف الاول
من القضية

بتقيض الثاني منها وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أي السلب والایجاب نحو كل إنسان حيوان كل
ما ليس بحيوان ليس بإنسان * (٨٧) * الثاني عكس التقيض المخالف وهو تبديل الطرف

القول من القضية بتقيض
الثاني والثاني بعين الأول
مع بقاء الصدق دون
الكيف نحو كل إنسان
حيوان لا شيء مما ليس
حيوانا إنسان ومضى هذا
مخالف المخالف طرفيه
ایجابا بوسيلتين والذى قبله
موافقا لتوافقهما فهما
الثالث العكس المستوي
وهو المراد عند الإطلاق
وعليه اقتصر المصنف
فقال * (العكس) *
(وهو أن يصير الموضوع محولا
والمحمول موضوعا مع بقاء
السلب والایجاب بحاله)
بمعنى أن الأصل إن كان
موجبا فيكون العكس
موجبا أو سالبا فسالبا
(و) مع بقاء (التصديقي
والتكذيب بحاله) وعبر
بعضهم بالصدق والكذب
وبعضهم بالصدق فقط
وهو الحق لأن العكس لازم
للقضية ولا يلزم من كذب
الملزوم كذب اللازم فإن
قولنا كل حيوان إنسان

تابع في أثر عكسه ما في معناهما (قوله) بتقيض الثاني فصل مخرج العكس
المستوي (قوله) وعكسه فصل مخرج عكس التقيض المخالف (قوله) نحو
كل إنسان حيوان الخ أي تبديل هذه بهذه (قوله) كل ما ليس بحيوان
ليس بإنسان موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عديم لا مر
كذلك (قوله) المخالف صفة لعكس (قوله) بتقيض الثاني فصل مخرج
العكس المستوي (قوله) بعين الأول فصل مخرج عكس التقيض الموافق
(قوله) نحو كل إنسان حيوان الخ أي تبديل هذا بما بعده (قوله) لا شيء
مما ليس حيوانا إنسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله) طرفيه أي
موضوعه ومحمله أو مقدمه وتاليه (قوله) لتوافقهما على حذف مضاف أي
طرفي العكس (قوله) فهما أي الإيجاب أو السلب (قوله) المستوي
ويقال المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالتقيض
(قوله) وعليه اقتصر المصنف أي لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات
غالبيا (قوله) يصير ما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله
وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله) السلب والایجاب الواو بمعنى أو والاخصر
الكيف لأنهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للأصل
في الصدق الا وهي موافقة له في الكيف (قوله) ومع بقاء التصديق
والتكذيب بحاله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع يعني أن
البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب
الأصل كذب عكسه اذ قد يكذب الأصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان
إنسان وبعض الإنسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من جانب
الأصل وبتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على تقديم
الأصل على عكسه فإن الأصل ملزوم وعكسه لازم له فإن قيل لفظ البقاء يمنع
ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد بالبقاء بالنسبة
للتكذيب الوجود أو يجعل من باب المشاكلة (قوله) وهو أي الاقتصار
على الصدق (قوله) صدق العكس أي فرض صدقه (قوله) ومع هذا أي

كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الإنسان حيوان بخلاف صدق الملزوم بتحليل معه كذب اللازم واپس
المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لازم صدق
العكس ومع هذا قاله تعبيراً بالتصديق أولى منه بالصدق لأن التصديق

لا يقتضى وقوع الصدق
وعبارته قاصرة على الجملة
فلو قال وهو أن يصير الأول
ثانيا والثاني أولا لكان
أولى لتأوله الشرطيات
واعلم أن العكس يطلق
كثيرا على القضية الحاصلة
بتبديل الموضوع بالمحمول
وعكسه وإن المراد به ما
الموضوع والمحمول في الذكر
أعني وصفهما العنوان فلا
يرد السؤال بأن العكس
لا يصير ذات الموضوع محمولا
ووصف المحمول موضوعا
بل موضوع العكس ذات
المحمول ومحمله وصف
الموضوع (والموجبة الكلية
لا تنعكس كلية) لثلاث تنقض
بمادة يكون المحمول فيها
أعم من الموضوع (اذ يصدق
قولنا كل إنسان حيوان
ولا يصدق كل حيوان
إنسان) والا لصدق
الاخص على جميع أفراد
الاعم وهو محال (بل
تنعكس جزئية لانا اذا قلنا
كل إنسان حيوان يصدق
قولنا بعض الحيوان إنسان

كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله) لا يقتضى وقوع
الصدق أى فالتعبير به لا يؤهم خلاف المراد (قوله) وعبارته أى المصنف
في تعريف العكس (قوله) قاصرة على الجملة أى عكسها التعبير به بالموضوع
والمحمول (قوله) وهو أى العكس (قوله) الأول أى الطرف الأول الشامل
للموضوع في الجملة والمقصد في الشرطية (قوله) والثاني أى الطرف
الثاني الصادق بمحمول الجملة وتالى الشرطية (قوله) لتأوله أى حدد
العكس (قوله) الشرطيات أى عكسها (قوله) على القضية الحاصلة الخ
أى كما يطلق على التعبير والتبديل الذى هو فعل الفاعل حقيقة (قوله)
بهما أى الموضوع والمحمول (قوله) وصفهما أى لفظهما (قوله) العنوان
بضم فسكون أى المنسوب لعنوان مصدر عنون اذا عبر نسبة المتعلق بالفتح
للمتعلق بالكسر أى المعنونة به عنهما مثلا اذا قلنا كل إنسان حيوان فقد
اجتمع فيه ثلاثة أشياء ذات الموضوع أى افراده = كزيد وبكر وخالد
ووصف الموضوع أى لفظه المعبر به عن هذه الافراد كانسان ويسمى موضوعا
بالذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذى هو الحيوان ولا شك انك
اذا عكسته الى بعض الحيوان إنسان لم تصير افراد الانسان محمولا ولا مفهوم
المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول فى الاصل ومحموله مفهوم
الموضوع فيه وكذا الاشئ من الانسان بجبر ولا شئ من الحجر بانسان (قوله)
فلا يرد السؤال تفريع على قوله وان المراد به ما الخ (قوله) بأن العكس الخ
تصويرا لسؤال (قوله) ذات الموضوع أى افراده (قوله) ووصف المحمول أى
مفهومه (قوله) ذات المحمول أى افراده (قوله) وصف الموضوع أى مفهومه
والحاصل ان الاعتبار في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات
وفى المحمول فهما الوصف أى المفهوم (قوله) لا تنعكس كلية أى لا يطرده
وقد يتفق فى بعض المواد نحو كل إنسان ناطق وكل ناطق إنسان لكن
لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد (قوله) لثلاث تنقض بمادة
يكون المحمول فيها أعم من الموضوع لما كان ماذ كره المصنف فى تعليل المسئلة
مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية على الشارح على وجه كلى وجعل ماذ كره
المصنف كالتقرير بالمثال على ما هو العادة (قوله) يصدق قولنا

بعض الحيوان انسان أى ويطرد صدقه في غير هذه المادة أيضا (قوله)
 فانا نأخذ الموضوع شيئا معينا الخ هذا استدلال على المدعى السابق
 من أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة للقوم
 في إن عكوس القضايا ويسمى طريق الافتراض وهو أخفاها ولا يجري
 الا في الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع فردا معينا
 من ماصدقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينظم منه ما قياس
 ينتج للعكس في مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا معينا كزيد
 ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا أيضا ونقول زيد
 انسان فيكون مجموعهما قياسا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس
 الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان
 وهو العكس المدعى ملازمته للاصل في الصدق (قوله) موصوفا بالانسان
 والحيوان أى محمولان عليه الانسان في الصغرى والحيوان في الكبرى
 (قوله) وهو الحيوان الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا (قوله) فيكون
 بعض الحيوان انسانا أى ينتج هذه النتيجة وهي المدعى (قوله) ولانه اذا صدق
 كل انسان حيوان الخ هذا تقريرا للدعوى السابقة بعينها تمهيدا للاستدلال
 عليها بطريق آخر يسمى طريق العكس وهونافى الطرق الثلاثة التي أثبت
 بها القوم العكس قال السعدى في شرح الشمسية الثالث طريق العكس
 وهو ان تعكس نقيض العكس محالا فيكون العكس حتما وانما قلنا نافي
 ليشمل المضادة والمتناقضة ثم قال وهذا الطريق يجري في السوالب أيضا
 بخلاف طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع الثالث طريق العكس
 وهي أن تعكس نقيض العكس ليرتد لنقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده
 ان كان كليا وحاصله أن يعكس نقيض العكس المبرهن عليه ويقابل بالنقض
 الاصلية المفروض صدقها فنفاها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا
 فيجزم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ملزوم له وكذب اللازم
 يستلزم كذب ملزومه ونقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس
 لاستحالة كذب النقيضين معا (قوله) والاى وان لم يصدق بعض
 الحيوان انسان (قوله) وهو أى نقيض بعض الحيوان انسان الموجب

فانا نأخذ الموضوع شيئا موصوفا
 بالانسان والحيوان
 وهو الحيوان الناطق
 (فيكون بعض الحيوان
 انسانا) ولانه اذا صدق كل
 انسان حيوان لزم أن
 يصدق بعض الحيوان
 انسان والا لصدق نقيضه
 وهو لاثنى من الحيوان
 بانسان

الجزئي (قوله) قلزم المتناقضة بين الانسان والحيوان أي لانه يلزم
من صدق لاشئ من الحيوان بانسان صدق ~~عكسه~~ وهو لاشئ من
الانسان بحيوان وهذا منافي للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو
كاذب فلزومه وهو لاشئ من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض
الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله) فيصدق ليس بعض الانسان
بحيوان أي يلزم فرض صدقه لانه لازم للعكس نقيض العكس وهو لاشئ
من الانسان بحيوان لانه يلزم السلب الكلي السلب الجزئي وهذا نقيض
الاصل الصادق فهذا ~~كاذب~~ فلزومه وهو لاشئ من الانسان بحيوان
كاذب فلزومه وهو لاشئ من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض
الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله) وقد كان الاصل أي للعكس
(قوله) كل انسان حيوان أي وهذا مفروض الصدق فنافيه أو نقيضه
~~كاذب~~ فلزومه كاذب وهكذا حتى ينتهي لنقيض العكس فيلزم صدق
العكس وهو المطلوب (قوله) خلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام أي
باطل أو يفتح الخاء أي مرمى خلف الظهر لبطلانه (قوله) أو يضم ذلك
النقيض أي للعكس وهو لاشئ من الحيوان بانسان أي مجعولا كبرى
للقياس (قوله) الى الاصل أي للعكس المفروض الصدق صغرى (قوله)
كل انسان حيوان هذا هو الاصل وهو الصادق (قوله) ولاشئ من الحيوان
بانسان هذا نقيض العكس وهذا القياس من الشكل الاول وصغراه
موجبة وكبراه كلية فقد استوفى شرطي انتاجه ايجاب صغراه وكلية
كبراه (قوله) وهو محال أي ولا خلل في هيئة القياس لاستيفائه شرطي
انتاجه وتكرر الاوسط فيه فانحصر الخلال في مادته وصغراه مفروضة
الصدق فانحصر الكذب في كبراه وهي نقيض العكس فثبت صدق العكس
وهو المطلوب وسمى هذا طريق الخلف وهو الطريق الثالث من طرق
اثبات العكس وحاصله ضم نقيض العكس الى الاصل والنظر الى نتيجة
القياس المركب منهما فان كذبت علم من كذبها كذب نقيض العكس وهذا
يعلم منه صدق العكس وهو المراد قال العصام الخلف مطلقا هو اثبات
الشئ بابطال نقيضه سواء كان الابطال بضم نقيض العكس مع الاصل لينتج

قلزم المتناقضة بين الانسان
والحيوان فيصدق ليس
بعض الانسان بحيوان
وقد كان الاصل كل
انسان حيوان هذا خلف
أو يضم ذلك النقيض الى
الاصل لينتج سلب الشئ عن
نفسه هكذا كل انسان
حيوان ولاشئ من الحيوان
بانسان ينتج لاشئ من
الانسان بانسان وهو محال

محالا أو بعكس النقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافي الاصل المفروض
الصادق فليس ~~عكس~~ النقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى
ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لطلق الخلف ولا موجب لهذه
الدعوى اه قيل معنى خلفا لان المتمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فبكانه
يأتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي
ينساق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال نقيضه مستقيما (قوله)
والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بنقضها بنحو بعض
الانسان زيد فانه لا ينعكس الى بعض زيد انسان كذبه وأجيب بأنه ليس
المراد بزيد هنا معناه الشخص بل مفهوم كلي وهو معنى زيد لان الجزئي
لا يحمل فالعكس المذكور صادق (قوله) فعكس بعض الانسان حيوان الخ
تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض (قوله) لانا نجد
أي نرض فهدا اشارة لطريق الافتراض (قوله) شيئا أي فردا معينا من
ما صدقانه كزيد (قوله) موصوفا بالحيوان والانسان أي محمولا عليه الحيوان
تارة ومحمولا عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان تركبهما قياسا هكذا
زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس
الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان
وهو العكس المطلوب (قوله) فيكون بعض الحيوان انسانا اشارة لنتيجة
هذا القياس (قوله) ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق
بعض الحيوان انسان تقرير للدعوى أيضا تمهيدا للاستدلال عليها بطريق
العكس (قوله) والا أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله) فيلزمه أي
النقيض المذكور (قوله) لا شيء من الانسان بحيوان أي لانه عكسه (قوله)
وقد كان الاصل أي للعكس المفروض صدقه بعض الانسان حيوان (قوله)
هذا خلف أي تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فلزومه وهو نقيض
العكس ككاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب (قوله) هذا النقيض
أي لا شيء من الحيوان بانسان (قوله) الى الاصل أي بعض الانسان حيوان
فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بانسان (قوله) لينتج سلب الشيء عن نفسه أي بعض الانسان

(والموجبة الجزئية أيضا
تنعكس) موجبة (جزئية
بهذه الحجة) فعكس بعض
الانسان حيوان بعض
الحيوان انسان لانا نجد
شيئا موصوفا بالحيوان
والانسان فيكون بعض
الحيوان انسانا ولانه اذا
صدق بعض الانسان
حيوان لزم أن يصدق بعض
الحيوان انسان والاصل
نقيضه وهو لا شيء من
الحيوان بانسان فيلزمه
لا شيء من الانسان بحيوان
وقد كان الاصل بعض
الانسان حيوان هذا خلف
أو يضم هذا النقيض الى
الاصل لينتج سلب الشيء عن
نفسه كأم (والسالبة
الكلمية تنعكس) سالبة
(كلمية وذلك) أي انعكاسها
كلمية (بين بنفسه

فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر صدق

* (٩٢) *

قولنا لاشئ من الحجر بانسان والا

لصدق نقيضه وهو بعض
الحجر انسان وينعكس الى
قولنا بعض الانسان بحجر
وقد كان الاصل لاشئ من
الحجر بانسان هذا خلف
او يضم هذا النقيض الى
الاصل لينتج سلب الشئ عن
نفسه هكذا بعض الانسان
بحر ولا شئ من الحجر بانسان
لينتج بعض الانسان ليس
بانسان وهو محال وانما قال
كافية ولم يقل كنفها لانه
انما تعرض للعكس بحسب
الكم دون الجهة والكلام
عليه بحسبها طويل يطلب
من المطولات (والسالية
الجزئية لا عكس لها لزوما)
والا لا تنقض بمادة يكون
الموضوع فيها اعم من
المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم
ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض الاخص (فانه
يصدق قولنا بعض الحيوان
ليس بانسان ولا يصدق
هــــ وهو بعض
الانسان ليس بحيوان
لصدق نقيضه وهو كل

ليس بانسان ولا يخلل الا من نقيض العكس فنقيض العكس كاذب والعكس
صادق وهو المراد وهذا طريق الخلف والوسط طريق العكس (قوله) فانه
اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فقد صدق قولنا لاشئ من الحجر
بانسان هذا تقرير للدعوى لا استدلال علمي فلا ينافي قوله وذلك بين
بنفسه (قوله) والا لصدق نقيضه الخ تنبيه وتذكير وتدريب للمبتدى على
الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين نفسه وهذا اشارة لطريق
العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجري في السالبة البسيطة كما
تقدم (قوله) وينعكس أي بعض الحجر انسان (قوله) لاشئ من الحجر بانسان
صوابه لاشئ من الانسان بحجر (قوله) خلف أي تناقض والاصل صادق
فنقيضه كاذب فعكسه كاذب فنقيضه وهو العكس صادق وهو
المطلوب (قوله) بعض الانسان بحجر صوابه بعض الحجر انسان (قوله)
ولاشئ من الحجر بانسان صوابه ولا شئ من الانسان بحجر (قوله) وهو محال
أي ولا يخلل الا من نقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب
(قوله) لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم الخ حاصله ان الكافية
والجزئية عبارة عن الكمية التي الكلام فيها فلذا عبر بها بخلاف النفس
فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله) والسالية الجزئية الخ بعض
الشارحين لم يذكر والمهمة والشخصية لان المهمة في قوة الجزئية
والشخصية لا تعتبر في العلوم اهـ وقال بعض الشارحين الشخصية لا تنعكس
وهو الظاهر غنمي (قوله) والا أي بأن قلنا بانعكاس السالية الجزئية
(قوله) سلب الاخص عن بعض افراد الاعم أي الذي في الاصل (قوله)
سلب الاعم عن بعض الاخص أي الذي في العكس (قوله) لصدق نقيضه
أي العكس علة لنفي صدق العكس (قوله) وهو أي نقيض العكس (قوله)
والا أي لو صدق العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه (قوله) الكل
أي الاخص كالانسان (قوله) الجزء أي الاعم كالحيوان (قوله) وهو
أي صدق الكل بدون جزئه (قوله) وهو محال أي فلزومه وهو العكس
محال (قوله) في بعض المواد أي اذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلي
كثال الشارح أو عموم وجهي نحو بعض الحيوان ليس بأبيض وبعض

انسان حيوان والا لو وجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لزوما لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد

مبحث القياس

الابيض ليس بحيوان (قوله) من القضايا الخ بيان لما يتوقف القياس عليه (قوله) وما يعرض لها عطف على القضايا (قوله) من تناقض الخ بيان لما يعرض للقضايا (قوله) وغيره أى العكس المستوى فهو عام مراده خاص (قوله) المقصود أى المنطقي (قوله) الاله لان المقصود بالذات من العلوم المدونة الاحكام التى ادراكها يسمى تصديقا والمعاني التى ادراكها يسمى تصورا لا تطالب فى العلوم المدونة لذاتها بل لكونها اوسائط ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول التصوري والطريق الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديقي فهو أشرف الطريقين وانما لم يقدم فى الوضع لتقدم التصور عليه فى الطبع اذ الحكم على المجهول أو به محال (قوله) لانه أى القياس (قوله) العدة أى العقول عليه المعتد به دون الاستقراء والتثليل (قوله) المطالب أى الاحكام والنسب (قوله) التصديقية أى المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق بالفتح للتعلق بالكسر (قوله) تقدير شئ أى تبين قدره وكميته (قوله) على مثال آخر أى بعرضه على مثال شئ آخر مثال مضاف لآخر كقدير الثوب بعرضه على الآلة السحابة ذراعا التى هى مثال للذراع الحقيقى المستحضر فى الذهن وكتقدير القمح بعرضه على الآلة السحابة وبيته التى هى مثال للوبيته الحقيقية الذهبية وكتقدير ما يوزن بعرضه على الآلة التى تسمى رطلا وهو مثال للترطل الذهبى (قوله) قول جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطاقا (قوله) ماقوط أو معقول ظاهره انه مشترك بينهما وقال السيد فى شرحه القول عندهم هو المؤلف المعقول ويطلق على المؤلف الملقوط لدلالته على المعقول (قوله) مؤلف انما ذكر ليعلم به قوله من أقوال ولا فقوله قول مغن عنه (قوله) من أقوال فصل مخرج القضية الواحدة مطلقا (قوله) قولين فأكثر إشارة الى انه أراد بالجميع ما زاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس من مقدمتين قال ملائج كل جمع يذكر فى التعريف فالمراد به ما فوق الواحد فهى قاعدة (قوله) متى سلمت أى الاقوال (قوله) لم عنها لذاتها أى لزوما ذهبيا بمعنى انه متى حصلت الاقوال فى الذهن انتقل الى القول الآخر ولو قال متى سلم

مثلا يصدق بعض الانسان
ليس بجميعه ويصدق
عكسه أيضا وهو بعض
الحجر ليس بالانسان ولما
قرع مما يتوقف عليه
القياس من القضايا وما
يعرض لها من تناقض
وغیره أخذ فى بيان
القياس وهو المقصود
الاهم لانه العدة فى تحصيل
المطالب التصديقية فقال
(القياس)
وهو لغة تقدير شئ على مثال
آخر واصطلاحا (هو قول)
ملفوظ أو معقول (مؤلف
من أقوال) قولين فأكثر
(متى سلمت لم عنها لذاتها

لزم عنه لذاته بتد كبير الضمائر لكان أولى ترجيح القول المؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة ومعنى استلزامه القول الآخر ان يكون لكل من مقدميه دخل فيه (قوله) قول آخر فصل مخرج مجموع قوانين كجاء زيد وذهب عمر وفان مجموعهما وان استلزم احدهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم ليس مغاير الكل منهما بل عين احدهما وأيضاً ليس لكل واحدة منهما دخل في استلزام الاخرى واللازم ان الجزء يستلزم الكل والمقرر خلافه وأن لا توجد احدهما بدون الاخرى وهو باطل (قوله) أي مغاير لكل منها أي الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان مؤلفاً من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين الصغرى ولا نفس الكبرى (قوله) الباش أي لقبر الميت عقب دفنه لاخذ كفته (قوله) للمال أي الكفن (قوله) والاول أي المؤلف من قوانين (قوله) والثاني أي المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر (قوله) قياسين أي نتيجة أولهما صغرى والثاني ولم تذكر كونها معلومة والاصل الباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق فالباش سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركباً من ثلاث قضايا أمر ظاهري وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان (قوله) القول الواحد أي عرفاً وان تركيب من قوانين بحسب الأصل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو متي كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فتي كان كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود (قوله) وان لزم عنه لذاته قول آخر الخ نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه المستوي وهو بعض الحيوان انسان وعكس نقيضه الموافق وهو كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس نقيضه المخالف وهو لا شيء مما ليس بحيوان بانسان واوه للحال أو للبالغة (قوله) وعكس نقيضه أي الموافق أو المخالف (قوله) لانه لم يتألف الخ علة لقوله خرج القول الواحد (قوله) والاستقراء والتمثيل أراد به الاستقراء غير التام وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس والبعير والشاء والبقر والحمار والبغل كذلك وهذا غير تام لوجود التماسح يحرك فكه الاعلى عند مضغه والتمثيل

قول آخر (أي مغاير لكل منها) فالمؤلف من قوانين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قوانين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قوانين كقولنا الباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو الباش تقطع يده والاول يسمى قياساً بسيطاً والثاني قياساً مركباً لتركيبه من قياسين تخرج عن أن يكون قياساً القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوي وعكس نقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما

الحاق جزئى بجزئى آخر فى حكمه لا شترأ كهما فى علمته نحو التبيد كالنحر
فى الحرمة لا سكاره كالنحر ولا يفيدان اليقين لاحتمال ان حرمة النحر لذاتها
وأما الاستقراء التام فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء ~~حكم~~ جميع
الجزئيات على كلها وانما يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل
عنصر متخير لان التراب والماء والهواء والنار متخيزة لا تحصر والعنصر
فى الاربع فلا يوجد له جزئى الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يجوز قوله
الى صورة القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكما متخيزة العناصر متخيزة
والظاهر ان الاستقراء والتبديل لا يخرجان عن القياس والا خرجت
السفطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتها اليقين ويؤيد هذا قول
قلا أحمد محل خروج الاستقراء والتبديل بقيد المازوم ان أريد به المازوم
العلى الجزمى فان أريد ما هو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجى وفيه نظر فان
المنظور له فى القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة اليقين والا كان
قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس تابعا للاستقراء غير
التام والتبديل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير البرهان لثبوت
الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى أعلم وقال بعض
الشارحين الاستدلال بشئ على آخر اما بجزئى على جزئى لا شترأ كهما فى حلة
الحكم وهو التبديل وتسميه الفقهاء قياسا نحو التبيد كالنحر فى الحرمة
لا سكاره واما بجزئى على كلى لثبوته فى أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام
ان وجد الحكم فى جميع جزئياته نحو كل جسم اما جماد أو حيوان أو نبات
وكل واحد منها متخير فكل جسم متخير ويسمى قياسا مقصودا ناقصا ان كان
الحكم موجودا فى أكثر جزئياته كاستقراء أفراد الانسان والفرس والحصان
والطير ووجدانها يتحرك فكذلك الاسفل عند مضغها أو بكلى على جزئى أو
بكلى على كلى وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل
انسان ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمى هذه الثلاثة
عجبا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله) وان تألفا الخ واوه حالية (قوله)
لا يلزم عنهما المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شئ آخر (قوله) وما يلزم عنه
قول آخر لذاته الخ عطف على فاعل خرج أيضا (قوله) فلان المريض يتحرك

وان تألفا من أقوال لكن
لا يلزم عنهما شئ آخر
لا يمكن التضاف
فى مدلولها عنهما وما يلزم
عنه قول آخر لذاته بل
بواسطة مقدمة أجنبية كما
فى قولنا فلان المريض
يتحرك فهو حى

لان لزوم انه حتى انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حتى وكافي قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين
يكون متعلق بمحمول أولهما موضوع الآخر كقولنا * (٩٦) * مساو اب وب مساو ب ج فان

هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من يتحرك فهو حتى ينتج فلان
المريض حتى (قوله) لان لزوم انه حتى الخ علة لخروجه (قوله) بالارادة
هذا هو بواسطة الزائدة على القياس (قوله) وكافي قياس المساواة عطف
على قوله كافي قولك (قوله) وهو أى قياس المساواة (قوله) ما يتركب
من قولين جنس شمل المعرف وغيره (قوله) يكون متعلق بكسر اللام الخ
فصل مخرج ما عدا المعرف (قوله) أولهما أى القولين اللذين تركب
القياس منهما (قوله) موضوع الآخر أو رد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار
الوسط لانه انما محمول في الصغرى موضوع في الكبرى أو عكسه أو محمول
فيهما أو موضوع فيهما فليس قياسا فلا حاجة لا خراجه بقوله لذاته وأجيب
بانه دخل في قوله قول موافق من قولين متى سلمنا لمعنا قول آخر مع انه
ليس قياسا فلا خراجه بقوله لذاته (قوله) أجنبية أى ليست احدى مقدمتي
القياس (قوله) شئ صفة المساوى (قوله) مساو له أى الشئ (قوله) ولذلك
أى كون الشاخص للمقدمة الأجنبية لا لذاته (قوله) فيه أى قياس المساواة
(قوله) هذه المقدمة أى الأجنبية (قوله) تلك المقدمة أى الأجنبية
(قوله) منه أى قياس المساواة (قوله) شئ أى نتيجة (قوله) لا يلزم
أن يكون مبايناً له مثلا الانسان مباين لفرس والفرس مباين للنمط
ولا يخفى أن الانسان مساو للنمط (قوله) البين أى ما ليس بواسطة
كاستلزام الشكل الاول (قوله) وغيره أى ما كان بواسطة كعكس
المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احدهما كاستلزام الشكل الثاني
والثالث (قوله) فيتناول أى تعريف القياس تفريع على قوله المراد باللزوم
ما بين البين وغيره (قوله) الكامل أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث
لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله) بحيث لو سلمت أى وان كانت كاذبة
(قوله) لا يدخل في التعريف القياس الذى مقدماته صادقة الخ علة لقوله
أشار الخ (قوله) والذى مقدماته كاذبة المناسب الاقتصار على هذا اذ
هو المحتاج لا لدخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله) وان كذبا فى أنفسهما

هذين القولين يستلزمان
ا مساو ب ج لذاته ما بل
بواسطة مقدمة أجنبية
وهى أن مساوى المساوى
شئ مساو له ولذلك لا يتحقق
الاستلزام فيه الا حيث
تصدق هذه المقدمة كما
فى قولنا ا لزوم ب وب
ملزوم ج ف ا ملزوم ج
لان ملزوم الملزوم ملزوم
فان لم تصدق تلك المقدمة
لم يحصل منه شئ كما اذا قلنا
ا مباين ب وب مباين
ج لا يلزم منه أن ا مباين ج
لان مباين المباين شئ
لا يلزم أن يكون مبايناً له
وكذا اذا قلنا ا نصف ب
وب نصف ج لا يلزم منه ان
ا نصف ج لان نصف
نصف الشئ لا يكون
نصفه والمراد باللزوم ما بين
البين وغيره فيتناول
القياس الكامل وهو
الشكل الاول وغير
الكامل وهو باقى الاشكال
وأشار بقوله متى سلمت الى

أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلمة فى نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول
آخر لا يدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان
جواد وكل جواد حمار فهذان القولان وان كذبا فى أنفسهما الا أنهما بحيث لو سلمنا لزم عنهما ان كل انسان حمار

لأن لزوم الشيء للشيء كونه
الشيء بحيث لو وجد وجد
لازمه وان لم يوجد جـ
في الواقع وانما قال من
أقوال ولم يقل من مقدمات
لأنه يلزم الدور لأنهم
عرفوا المقدمة بأنها
ما جعلت جزء قياس فأخذوا
القياس في تعريفها فلو
أخذت هي أيضا في تعريفه
لزم الدور (وهو) أي
القياس (أما اقتراني) وهو
الذي لم يذكر فيه نتيجة ولا
نقيضها بالفعل (كقولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف
حادث فكل جسم حادث)
وسمى اقترانيا لاقتران
الحدود فيه بلا استثناء
(وأما استثنائي) وهو الذي
ذكر فيه نتيجة أو نقيضها
بالفعل بأن يكون طرفاها
أو طرفا نقيضها مذكورين
فيه بالفعل (كقولنا)
في الثاني (إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود
لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة)
وفي الأول (إن كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود

واو حالية (قوله) لأن لزوم الشيء للشيء الخ الا انما بحيث الخ (قوله)
كون الشيء أي الملزوم (قوله) وانما قال أي المصنف في تعريف القياس
(قوله) لئلا يلزم أي على قوله من مقدمات (قوله) لأنهم عرفوا المقدمة
الخ علة للزوم الدور على أخذها في تعريف القياس (قوله) لزم الدور
أي اتوقف كل منهما على الآخر بأخذها في تعريفه (قوله) الذي صفة
لحذف أي القياس جنس شامل الاقتراني والاستثنائي (قوله) لم يذكر فيه
نتيجة الخ فصل مخرج الاستثنائي (قوله) بالفعل أي بمادتها وهي متها قيد
لادخال الاقتراني في تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجة فيه بالقوة
لاشماله على مادتها (قوله) فكل جسم حادث هذه هي النتيجة ولم تذكر هي ولا
نقيضها في القياس نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله) الحدود
أي الاصغر والوسط والاكبر (قوله) الذي صفة لمقدر أي القياس جنس
شمل المعرف والاقتراني (قوله) ذكر فيه نتيجة الخ فصل مخرج الاقتراني (قوله)
بالفعل أي بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافي قوله
في تعريف القياس آخر وبأن ذكر نقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه
النتيجة اذ لا يتصور استلزام شيء واحد نقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى
آخر كونه ليس هين احدي المقدمتين وهذا لا ينافي ذكرها فيه جزأ من
احدهما وعن الثاني بأن المراد بذكر النقيض في القياس ذكر أجزائه مرتبة
مرتبة بدون اعتبار التصديق بنسبته (قوله) بأن يكون طرفاها أي
موضوعها ومحمولها ان كانت حملية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فعبر
بالطرفين لشمولها تصوير لذكرها أو نقيضها بالفعل فيه (قوله) فيه أي
القياس (قوله) بالفعل أي المادة والصورة (قوله) في الثاني أي
المذكور فيه النقيض (قوله) ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
شرطية متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة تاليها النهار وجود والقاعدة
ان وضع المقدم ينتج وضع التالي ورفع التالي ينتج رفع المقدم (قوله) لكن
النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالي (قوله) فالشمس ليست بطالعة
نتيجة نقيضها مقدم الشرطية فقد ذكر في القياس نقيض النتيجة وهو مقدم
الشرطية بالفعل (قوله) وفي الاول أي الذي ذكرت فيه النتيجة بالفعل

(قوله) لكن الشمس طالعة فالنهار
 التالي (قوله) فالنهار وجود نتيجة هي عين التالي فهي مذكورة
 في القياس بالفعل (قوله) ولا يشكّل أي تعريف الاستثنائي بالذي ذكرت
 فيه النتيجة بالفعل (قوله) بما مر أي بسبب الذي تقدم في تعريف القياس
 (قوله) من أنه يعتبر الخ بيان لما مر (قوله) وهو النتيجة الاولى وهي النتيجة
 تأييد الضمير مرعاة لخبره (قوله) وهنا أي في الاستثنائي (قوله) ليس
 أي القول الذي هو النتيجة (قوله) كذلك أي مغايرا لكل من مقدميه
 (قوله) لانا نقول الخ علة لقوله ولا يشكّل الخ (قوله) بل هو أي القول الذي
 هو النتيجة (قوله) كذلك أي مغاير لكل من مقدميه (قوله) لانه أي
 القول اللازم (قوله) منهما أي المقدمتين (قوله) وانما هو أي القول
 اللازم (قوله) احدهما أي المقدمتين لانه قال الشرطية (قوله) اذ
 المقدمة أي الشرطية الكبرى (قوله) بل استلزام طلوع الشمس له أي
 وجود النهار أي دال استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجود فهذه هي المقدمة الاولى الكبرى والثانية الصغرى لكن الخ وما يلي
 القاء فهي النتيجة (قوله) الحاصل ذلك أي الاستلزام نعم له (قوله)
 ذلك أي المشتمل على النتيجة أو تقيضها بالفعل (قوله) أعني لكن هذا
 اصطلاح لاهل المنطق (قوله) محمولا أي في الصغرى فقط كما في الشكل
 الاول أو فهم كما في الشكل الثاني (قوله) أم موضوعا أي فهم كما في الشكل
 الثالث أو في الصغرى فقط كما في الشكل الرابع وهذا في الاقتراني الجملي أي
 الذي مقدمتا حملتان (قوله) أم مقدما أي فهم كما في الثالث أو
 في الصغرى فقط كما في الرابع (قوله) أم تاليا أي فهم كما في الثاني أو
 في الصغرى فقط كما في الاول وهذا في الاقتراني الشرطي الذي مقدمتا
 شرطيتان (قوله) حداً أو وسطاً اما سميت حداً لوقوعه طرفاً للقضية موضوعاً
 أو محمولا أو مقدماً أو تالياً ولكونه طرفاً للنسبة (قوله) لتوسطه الخ علة لتسميته
 أو وسطاً أي لانه وسيلة للنسبة الا كبراً للصغرى فهو في المعنى وسط بينهما (قوله)
 لانه أخص في الاغلب وقد يكون مساوياً نحو كل انسان ناطق وكل ناطق
 ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر في الكلية الموجبة اما السالبة الكلية فلا يكون

لكن الشمس طالعة فالنهار
 موجود ولا يشكّل بما مر
 من أنه يعتبر في القياس أن
 يكون القول اللازم وهو
 النتيجة مغاير لكل من
 مقدمتيه وهنا ليس كذلك
 لانا نقول بل هو كذلك لانه
 ليس بواحد منهما وانما هو جز
 احدهما اذ المقدمة ليست
 قولنا النهار موجود بل
 استلزام طلوع الشمس له
 الحاصل ذلك من المقدم
 والتالي ومعنى ذلك استثنائياً
 لا شتماله على أداة الاستثناء
 أعني لكن (والمكثر بين
 مقدمتي القياس) فأكثر
 سواء كان محمولا أم موضوعاً
 أم مقدماً أم تالياً (يسمى
 حداً أو وسطاً) لتوسطه بين
 طرفي المطلوب (وموضوع
 المطلوب) في الجملة ومقدمه
 في الشرطية (يسمى حداً
 أصغر) لانه أخص في
 الاغلب والاخص أقل
 أفراداً

موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأجيب بأن المراد أنه أغلب
في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لأن وضع المنطق لتحصيل العلوم
ومسائلها موجبات كلية وبأن النسبة من تامة المحمول فهو معها أكثر من
الموضوع عظام ويبحث فيه بأن الصغير والكبير من خواص الاجسام
وأجيب أيضا بأنهم شبهوا قلة الافراد بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتساوا
التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة
الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى قابل الافراد على سبيل التبعية ثم صار
حقيقة عرفية (قوله) والمقدمة سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو
النتيجة (قوله) واقتران أي اجتماع (قوله) في الايجاب والسلب الواو بمعنى
أو وهي مانعة خلوق قط فتجوز الجمع بأن تكون احدهما موجبة والاخرى
سالبة وكذا يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله) قرينة وضربا بهض
المحققين اما سميت قرينة فلانها أمر يدل على المقصود وينصب في الكلام أو
المعام ولا خفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام
وأما سميت ضربا فلانه نوع من الشكل (قوله) التأليف أي التركيب (قوله)
الحاصلة أي لاقياس (قوله) تسمى شكلا السعد في شرح الشمسية
التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمته المقترنين وسلمهما وكاينهما
وجزئتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع
الحذا الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا
عليهما أو محمولا على أحدهما وموضوعا للآخر تسمى شكلا فقرينة تعدد الضرب
ويتم هذا الشكل وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول
والثالث وعبارة القطب واقتران الصغير والكبرى في ايجابهما وسلمهما
وكليتهما وجزئتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحذا الاوسط
عند الحذين الآخرين بحسب جملة علمهما أو وضعهما لهما أو جملة على أحدهما
ووضعه للآخر تسمى شكلا اه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصغير
والكبرى بالاصغر والاكبر ويدل لهذا أيضا قوله الآتي لان الحذا الاوسط
الح (قوله) كل ج ب وكل ب ا أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا
(قوله) كل ج ب ولا شيء من اب أي كل انسان حيوان ولا شيء من الحجر

(ومحموله) في الجملة ونال به
في الشرطية (يسمى حذا
أكبر) لانه أعم في الاغلب
والاعم أكثر أفرادا
(والمقدمة التي فيها الاصغر
تسمى الصغير) لاشتمالها
على الاصغر (والتي فيها
الاكبر تسمى الكبرى)
لاشتمالها على الاكبر
واقتران الصغير والكبرى
في الايجاب والسلب وفي
الكلية والجزئية يسمى
قرينة وضربا (وهيئة
التأليف) الحاصلة (من)
اجتماع (الصغير والكبرى
تسمى شكلا والاشكال
أربعة لان الحذا الاوسط
ان كان محمولا في الصغير
موضوعا في الكبرى)
نحو كل ج ب وكل ب ا
(فهو الشكل الاول وان
كان محمولا فيهما) نحو كل
ج ب ولا شيء من اب (فهو
الشكل الثاني وان كان
موضوعا فيهما) نحو كل

بحيوان ينتج بعكس كبراه لاشئ من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع
الى الشكل الاول وهي سالبة كلية تنعكس كنفسها (قوله) كل ج ب وكل
ج د أى كل فرس حيوان وكل فرس صها ل ينتج بعكس صغراه بعض الحيوان
فرس لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية (قوله) كل ب ج وكل اب أى
كل فرس حيوان وكل صها ل فرس ينتج بعكس الترتيب أى يجعل الصغرى
كبيرة والكبرى صغرى كل صها ل حيوان وتنعكس النتيجة الى بعض
الحيوان صها ل (قوله) فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا فى الثانى
والثالث أى دون الاول والرابع فلا يتكرر الحد الاوسط فهما وتكراره
شرط فى كل شكل (قوله) لان المراد بالاوسط الخ علة لثبتي تكراره
فى الاول والرابع المعلوم من الحصر (قوله) الذات أى الافراد التى يصدق
عليها المفهوم (قوله) واذا وقع محمول المفهوم أى والذات غير المفهوم يقينا
والاوسط فى الاول محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى وفى الرابع
موضوع فى الصغرى محمول فى الكبرى فاختلف المراد منه فهما فلم يتكرر
فهما (قوله) عند وقوعه أى الاوسط (قوله) محمول أى فى صغرى
الاول (قوله) وان أريد به أى الاوسط واو له الحال (قوله) ذات الموضوع
أى أفراد الاصغر (قوله) عين المفهوم أى للاوسط (قوله) بل انه
يصدق عليه المناسب انها أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها (قوله)
المفهوم أى للاوسط (قوله) فيتكرر الاوسط تفرع على قوله أنه يصدق
عليه المفهوم (قوله) لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر ظاهرا فى الاول دون
الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل
ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن يقال ذات
الاوسط فى الصغرى انما تعتبر من حيث يصدق مفهومها فكانه قيل
ما يصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم الاصغر
وكل ما يصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط فقد اعتبر
الاوسط من حيث يصدق مفهومه فى المقدمتين فقد تكررت فهما وحاصل
الجواب ان ذات موضوع الصغرى فى الاول والرابع يصدق عليه ثلاث
مفاهيم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر فى نحو كل

ج ب وكل ج د (فهو والشكل
الثالث وان كان موضوعا
فى الصغرى محمولا
فى الكبرى) نحو كل ب ج
وكل اب (فهو والشكل
الرابع) فان قلت فلا يتكرر
الحد الاوسط الا فى الثانى
والثالث لان المراد
بالاوسط اذا وقع موضوعا
الذات واذا وقع محمولا
المفهوم قلنا وقوعه محمولا
وان أريد به المفهوم لكن
ليس المراد أن ذات الموضوع
عين المفهوم بل انه يصدق
عليه المفهوم فيتم تكرار
الاوسط فى جميع الأشكال
لانه بمنزلة أن يقال ذات
الاصغر يصدق عليه
مفهوم الاوسط وكل
ما يصدق عليه مفهوم
الاوسط ثبت له الاكبر
وقدّم الشكل الاول لانه
المنتج

انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان
ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد أن افراد الانسان هي نفس
مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار أن يكون مفهوم الاوسط
معتبراً من حيث صدقه على الافراد ولا شك أنه كذلك في المقدمتين
لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه
على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم
وفي الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد
تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو
الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا
لم يتكرر الوسيط فيه قلنا نعم أريد به المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث
صدق وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من حيث
الصدق على الافراد فيهما (قوله) للمطالب الاربعة أى الموجبة الكلية
والجزئية والسالبة كذلك (قوله) ولانه على النظم الطبيعي أى موافق
للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا اترد اليه عند
الاحتياج اليها فن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال
على التدرج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا
في الاول فهو أقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال
من الشئ الى الوسطة بأن يتصور العقل أولاً شيئاً ثم يحكم عليه بالوسطة
بأن يجعلها عليه ثم يحكم على الوسطة بأن يحكم عليه شيئاً آخر فيلزم من
هذين الحكمين الحكم على الشئ الاول بالشئ الآخر نحو العالم متغير وكل
متغير حادث فأنك لما حكمت على جميع افراد العالم بالمتغير وحكمت على
جميع افراد المتغير بحادث لزم أن يحكم على جميع افراد العالم بحادث
فيكون حكم الوسطة مقتضياً للمطلوب أى الحكم على العالم بحادث فان قلت
المقتضى للمطلوب الحكمان لا حكم الوسطة فقط والالزم أن المقدمة
الواحدة مستلزمة النتيجة وسكافية في استحضارها وليس كذلك قلت
العمدة في الاقتضاء حكم الوسطة والحكم على الاصغر داخل فيه
وذلك ان كمال العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين

للمطالب الاربعة كجسياتي
ولانه على النظم الطبيعي
وهو الانتقال

الموضوع وكال العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفرادها واتصافه بوصفه العنوني لا ترى ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفرادها وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير حادث ولذا استدنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكمين (قوله) من الموضوع أي الحد الاصغر (قوله) الى المحمول أي الحد الاكبر (قوله) يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول أي لدلالة الكبرى على ثبوت الاكبر لكل ما ثبت له الاوسط ومن جملة الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله) اليه أي الاول (قوله) لمشاركته أي الثاني (قوله) اياه أي الاول (قوله) لاجله أي الموضوع (قوله) وبعده عن الطبع جدا اذ لا يستحصل به المطلوب الا بعد اعمال كثيرة قولنا اسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صغرى الرابع ومحمولا في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره وقع طرفا المطلوب معتبرين بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد حصلت فيه دون بقية الاشكال فواجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع جدا قلت وجهه أنه وقع موضوع المطلوب محمولا في صغراه ومحموله موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فكان بعد الاشكال لما فيه من التغير بين المذكورين بخلاف بقية الاشكال فان منها ما لا تغير فيه أصلا وهو الاول وما فيه تغير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في الثالث محمولين فيحتاج عند ذلك الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عليهما بمفهوم الثاني (قوله) والثاني منها أي الاشكال الاربعة وهو ما حل فيه الاوسط في المقدمتين تحرك كل فرس حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من الفرس بحجر (قوله) يريد أي يرجع (قوله) بعكس الكبرى وهي قولنا في المثال المتقدم لا شيء من الحجر بحيوان وعكسها لا شيء من الحيوان بحجر لانها سلبية كلية عكسها كهي ويضم هذا

من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين لاشتغالها على الموضوع الذي هو أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أو سلبا ثم الثالث لانه قريباً اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع لا قرب له أصلا لمخالفته اياه فهم ما وبعده عن الطبع جدا (والثاني) منها (يرتد الى الاول بعكس الكبرى)

العكس للصغرى فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولا شئ من الحيوان
يحجز ينتج لا شئ من الفرس بحجر (قوله) لانها المخالفة للنظم الطبيعي
أى كبرى الاول عملة لتخصيص كبرى الثانى بعكسها (قوله) بأن تقول الخ
تصوير لعكس الكبرى (قوله) مثالها السابق أى فى قوله وان كان محمولا
فهم ما نحو كل ج ب ولا شئ من اب (قوله) ولا شئ من با أى لانها سالبة
كلية عكسها مثلها (قوله) والثالث أى الذى الحدة الاوسط موضوع
فيه فهم ما نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله) يرتد أى يرجع (قوله)
اليه أى الاول (قوله) بعكس الصغرى بأن يقال فى المثال بعض المؤلف
جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا العكس صغرى
للكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل جسم حادث ينتج
بعض المؤلف حادث (قوله) لذلك أى النظم الطبيعي وهى صغرى الاول
(قوله) بأن تقول تصوير لعكس الصغرى (قوله) مثاله السابق أى
فى قوله وان كان موضوعا فهم ما نحو كل ج ب وكل ج د (قوله) بعض ب ج
أى لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية (قوله) والرابع أى ما وضع
فيه الحد الاوسط فى الصغرى وحمل فى الكبرى نحو كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان (قوله) يرتد أى يرجع (قوله) اليه أى الاول (قوله)
بعكس الترتيب أى بين المقدمتين بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم
الكبرى وجعلها صغرى بأن تقول فى المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل
انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان (قوله) بأن تقول الخ تصوير لعكس
الترتيب (قوله) مثاله السابق أى فى قوله وان كان موضوعا فى الصغرى
محمولا فى الكبرى نحو كل ب ج وكل اب (قوله) أو بعكس المقدمتين جميعا
أى بعكس كل واحدة باقية فى محلها بأن تقول فى المثال المتقدم بعض
الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق فقد يرجع الى الاول لكن لضرب
عقيم لعدم كلية الكبرى (قوله) بأن تقول فيه أى المثال السابق تصوير
لعكس المقدمتين (قوله) بعض ج ب الخ لان الموجبة الكلية عكسها موجبة
جزئية (قوله) وان كان هذا الخ واوده الحال (قوله) منه أى الرابع بعكس
مقدمته (قوله) كل ج ب أى كل انسان حيوان (قوله) ولا شئ

لانها المخالفة للنظم
الطبيعى بأن تقول فى
مثاله السابق ولا شئ
من با (والثالث يرتد
اليه بعكس الصغرى)
لانها المخالفة لذلك بأن
تقول فى مثاله السابق
بعض ب ج (والرابع
يرتد اليه بعكس الترتيب)
بأن تقول فى مثاله السابق كل
اب وكل ب ج (أو بعكس
المقدمتين جميعا) بأن
تقول فيه بعض ج ب
وبعض با وان كان هذا
غير منتج لعدم كلية الكبرى
ومثال ما ينتج منه كل ج ب
ولا شئ من ا ج فيرد

من اج أى من الحجر انسان (قوله) بالعكس أى لكل مقدمة مع بقائها
 في محلها (قوله) بعض ب ج أى لان عكس الوجبة الكلية موجبة جزئية
 (قوله) ولا شئ من ج ا أى لان السالبة الكلية عكسها مثلها ينتج ليس بعض
 ب ا أى ليس بعض الحيوان حجرا مثلا (قوله) والكامل أى لا تتأجه
 المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطيعي (قوله) البين أى الظاهر الذى
 لا خفاء في اتأجه (قوله) لما مر أى في قوله لانه على النظم الطيعي الخ
 تميم لا يختص الرد بالشكال الاقرانى اذا القياس الاستثنائى يرد الى الاقرانى
 وعكسه شحوان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس
 طالعة ينتج النهار موجود فهو هذا قياس استثنائى يمكن رده الى الاقرانى بأن
 تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار
 ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الاقرانى الى الاستثنائى كما تقول بدل العالم
 متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو
 حادث (قوله) مستقيم أى لا عوج فيه (قوله) سليم أى لا خلل فيه
 (قوله) في استنتاجه صلة يحتاج (قوله) لا قريبته أى الثانى (قوله)
 اليه أى الاول (قوله) كما مر أى في قوله ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية
 اليه الخ ولان حاصل الثانى الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى الملزومات
 مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر حيوان قد تنافى لازم الانسان
 وهو الحيوان ولازم الحجر وهو لا حيوان فلم تنافى الانسان والحجر (قوله)
 عند اختلاف مقدمته الخ أى وعند كلية كبراهما فاننتاج الثانى متوقف
 على شرطين اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار
 المصنف على الاول انه منشأ قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده
 للاول فهو في قوة العلة لقوله لا يحتاج الخ ووجه منشئته ان حاصل الثانى
 الاستدلال يتنافى اللوازم على تنافى الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم
 الا باختلاف الكيف (قوله) بأن تكون احدهما موجبة والاخرى
 سالبة تصوير لا اختلافهما في الكيف (قوله) اذ لو كانتا موجبتين الخ
 علة لا شترط اختلافهما كيفا في اتأجه (قوله) لاختلفت النتيجة
 أى بصدقتها تارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزومها القياس وانما ليست

بالعكس الى بعض ب ج ولا
 شئ من ج ا (والكامل البين
 الانتاج) انما (هو) الشكل
 (الاول) لما مر (والرابع
 بعيد عن الطبع جدا
 والذي له عقل سليم وطبع
 مستقيم لا يحتاج الى رد
 الثانى الى الاول)
 في استنتاجه لا قريبته
 اليه كما مر (وانما ينتج
 الثانى عند اختلاف
 مقدمتيه بالايجاب
 والسلب) بأن تكون
 احدهما موجبة والاخرى
 سالبة اذ لو كانتا موجبتين
 أو سالبتين لاختلفت النتيجة
 اذ في الموجبتين فسلانه
 يصدق كل انسان حيوان
 وكل نالحق حيوان والحق

الايجاب ولو بدلتنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأما في السالبيين فلانه يصدق لاشئ
من الانسان بجبر ولاشئ من الفرس بجبر والحق السلب ولو بدلتنا الكبرى بقولنا ولاشئ من الناطق
بجبر كان الحق الايجاب ويشترط * (١٠٥) * في اتاجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت

النتيجة كقولنا لاشئ من

الانسان بفرس وبعض

الحيوان فرس والحق

الايجاب ولو قلنا وبعض

الصاهل فرس كان الحق

السلب وكقولنا كل

انسان حيوان وبعض

الجسم ليس بحيوان والحق

الايجاب ولو قلنا وبعض

الحجر ليس بحيوان كان

الحق السلب فشرط اتاج

الثاني بحسب الكيف

اختلاف مقدمته

وبحسب الكم كلية

الكبرى وشرط اتاج

الثالث بحسب الكيف

ايجاب الصغرى وبحسب

الكم كلية احدى

مقدمته وشرط اتاج

الرابع بحسب الكيف

والكم اما ايجاب المقدمتين

مع كلية الصغرى أو

اختلافهما بالكيف مع

كلية احدهما وشرط

نتيجته اذ يتحيل انشكال الا لازم عن ملزومه (قوله) الايجاب أي كون
النتيجة موجبة وهي كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله) الكبرى
أي كل ناطق حيوان (قوله) السلب أي كون النتيجة سالبة وهي لاشئ
من الانسان بفرس أي والذي أنته القياس الايجاب وهو بعض الانسان
فرس (قوله) كان الحق السلب أي وهو لاشئ من الانسان بفرس كما أنتجه
القياس (قوله) كان الحق الايجاب أي وهو كل انسان ناطق والقياس
المذكور ينتج لاشئ من الانسان بناطق وهو كاذب (قوله) في اتاجه أي
الثاني (قوله) أيضا أي كما اشترط فيه اختلاف الكيف (قوله) والا أي
تكن كلية بأن كانت جزئية (قوله) لاختلفت النتيجة أي بصدقها مع صدق
القياس تارة وكذبها مع أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم
وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله) والحق الايجاب أي كل انسان حيوان
ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله) كان الحق
السلب أي بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله) والحق
الايجاب أي كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم
كاذبة (قوله) كان الحق السلب أي بعض الانسان ليس بجبر كما أنتجه
القياس (قوله) فشرط اتاج الثاني الخ تفريع على قول المصنف وانما
يفتح الخ وقول الشارح ويشترط في اتاجه أيضا الخ (قوله) بحسب
الكيف اختلاف مقدمته أي في الكيف هذا يفيد أن الثاني لا ينتج الا
السلب كلية أو جزئيا اذ النتيجة تتبع الخيس دائما (قوله) كلية احدى
مقدمته أي سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله) كلية احدهما
أي كانت الصغرى أو الكبرى (قوله) معيار العلوم أي النظرية
(قوله) لا رتداد البقية اليه المناسب لانتاجه المطالب الاربعة وكونه على
النظم الطبيعي (قوله) بخلاف بقية الاشكال أي لان الثاني لا ينتج الا

انتاج الاول بحسب الكيف ١٤ منطق ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية
الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتي (والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم) أي ميزانها لا رتداد البقية
اليه كما مر (فتورده هنا) وحده مع ضروريه (ليجعل دستوراً) أي قانوناً (ويستنتج منه المطالب كلها)
وهي الموجب الكلي والمطالب الكلي والموجب الجزئي والمطالب الجزئي بخلاف بقية الاشكال

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلام من مقدمته اتمام موجبة أو سلبية
وكل من هاتين اما كلية أو جزئية فجملة كل منهما * (١٠٦) * أربعة والحاصل من ضرب

أربعة في أربعة ستة عشر
يسقط منها بشرطى اشباحه
السابقين اثنا عشر عقيمة
ثمانية منها بالاول حاصلة
من ضرب الكلية والجزئية
السالبين من الصغرى
في الاربع الكبريات
وأربعة بالثاني حاصلة من
ضرب الجزئية الموجبة
والجزئية السالبة من
الكبرى في الكلية والجزئية
الموجبتين من الصغرى
فضروبه (النتيجة أربعة
الضرب الاول) أن تكون
المقتعتان موجبتين كلتي
والنتيجة كلية موجبة نحو
(كل جسم مؤلف وكل
مؤلف حادث فكل جسم
حادث الثاني) أن تكونا
كلتيني والكبرى سالبة
والنتيجة سالبة كلية نحو
(كل جسم مؤلف ولاشئ
من المؤلف بقديم فلاشئ
من الجسم بقديم الثالث)
أن تكونا موجبتين والصغرى
جزئية والنتيجة موجبة

السلب والثالث لا ينتج الا الجزئى والرابع لا ينتج الا ايجاب الكلى (قوله)
وضروبه أى الشكل الاول (قوله) سائرأى باقى (قوله) فجملة كل
أى صور وأحوال كل (قوله) منها أى مقدمته (قوله) أربعة أى
أحوال احدى مقدمته وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعة
في الانتاج وأما على اعتبارهما فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من
ضرب ثمانية في مثلها أربعة وستون لكل شكل (قوله) في أربعة أى
أحوال الأخرى (قوله) منها أى الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله)
بشرطى بفتح الطاء مشئى شرط سقطت ثونه لضافته (قوله) السابقين هما
ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله) اثنا عشر فاعل يسقط (قوله)
عقيمة أى لا تنتج حال من اثني عشر (قوله) منها أى الاثنى عشر (قوله)
بالاول أى ايجاب الصغرى (قوله) حاصلة أى الثمانية (قوله) من
الصغرى حال من الكلية والجزئية (قوله) الكبريات بدل أو بيان
للالربع (قوله) وأربعة عطف على ثمانية (قوله) بالثاني أى كلية
الكبرى (قوله) من الكبرى حال من الجزئيتين (قوله) من الصغرى
حال من الكلية والجزئية (قوله) الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث جعله أولا لاشتماله على شرف الكلية والايجاب (قوله) فكل
جسم محدث هو النتيجة (قوله) الثاني كل جسم مؤلف ولاشئ من المؤلف
بقديم جعله ثانيا لاشتماله على شرف الكلية التى هى أشرف ولو سالبة من
الجزئية ولو موجبة (قوله) فلاشئ من الجسم بقديم هو النتيجة لانها تتبع
خسيس المقدماتين في السلب أو الجزئية (قوله) الثالث بعض الجسم
مؤلف وكل مؤلف حادث جعله ثالثا لاشتماله على شرف الايجاب (قوله)
فبعض الجسم حادث هذه النتيجة وقد تبعت الصغرى في خسة الجزئية (قوله)
الرابع بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على
خسنى السلب والجزئية (قوله) فبعض الجسم ليس بقديم نتيجة تبعت
الصغرى في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب (قوله) أربعة

جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون
الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولاشئ من
المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضرب الشكل الثانى أربعة أيضا

أيضا أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كاية الكبرى حاصلة من ضرب
الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى في الصغريات الأربع وأربعة
كذلك بشرط اختلاف الكيف حاصلة من ضرب الكاية الموجبة كبرى
في الكاية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكاية السالبة كبرى
في الكاية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله) ومن الثالث ستة
أي لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط استحباب الصغرى حاصلة من
ضرب السالبتين الكاية والجزئية صغريين في الكبريات الأربع وضرب
بشرط كاية احدى المقدمتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة صغرى
في الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله) ومن الرابع ثمانية عند
التأخرين لأن شرط اتساجه عندهم اتما استحباب مقدمتيه مع كاية الصغرى
أو اختلافهما كيفامع كاية احدهما فسقط بشرط كاية الصغرى ضربان
من ضرب موجبة جزئية صغرى في الكاية والجزئية الموجبتين من الكبرى
وبشرط اختلاف كيفهما مع كاية احدهما ستة أضرب أربعة حاصلة من
ضرب السالبتين الكاية والجزئية صغريين في السالبتين كذلك كبريين
وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة والثانية سالبة وعكسه (قوله)
وخمسة عند المتقدمين لأن شرط اتساجه عندهم عدم اجتماع خستين
في مقدمته أو احدهما الا الموجبة الجزئية الصغرى فلا تنتج الامع
السالبة الكاية الكبرى فسقط بذلك أحد عشر ضربا من ضرب السالبة
الجزئية صغرى في الكبريات الأربع والسالبة الكاية صغرى في السالبتين
الكاية والجزئية والموجبة الجزئية كبريات والموجبة الكاية صغرى مع
السالبة الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكاية
والجزئية والسالبة الجزئية كبريات (قوله) وتفصيل ذلك أي المذكور من
الضروب المنتجة للاشكال الأربعة (قوله) ان كانت الشمس طالعة الخ
من الشكل الأول لأن المكررتين في الصغرى مقدم في الكبرى ويأتي
فيه الشكل الثاني بكون المكررتين اليافهما متحوكلا كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود فينتج ليس
البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما ففهما

ومن الثالث ستة ومن
الرابع ثمانية عند التأخرين
وخمسة عند المتقدمين
وعليه ابن الحارث
وتفصيل ذلك وأما
واقامة البرهان عليه يطلب
من المطولات (والقياس
الاقتراضي بتركب اتما من
الجليتين كما مر) في قولنا
كل جسم مؤلف وكل مؤلف
محدث (واتما من) الشرطيتين
(المتصلتين كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار
موجود وان كان النهار
موجودا فالارض مضيئة
يفتح ان كانت الشمس طالعة
فالارض مضيئة

واتمامن) الشرطيتين (المتفصلتين كقولنا كل عدد) فهو (امازوج) وهو المنقسم بمساويين (أو فرد) وهو
 ما ليس كذلك (وكل زوج امازوج الزوج) وهو ما يتركب من ضرب زوج في زوج (أو زوج الفرد) وهو
 ما يتركب من ضرب زوج في فرد وفسره بعضهم * (١٠٨) * بما لو قسم قسمة واحدة لانتهت

قسمته الى عدد فرد غير
 الواحد كسبعة وعشرة
 (ينتج كل عددا ما فرد أو
 زوج الزوج أو زوج
 الفرد) وبقي زوج الزوج
 والفرد وهو ما انقسم أكثر
 من مرة وانتهى تصفيفه
 الى عدد فرد ليس بواحد
 كاثني عشر اذ كل من نصفها
 ستة وهي زوج وكل من
 نصف الستة ثلاثة وهي فرد
 فهذا متركب من القسمين
 قبله لانه من حيث انه انقسم
 نصفين كل نصف منهما زوج
 أشبه زوج الزوج ومن
 حيث انه وصل به التقسيم
 الى عدد فرد غير الواحد
 أشبه زوج الفرد (أو من
 حلية ومتصلة) سواء كانت
 الحلية صغرى والمتصلة
 كبرى أم بالعكس وهو
 المطبوع منهما (كقولنا
 كلما كان هذا انسانا فهو
 حيوان وكل حيوان جسم
 ينتج كلما كان هذا انسانا

فحولا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة
 فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة
 والرابع بكونه مقدما في الصغرى تاليا في الكبرى فحولا كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد
 يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله) واتمامن المتفصلتين
 تأتي فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المقدم تاليا في الصغرى مقدم
 في الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم في الصغرى تال في الكبرى
 (قوله) المنقسم جنس شغل الزوج والفرد (قوله) بمساويين أي صحيحين
 فصل مخرج الفرد (قوله) متركب من ضرب زوج في زوج كالاربعة
 والثمانية (قوله) من ضرب زوج في فرد كسبعة وعشرة (قوله) أكثر من مرة
 فصل مخرج زوج الفرد (قوله) ليس بواحد احترز به عن الاربعة فانها
 زوج زوج فقط (قوله) كاثني عشر بحث فيه بأنه حصل من ضرب زوج
 في زوج ستة في اثنين فدخل في زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن مراده
 بقوله فيما تقدم من ضرب زوج في زوج أي فقط (قوله) واتمامن حلية
 ومتصلة شرط اتساجه ايجاب المتصلة ولزوميتها ونتيجة متصلة مقدمها
 مقدم المتصلة وتاليا نتيجة تأليف من تالي المتصلة والحلية (قوله) بالعكس
 أي المتصلة صغرى والحلية كبرى (قوله) المطبوع أي الموافق للطبع
 بشرط اشتراك المتقدمين في تالي المتصلة كما في مثال المصنف ولذا مثل به
 المصنف هنا وفيما يأتي ومثال كون الحلية صغرى كل انسان حيوان وكلما
 كان الشيء حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذي متصلته
 صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة مميز عن تاليا بحسب المفهوم لان المقدم
 ملزوم والتالي لازم فيقدم الا قول لوافق الوضع الطبع (قوله) فنتيجة
 الح تقريب على قول المصنف ينتج كل عددا ما فرد أو منقسم بمساويين
 (قوله) هذا أي القياس المؤلف من متصلة صغرى وحلية كبرى (قوله)

فهو جسم واتمامن حلية ومتصلة) سواء كانت الحلية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس
 (كقولنا كل عددا ما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عددا ما فرد أو منقسم
 بمساويين) فنتيجة هذا متصلة

مانعة خلواى وجمع أيضا فهي حقيقية (قوله) مما لم يشارك بفتح الراء
 أى الطرف الذى لم تشارك الحلية الشرطية فيه وهو فرد فى مثال المصنف
 (قوله) التأليف أى القياس المؤلف (قوله) مما يشارك بفتح الراء أى
 الطرف الذى شاركت الحلية الشرطية فيه وهو زوج فى مثال المصنف
 (قوله) ومن الحلية ونظم القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج
 منقسم بتساويين ينتج هذا منقسم بتساويين فتركب المنفصلة من فرد ومن
 هذه النتيجة هكذا كل عدد اثنان فرد أو منقسم بتساويين (قوله) فيه أى
 القياس المؤلف من منفصلة صغيرة وحلية كبرى (قوله) الانفصال
 أى المنفصلة (قوله) كل ج اقام الخ أى كل كلمة اما اسم واما فعل واما
 حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل حرف قول مفرد ينتج كل
 كلمة قول مفرد مثلا (قوله) المقسم بفتح السين لاشتماله على أقسام متعددة
 وهذا ان اتحدت نتيجة الأقسام الموافقة من الحليات وأجزاء المنفصلة كما
 فى المثال المتقدم وشرطه كون المنفصلة كلية مانعة خلوة فقط أو حقيقية لانه
 لا بد من صدق أحد أجزاء المنفصلة والحليات صادقة فى نفس الامر فأى
 جزء من أجزاء المنفصلة فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحليات وينتج
 النتيجة المطلوبة وهي فى هذا المثال حلية وهي كل كلمة قول مفرد وأما ان
 كانت نتائج الأقسام الموافقة من ذلك مختلفة فتكون المنفصلة مانعة خلوة
 نحو كل ذى امتداد اقام جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات
 وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى امتداد
 اقام منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهي منفصلة لاختلاف
 محمول الحليات أفاده الدلجى وفى حاشية أخرى وهو قيمان لان الحليات
 فيه اتم بعدد أجزاء المنفصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حلية وجزء
 من المنفصلة قياس ويصكون الاصغر والا كبر مثله فى كل قياس آخر
 والاوسط مخالف له وتكون النتيجة حلية هي بعينها نتيجة الحلية الاولى مع
 ما شاركها من أجزاء المنفصلة وشرط اتساع كون المنفصلة موجبة مانعة
 خلوة أو حقيقية والقسم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله المصنف
 بالحروف ومعناه مثلا كل جسم اتم حيوان واما نبات واما معدن واما كل

مانعة خلوة من كسرة عالم
 يشارك ومن نتيجة التأليف
 الحاصل مما يشارك ومن
 الحلية وقد تتعدد دقة
 الحليات بتعدد أجزاء
 الانفصال كقولنا كل ج
 اقام واما د واما ه وكل
 ب ط وكل د ط وكل ه ط
 ينتج كل ج ط فنتيجة هذا
 حلية ويسمى القياس
 المقسم (أو من منفصلة
 ومنفصلة) سواء

كانت المتصلة صغرى
والمتصلة كبرى أم
بالعكس (كقولنا كلما كان
هذا انسانا فهو حيوان وكل
حيوان فهو اما ابيض أو
أسود ينتج كلما كان هذا
انسانا فهو اما ابيض أو
أسود) واعلم أن الاشتراك
الواقع بين الشرطيتين اما
في جزء تام وهو المقدم أو
التالي بكمله واما في جزء غير
تام من ذلك فالتام كقولنا
كلما كان اب فيج د دائما
اما ج د أو د فينتج دائما
اما اب أو دز وغير التام
كقولنا كلما كان اب فكل
ج د دائما اما كل د ه
أو ز ينتج كلما كان اب
فاما كل ج ه أو ز وتفصيل
ذلك وبيان شروطه يطلب
من المطولات وشرط الحلية
والمتصلة فيما ذكر لزوميهما
(وأما القياس الاستثنائي)
فبتركيب من مقدمتين

حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم متغير اه
(قوله) كانت المتصلة صغرى والمتصلة كبرى هذا هو المطبوع (قوله)
بين الشرطيتين أي أو بين الشرطية والحلية لان الجزء غير التام لا يخص
الشرطيتين بل يكون في الحلية والشرطية أيضا (قوله) تام أي فيهما
(قوله) وهو أي الجزء التام الذي اشترك فيه المقدمتان (قوله) غير تام
أي فيهما (قوله) من ذلك أي المقدم أو التالي وبقي قسم ثالث وهو ان
يكون المشترك جزائيا في احدى المقدمتين وجزائيا غير تام في الاخرى (قوله)
كلما كان اب أي الشمس طالعة مثلا (قوله) فكل ج د أي الارض
مضيئة (قوله) اما ج د أي الارض مضيئة مثلا (قوله) أو د ز أي
الليل موجود (قوله) ينتج اما اب أي الشمس طالعة (قوله) أو د ز أي
الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الاتساج لانها في المركب
من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجة هي نتيجة لازمهما
المتصلين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل كلما كان
الشيء انسانا كان ناطقا دائما اما أن يكون الشيء ناطقا واما أن يكون
الشيء فرسا فالمتصلة الكبرى يلزمها متصلة وهي كلما كان الشيء ناطقا لم
يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى المتصلة هكذا كلما كان الشيء انسانا
كان ناطقا وكلما كان الشيء ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشيء انسانا
لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلى وأجيب بأن الشارح أخذ
لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها ونتيج
تاليها وهي دائما اما أن يكون الشيء انسانا أو يكون فرسا تقريرا للبتدي
(قوله) وغير التام كقولنا أي في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى
مشتركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم
المنفصلة ومثاله بالمواد كلما كان الشيء حيوانا فكل ناطق انسان
ودائما كل ناطق اما ابيض أو أسود ينتج كلما كان الشيء حيوانا فكل انسان
اما ابيض أو أسود (قوله) لزوميهما انخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو
احدهما وفيه بطل يعلم من المطولات ان كان وصف اللزومية لا يأتي
في الحلية (قوله) وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حملات محضة

مبحث القياس الاستثنائي

وتتعدد فيه الاشكال الاربعه واقسامه خمسة لانه اقسام متصلتين أو منفصلتين أو متصلة ومنفصلة أو حتمية مع احدهما وشروطه ثلاثة الاول كون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية فان كانت احدهما اتفافية فهو عقيم والثاني كون الشرطية موجبة اذ مدلول السالبة رفع للزوم أو العناد فلا يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا رفعه والثالث كليهما أو كليهما وضع أحدهما الطرفين أو رفعه اذ لو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أو حال آخر فلا يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت اللزوم وان لم يصرح بالكليّة (قوله) احدهما شرطية أي وهي ما قبل ~~لكن~~ والاخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة عشر ضربا لان الشرطية اتمة متصلة أو حقيقية أو ممانعة جمع أو ممانعة خلو فلهذه أربعة وفي كل الاستثناء اتم العين المقدم أو نقيضه أو لعين التالي أو نقيضه منها ستة عقيمة استثناء نقيض المقدم أو عين التالي في المتصلة أو نقيض كل منهما في ممانعة الجمع أو عين كل منهما في ممانعة الخلو وعشرة منتجة استثناء عين أو نقيض أحدهما في الحقيقية وعين أحدهما في ممانعة الجمع ونقيض أحدهما في ممانعة الخلو وعين المقدم ونقيض التالي في المتصلة (قوله) أحد جزئها أي المقدم أو التالي (قوله) أو رفعه أي أحد جزئها مقدماتا كان أو تاليا (قوله) يلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه راجعا للوضع وللرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تاليها ووضع مقدم الحقيقية وممانعة الجمع ينتج رفع تاليها ورفع تالي المتصلة ينتج رفع مقدمها ورفع أحد جزئي الحقيقية وممانعة الخلو ينتج وضع الآخر (قوله) الموضوع أي المذكورة (قوله) فيه أي القياس الاستثنائي (قوله) والا أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي (قوله) اللازم أي التالي (قوله) عن اللزوم أي المقدم (قوله) اللزوم أي كون التالي لازما للمقدم وببحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ما تقدم في تعريف القياس فالأولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أنتج عين تاليها واذا استثنى نقيض التالي منها أنتج

احدهما شرطية والاخرى
وضع أحد جزئها أي اثباته
أو رفعه أي نفيه يلزم وضع
الجزء الآخر أو رفعه
(فالشرطية الموضوعية فيه ان
كانت متصلة فاستثناء عين
المقدم ينتج عين التالي)
واللازم انفسا كالملازم عن
الملازم فيطردم اللزوم
(كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لا كنه
انسان فهو حيوان)

فلا ينتج استثناء عن التالي عن المقدم اذ لا يلزم * (١١٢) من وجود اللازم وجود الملزوم

نقيض المقدم منها (قوله) فلا ينتج استثناء عن التالي عن المقدم بيان
لفهوم المقدم في قول المصنف فاستثناء عن المقدم الخ (قوله) اذ لا يلزم
من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم أعم من الملزوم
ولا يلزم من وجود الأعم وجود الأخص كالإنسان الملزوم للحيوان فيلزم من
وجود الإنسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الإنسان
(قوله) وجود الملزوم أي المقدم (قوله) بدون اللازم أي التالي (قوله)
فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي بيان لفهوم التالي في قول
المصنف واستثناء نقيض التالي الخ (قوله) اذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم
اللازم أي لجواز كون الملزوم أخص من اللازم ولا يلزم من عدم الأخص
عدم الأعم والحاصل أنه يلزم من اثبات عين المقدم اثبات عين التالي
ولا عكس ويلزم من اثبات نقيض التالي اثبات نقيض المقدم ولا عكس
فللمتصلة أربعة أضرب ضربان متجانسان وضربان عقيمان (قوله) وإيجاب
الشرطية فيه الظاهر في محل الضمير أي لأن معنى السالبة نفى الملزوم بين
الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله)
وكليتها اذ لو كانت جزئية لفادت أن الملزوم في بعض الزمن وهذا لا يستلزم
اللزوم في غيره فلا يلزم من الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع في غيره القطب
في شرح التسمية وثالثها أحد أمرين إما كاية الشرطية أو كاية الاستثنائية
أي كاية الوضع أو الرفع فانه لو اتفق الأمران احتمل أن يكون الملزوم أو
العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات
أحد جزئي الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو انتفاؤه اللهم إلا إذا كان وقت
الاتصال أو الانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعهما فان
القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو أن قدم زيد وقت الظهر مع عمر وأكرمه
لكنه قدم مع عمر وفي ذلك الوقت فأكرمه والمراد بكلمة الاستثناء
ليس تحققة في جميع الأزمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع
المقدم (قوله) حقيقة أي مانعة جمع وخلقو معاً مركبة من نقيضين أو
من شيء ومساوي نقيضه (قوله) وأما مانعة الخلو أي فقط بيان لبعض

(واستثناء نقيض التالي
ينتج نقيض المقدم) واللازم
وجود الملزوم بدون اللازم
فيطل الملزوم (كقولنا إن
كان هذا إنساناً فهو حيوان
لكنه ليس بحيوان فلا يكون
إنساناً) فلا ينتج استثناء
نقيض المقدم نقيض التالي
اذ لا يلزم من عدم الملزوم
عدم اللازم وشرط اتساق
المتصلة لزوميتها وإيجاب
الشرطية وكليتها أو كاية
الاستثناء (وإن كانت)
أي الشرطية الموسوعة في
الاستثناء (منفصلة)
حقيقية (فاستثناء عن أحد
الجزأين) مقدماً كان أو
تالياً (ينتج نقيض التالي)
أي الآخر لا متساع الجمع
بينهما كقولنا العددان
زوج أو فرد لكنه زوج
ينتج أنه ليس بفرد أو لكنه
فرد ينتج أنه ليس بزوج
(واستثناء نقيض أحدهما
ينتج عن التالي) أي الآخر
لا متساع رفعهما كقولنا
في هذا المثال لكنه ليس

زوج ينتج أنه فرد أو لكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج وأما مانعة الخلو وهي المركبة من قضيتين مفهوم

كل منهما أعم من نقيض الاخرى فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عن الآخر لامتناع الخلوعنهما واستثناء
العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما * (١١٣) * على الصدق كقولنا هذا الشئ اما لا شجر أو لا حجر

لكنه شجر فهو لا حجر أو
لكنه حجر فهو لا شجر
بمخلاف الكنه لا شجر أو
لكنه لا حجر أو اما مانعة
الجمع وهي المركبة من
قضيتين كل منهما أخص
من نقيض الاخرى فاستثناء
أحد الطرفين ينتج نقيض
الآخر لامتناع اجتماعهما
على الصدق واستثناء النقيض
لا ينتج لاحتمال اجتماعهما
على الكذب كقولنا هذا
الشئ اما شجر أو حجر لكنه
شجر فهو لا حجر أو لكنه
حجر فهو لا شجر بخلاف
لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر
* (البرهان) *

(وهو قياس مؤلف من
مقدمات يقينية) وقوله
(لا تاج يقينيات) ذكره
نكحيم لا لاجزاء حدث
البرهان لانه علة غائبة له
واليقين اعتقاد أن الشئ
كذا مع اعتقاد أنه لا يكون
الا كذا مع مطابقة للواقع
وامتناع تغيره والبرهان

مفهوم قوله حقيقية (قوله) — كل منهما أعم من نقيض الاخرى نحو
هذا اما لا شجر واما لا حجر فلا شجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو
نقيض لا حجر ولا حجر يشمل الحيوان والشجر الذي هو نقيض لا شجر
فكل من لا شجر ولا حجر أعم من نقيض الآخر ونحو زيدا اما في البحر
واما أن لا يغرق فنقيض لا يغرق يغرق والكون في البحر يشمل ويشمل
السلامة من الغرق بنحو سفينة أو عوم ونقيض في البحر ليس في البحر
ونفي الغرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما أعم من نقيض الآخر
ويلزم من نفي الاعم نفي الاخص فيلزم من انتفاء النقيضين وهو
محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر (قوله) لامتناع الخلوعنهما
لاستلزامه الخلوعن النقيضين (قوله) واستثناء العين أي عين أحدهما
(قوله) لا ينتج ضررهما أربعة اثنان متجانان واثنان عقيمان (قوله) لامتناع
اجتماعهما على الصدق أي لاستلزامه اجتماع النقيضين على الصدق إذ
يلزم من صدق الاخص صدق الاعم فلو صدقاهما لصدق كل منهما مع صدق
نقيضه وهو محال (قوله) لاحتمال اجتماعهما على الكذب اذ لا يلزم
ذلك كذب النقيضين اذ لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم (قوله)
اما شجر أو حجر فنقيض شجر لا شجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا
ونقيض حجر لا حجر وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان (قوله) لكنه
شجر الخ فله ضربان متجانان وضربان عقيمان (قوله) قياس جنس
شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفطة (قوله) يقينية فصل
مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من
كاه (قوله) اعتقاد أن الشئ كذا جنس شامل اليقين والظن والتقليد
والجهل المركب (قوله) مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا فصل مخرج الظن
(قوله) مع مطابقة للواقع فصل مخرج الجهل المركب (قوله) وامتناع
تغيره أي الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله) لم يكثر اللام والميم
مشددة مع الياء نسبة لام كباقي (قوله) ما كان الحد الاوسط فيه علة

وهو ما كان الحد الاوسط فيه علة

منطق

١٥

قيمان أحدهما إلى

نسبة الاكبر إلى الاصغر

في الذهن والخارج كقولنا
زيد متعفن الاخلاط وكل
متعفن الاخلاط محموم فزيد
محموم فتعفن الاخلاط علة
لثبوت الحمى لزيد في الذهن
والخارج وسمى لما لا فادته
اللمية اي العلة اذ يجاب بها
السؤال بلم كان كذا
والثاني اني وهو ما كان
الحال الوسط علة لذلك
في الذهن لاني الخارج
كقولنا زيد محموم وكل
محموم متعفن الاخلاط
فزيد متعفن الاخلاط
فالحمى علة لثبوت تعفن
الاخلاط لزيد في الذهن
ولست علة له في الخارج
بل الامر بالعكس اذا تعفن
علة للحمى كما مر وسمى انما
لاقتصاره على انية الحكم
اي ثبوته دون لبيته من
قواهم ان الامر كذا فهو
منسوب لان الاول للم
(واليقينيات اقسام) ستة
(أوليات) وهي

لنسبة الاكبر الى الاصغر جنس شمل للمي والاني (قوله) في الذهن
والخارج فصل مخرج الانى (قوله) والثاني اني بكسر الهمزة والنون
مشددا اي منسوب لان السعد في شرح الشمسية الاوسط في البرهان لا بد
أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا فلا يكون البرهان
برهانا عليه ثم لا يخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم في الخارج
أيضا ويسمى برهانا للمي لا فادته اللمية أعني علة الحكم على الاطلاق واما
أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا للمي لا فادته الانية أعني الثبوت في العقل
دون العلة في الوجود والاني ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى
دليلا لنحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والا فلا يسمى باسم خاص نحو
هذه الحمى تشتد غبا فهي محرقة فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق بل
كلاهما معلولان للاصغر وهو المتعفن خارجا (قوله) لاني الخارج خرج به
الملي (قوله) واليقينيات ستة أوليات ظاهر كلام المصنف ان مقدمات
البرهان يجب أن تكون من هذه الست وليس هذا مراده فان مقدماته
قسمان مقدمات أولية ومقدمات ثواني أو فوقها فالاول الضروريات الست
والثواني وما فوقها هي المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف
الا من الضروريات فعنايه أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها
ضروريا أي واجبا سواء كانت ضرورية في نفسها أي نسبتها واجبة أو كانت
ممكنة أي نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أي نسبتها واقعة بالفعل
من غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو
مكتسبة قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن
تكون من الضروريات الست بل قد تكون من المكتسبات المنتهية اليها
ففراد المصنف ان القياس الذي مواده الاول من الضروريات الست سواء
كانت مقدماته ضروريتين أو مكتسبتين أو مختلفتين يسمى برهانا وما يقال
ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فعنايه أنه لا يتألف الا من قضايا
يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة
أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من
يقينيات لا فادة اليقين اه (قوله) أوليات بفتح الهمزة والواو وكسر

اللام مثقلا (قوله) ما يحكم العقل فيه جنس يشمل الاقسام الستة وغيرها
 (قوله) بمجرد تصور طرفيه فصل يخرج ماسوى المعرف والمراد بالطرفين
 الموضوع والمحمول في الجملة والمقدم والتالى في الشرطية وسواء كان تصور
 الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان
 وقد يتوقف العقل في الحكم الاولى بعد تصور طرفيه لعارض كنفصان
 الغريزة كحال الصبيان والبله أو تدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات
 كحال بعض العوام والجهال فلا يخرجها ذلك عن كونها اوليات (قوله)
 ما لا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك أى تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله)
 بل يحتاج الى المشاهدة بالحس خرج به التجربات وما يلها (قوله) فان كان
 الحس ظاهرا أى كالبصر والسمع واللمس (قوله) وان كان بالحناس جعل
 الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات كما فى الشمسية ومنهم
 من جعل الحسيات قسمين مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات
 والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطنى مثلا
 لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع بأنه مؤلم فعقلى
 استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس
 الظاهر كاللمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بأنها
 حارة فحكم عقلى مركب من الحس والعقل لا حسى مجرد ولا تقوم حجة
 على الغير بالحس الا اذا شارك فى احساس الشئ اذ انكاره حينئذ مكابرة
 والحواس الباطنة خمس ولهائى ثلاث بطون فى الرأس البطن الاول فى
 مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك فى قوله شأنه حفظ ما أدركته
 الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم العسل ورائحة العود حال غيبتهما
 والثانية الخيال فى آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزاة
 له البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهى المتصرفه التى شأنها التحليل
 والتركيب لا صور والمعانى كتصورها جبل ياقوت وبجرز ثقب وبدناب رأسين
 أو بلارأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملتها الواهمة
 سميت مخيلة البطن الثالثة فى أولها الواهمة التى شأنها ادراك المعانى
 الجزئية كصدقة زيد وعداوة الذئب وفى آخرها الحافظة التى شأنها حفظ

ما يحكم فيه العقل بمجرد
 تصور طرفيه (كقولنا
 الواحد نصف الاثنين
 والكل أعظم من الجزء)
 والسواد والياض
 لا يجتمعان ومشاهدات وهى
 ما لا يحكم فيه العقل بمجرد
 ذلك بل يحتاج الى المشاهدة
 بالحس فان كان الحس
 ظاهرا فتسمى حسيات
 (كقولنا الشمس مشرقة
 والنار محترقة) وان كان
 بالحناس فوجدانيات كقولنا
 ان لنا جوعا وغضبا
 (ومجربان) وهى ما يحتاج
 العقل فى خزم الحكم فيه

ما أدركته هذه الحواس (قوله) الى تكرار المشاهدة مخرج الاقليات
والشاهدات والحدسيات وما يلزمها وتفيد المجربات اليقين بواسطة قياس خفي
وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لا بد له من سبب ومتى وجد السبب وجد
سببه فبينا وهي قسمان خاصة بنحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة بنحو
الخرمسكر فان قيل هذا استقراره فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات
ووجودها على نمط واحد قلت كونه استقراره ممنوع لاننا لم نستدل بمجرد تتبع
الجزئيات بل بان تكرار الشيء على نمط واحد لا بد له من سبب وهذا امر عقلي
سلمنا أنه استقراره فالفرق ان المجربات معها قياس آخر خفي والاستقرار
لا قياس معه البتة (قوله) السقمونيا ثبت يستخرج من تجاوز فيه شيء رطب
ويجفف مضاد للعدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصلح الاشياء
العطرة كاللؤلؤ والزنجبيل مقدار ست شعيرات منه الى عشرين شعيرة
يسهل المرة الصفراء (قوله) بحسب أي خزر وتخمين قوى مخرج لبقا
اليقينيات (قوله) مفيد للعلم أي دفعة بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريج
ولذا اختلف الناس فيه بطا وسرعة (قوله) تشكلاته أي صورته وهيئته
(قوله) النورية أي النسوبة للنور نسبة جزئي اكابه (قوله) بحسب قربه أي
القمر صلة اختلاف أي وبحسب انخسافه بحيلولة الارض بينهما (قوله)
وبعد عنها أي انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتتها وكلما بعد
عنها زاد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنها كرويان كسائر الاشياء وان
الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات مقبلها وانها في الفلك الرابع
وهو في الاول وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كانه نورها لصقائه دائما
فاذا مسامتتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شيء وذلك في آخر
ليلة من الشهر فاذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه النير جزء يسير
وذلك في أول ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد ما يرى منه الى أن يبلغ غاية بعده
عنها ويقابلها فيرى نصفه النير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالبا ثم كلما قرب
منها نقص ما يرى من نصفه النير حتى يسامتها فلا يرى منه شيء (قوله) بينها
أي الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات في تكرار المشاهدة
ومطابقة القياس الخفي الا أن السبب في المجربات معلوم السبب مجهول

الى تكرار المشاهدة مرة
بعد أخرى (كقولنا
السقمونيا تسهل الصفراء
وحدسيات) وهي ما يحكم
فيه العقل بحسب مفيد
للعلم (كقولنا نور القمر
مستفاد من نور الشمس)
لا اختلاف تشكلاته
النورية بحسب قربه من
الشمس وبعده عنها وافرقت
بينها وبين المجربات بانها
واقعة بغير اختيار بخلاف
المجربات والحدس

المساهية وفي الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدس
لا بالفكر والالكان كسبيا القراني الفرق ان التجربات تحتاج الى نظر
بخلاف الحدسيات فان قيل هل المسلك عطر أم لا قلت هو عطر أو هل اليمونة
حامضة أم لا قلت حامضة بلا احتياج الى نظر ولذا تقول السقمونية اسم
وان لم ترها بخلاف الحدس فانه يتوقف على النظر عند الحكم فان قيل هل
هذا الدرهم جيد أم لا قلت أرنيه واحتياج الحدس الى النظر غالبي وقد
لا يحتاج اليه كاحساس أعشى برشاش حول انا فيه ما فانه يحكم بأنه من ماء
ذلك الانا بالحدس من غير نظر (قوله) سرعة الانتقال الخ فيه تسامح لان
الانتقال في الحدس دفني قال قلا أحمد الحدس سنوح المبادئ والمطالب
للذهن دفعة وحقيقته ان تسبح المبادئ المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب
والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركة مبتدأها المطالب
ومتتهاها المبادئ فرجما تنقطع ورجما تنمادي الى المبادئ وبعد ما تنمادي
اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادئ الى المطالب فالفكر ذو حركات
تدرجية ويمكن الانتقال الذي فيه بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه أصلا
وكانهم لم يهتوا الانتقال الذي فيه حركة لا مدني ولا شيء من الحركة يدفي
لوجوب كونها تدرجية والتجربات والحدسيات لا يحتاج بها على الغير لجواز
ان لا يكون له شيء منهما (قوله) بواسطة السماع اضافة للبيان فصل مخرج
لباقى اليقينيات (قوله) عن جمع الخ اختلاف هل يشترط في الطبقة التي
حضرت الواقعة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو بأحدى
الحواس الخمس فالسعد اعتبره مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط
فعلى هذا الخلاف الجماعة المتخبرون بالتشعاق القمري يسمى خبرهم تواترا
مطلقا عند البعد وأما عند غير مفاهد الجماعة الذين شاهدوا يسمى خبرهم
تواترا وأما من شاهد ذلك خبره من قبل المشاهدة ان لا يشترط في الجمع عند
معين على الاصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال
ولا يحتاج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله) ونضاي
قياساتها معها وتسمى فطريات وقضايافطرية والمحققون على انها ليست
من الضروريات بل هي كسببية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يغيب

سرعة الانتقال من المبادئ
الى المطالب (ومتواترات)
وهي ما يحكم فيه العقل
بواسطة السماع من جمع
يؤمن تواترهم على
الكذب (كقولنا نحمد
صلى الله عليه وسلم لم ادعي
النبوة وظهرت المعجزة
على يده وقضايافطرياتها
معها) وهي ما يحكم فيه
العقل

بواسطة لا تغيب عن الذهن
عند تصور الطرفين
(كقولنا الاربعة زوج
بسبب وسط حاضر
في الذهن وهو الانقسام
بمتساويين) والوسط
ما يقرن بقولنا لانه كقولنا
بعد الاربعة زوج لانها
منقسمة بمتساويين وكل
منقسم بمتساويين زوج
فهذا الوسط متصور
في الذهن عند تصور
الاربعة زوجا ثم أخذ
في بيان غير اليقينيات
فقال (والجدل هو قياس
مؤلف من مقدمات
مشهورة أو مسلمة) عند
الناس او عند الخصمين
كقولنا العدل حسن والظلم
قيح ومراعاة الضعفاء
محمودة وكشف العورة
مذموم والغرض منه الزام
الخصم واقناع من هو قاصر
عن ادراك مقدمات البرهان
(والخطابة هو قياس مؤلف
من مقدمات مقبولة من
شخص

عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكانها لا تحتاج الى ذلك
البرهان (قوله) بواسطة لا تغيب الخ مخرج لبقا في اليقينيات أي بسبب
قياس متوسط بين الاصغر والا كبر (قوله) الطرفين أي الاصغر والا كبر
(قوله) لانها تنقسم الخ مقول القول (قوله) قياس جنس (قوله) مشهورة
فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمغالطة وسبب شهرتها اشتغالها
على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة طباعهم نحو مراعاة
الضعفاء محمودة أو حمايتهم وأنفهم نحو كشف العورة مذموم أو انفعالهم
من العادات كالاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لا عبادهم عدمه
وعدم استقباحه عند غيرهم لا عبادهم إياه أو ورد الشرع بها كالأحكام
الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تشبه بالأقليات ويفرق بينهما حيث ثبأت
الإنسان لو فرض نفسه خالية من جميع الأمور سوى عقله لحكم بالأقليات
دون المشهورات وبأنها تكون كاذبة أيضا والأقليات لا تكون الا صادقة
(قوله) مسلمة أي بين الخصمين ويبنى عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما
بينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمسية المسلمات
فهى القضايا يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه لينى عليها الكلام
أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات
والمسلمات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو
قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وإن كانت في الواقع يقينية بل أولية
والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعترف به الانتاج
بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان
فانه لا يكون الا قياسا (قوله) والغرض منه الزام الخصم الخ قال السعد
في شرح الشمسية الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان
والزام الخصم فالجدل قد يكون مجيها حاقظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يصير
ملزا وما وقد يكون سائلا مغترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه انه يلزم خصمه
(قوله) والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ ظاهر صنيع
المصنف ان الخطابة مغايرة للعدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة
تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسا جدلا وخطابة والمظنونة تكون

مسألة عند الخصم إلا أن يقال قيد الحيثية معتبر في التعريف والمعنى أن
الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها
مقبولة أو مظنونة فلا ينافي أنها تكون مسألة أو مشهورة أيضا قال السعد
بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجريبات الأكثرية
والتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذي تؤخذ مقدماته من
حيث أنها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اه وظاهر كلام المصنف
والسعد أنها لا تكون الا قياسا والحق أنها تكون استقراء أو تمثيلا
أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كوجبتين في الشكل الثاني بشرط
لمن اتجاها وغايتها الاقناع والترغيب فيما ينفع والتنفير عما يضر (قوله)
معتقد فيه أي لسبب ما سماوى كالمعجزات والكرامات أو اختصاصه
بمزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على
خلقه تعالى (قوله) أو مظنونة أي معتقد فيها اعتقاد راجح وقضية
العطف ان المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد
تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من نبي إلا أن يقال
قيد الحيثية معتبر كما تقدم السعد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى احد
كلامثال السائرة (قوله) تنبسط منها النفس أو تنقبض أي تتسع
وتشرح للرغبة فيه أو تضيق عنه وتنفر منه فالغرض منه انفعال النفس
ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ الفعل أو تركه أو
رضى أو سخط ولذا يفيد في بعض الحروب والاستعطاف مالا يفيد غيره فان
الناس أطوع للخيال منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفي الخبر ان من
السان لسحرا أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب ومن الشعر الحكمة
والحكمة شأنها رغبة النفوس فيما أواميلها لها (قوله) يا قوتة أي حمراء
كالياقوت (قوله) سبالة أي سريعة السيلان والجريان في الخلق لرقتها
(قوله) مرة بكسر الميم وشدة الراء أي ماء مر أصفر (قوله) مهووعة بضم
ففتح فكسر مثقلا أي مقبضة (قوله) في ذلك أي الترفيب والترهيب
(قوله) أن يكون الشعر على وزن كقوله

تقول هذا مجاز النحل تمدحه * وان دحمت فقل في الزناير

معتقد فيه) كما هو
معروف (أو) مقدمات
(مظنونة) كقولنا فلان
يطوف بالليل وكل من
يطوف بالليل سارق
والغرض منها ترغيب
الناس فيما ينفعهم من أمور
معاشهم ومعادهم كما
تفعله الخطيباء والوعاظ
(والشعر قياس مؤلف من
مقدمات تنبسط منها النفس
أو تنقبض) كما اذا قيل الخمر
يا قوتة سبالة انبسطت
النفس ورغبت في شربها
واذا قيل العسل مرة
مهووعة انقبضت النفس
ونفرت عنه والغرض منه
انفعال النفس بالترغيب
والترهيب قال العلامة
الرازي ويزيد في ذلك أن
يكون الشعر على وزن أو
بشد بصوت

مبحث المغالطة

مدح وذم وذات الشيء واحدة * ان الانسان يرى الظلماء كالنور
والقدماء لم يعتبروا في الشعر الا التحيل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا
أيضا (قوله) طيب أي حسن جميل (قوله) المغالطة مفاعلة من
الغلط أي الخطأ في قول أوفعل والغرض منها إيقاع الخصم في الغلط بما
يشبه الصواب وليس به وابل ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق
المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان
وحده حيوان وهو باطل ويبان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب
مشتمل على قضيتين احدهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس
بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب
يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والتساعده ضم كل
واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وهكذا
كاتب حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب
حيوان وهذا عقيم لعدم استحباب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام
مقدمة واحدة والمغالطة لا تفيد بذاتها بل بشبهها بالحق ولولا قصور التمييز
لاتم لها صناعة (قوله) قياس جنس شمل المغالطة وباقي أنواع القياس
(قوله) شبهة بالحق الخ فصل مخرج باقي أقسام القياس فلا تكون
مقدماتها حقا بل شبهة به اما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث
المعنى السعد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة
للاولييات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة
بالمشهورات معنى فمادة المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا
قصور التمييز لانت لها صناعة (قوله) وهمية كاذبة قال السعد في شرح
الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان في غير المحسوسات
قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلا لا يتناهى كما يحكم على كل
جسم بأنه متميز لا ذرا كذا ان كل جسم مشاهد محسوس متميز ولولا دفع العقل
والشرع لكانت من الاولييات واحترز بقوله في غير المحسوسات عن أحكام
الوهم في المحسوسات فان العقل يصدقها واما في المعقولات الصرفة فهي
كاذبة بذاتها لا يساعد العقل في مقدمات بيئة الانتساج وينازعه في نتائجها

(طيب والمغالطة قياس مؤلف
من مقدمات كاذبة شبيهة
بالحق أو المشهور أو من
مقدمات وهمية كاذبة)

ولا يقبلها نحو الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه فالعقل يحكم
بأن الميت لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم * تنبيه * أحكام الوهم أكثر
وأشهر من أحكام العقل لأنها أقرب إلى المحسوسات وأوقع في الضعائر
(قوله) وهي أي المغالطة (قوله) بتسميها أي المؤلف من شبهة بالحق
أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله) لا تفيد يقينا ولا ظنا السعد
والغرض منها أسكات الخصم وتغليظه وأقوى منافعها الاحتراز عنها
عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه
(قوله) ولها أي المغالطة (قوله) أنواع ظاهرة منها متباعدة وكلام
السعد يفيد أنها متحدة الذات مختلفة بالاعتبار قال السعد المفيد للتصديق
الجازم غير الحق هو السفسطة وللتصديق الجازم الذي لا يعتبر فيه كونه
حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهما تحت قسم واحد
وهي المغالطة (قوله) بذلك أي المذكور من الشبهة بالحق الخ (قوله) حكيم
أي عالم بالحكمة الطبيعية أو الالهية (قوله) سوفسطا أي منسوبا
لسوفسطا وهي الحكمة المموهة والعلم المزخرف لأن معنى سوف العلم
ومعنى اسطامز خرف وباطل وغلط (قوله) مشاغبا أي مهيجا للشر (قوله)
عماريا أي مجادا لا يقال مررت الفرس استخرجت جريه وكل من المتحارين
يستخرج كلام الآخر برهان الدين المغالطة مشتركة بين القياس
المذكور وممكنه (قوله) ومنها أي المغالطة (قوله) يشغل فكره أي
ليقل ادراكه وفهمه فيغلبه ويظهر عليه (قوله) الخارجية لكونها
بأجنبي خارج عن المتكلم فيه (قوله) لقصد فاعله الخ علة لقوله أقبح (قوله)
أكثر استعمالا الخ خبر هو (قوله) بالقوانين أي للمباحثة نعم هذا النوع
كالسم الذي يداوى به الامراض الخبيثة المزمنة في الاجساد القبيحة
فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين
ولم يقدر عليه الا به كواقع للقاضي الباقلاني حين اقباله لمجلس المناظرة
وقبه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسمعه
القاضي فلما جلس أقبل عليهم قائلا انا أرسلنا الشياطين على الكافرين

وهي تسميها لا تفيد يقينا ولا
ظنا بل مجرد الشك والشبهة
الكاذبة ولها أنواع بحسب
استعمالها وما يستعملها
فيهم فن أوهم بذلك العوام أنه
حكيم مستنبط للبراهين
يسمى سوفسطا أي ومن نصب
نفسه للجدال وخداع أهل
التحقيق والتشويش عليهم
بذلك يسمى مشاغبا مماريا
ومنها نوع يستعمله الجهلة
وهو أن يغيب أحد
الخصمين الآخر بكلام يشغل
فكره ويغضبه كأن يسيبه
أو يعيب كلامه أو يظهر له
عيبا يعرفه فيه أو يقطع
كلامه أو يغرب عليه
بعبارة غير مألوفة أو يخرج
به عن محل النزاع ويسمى
هذا النوع المغالطة
الخارجية وهو مع أنه أقبح
أنواع المغالطة لقصد فاعله
إذا خصه وإيهام العوام
أنه قهره وأسكنه أكثر
استعمالا في زماننا لعدم
معرفة غالب أهله بالقوانين
ومحبته الغلبة وعدم
اعترافهم بالحق والغلط أتما

من جهة الصورة كقولنا
في صورة فرس منقوشة
على جدار أو غيره هذه
فرس وكل فرس صهاال ينتج
هذه الصورة صهاال وسبب
الغلط فيه اشتباه الفرس
المجازي الذي هو محمول
الصغرى بالحقيقي الذي هو
موضوع الكبرى واتما من
جهة المعنى كقولنا كل
انسان وفرس انسان وكل
انسان وفرس فرس ينتج
بعض الانسان فرس وسبب
الغلط فيه أن موضوع
المقدمتين غير موجودا
ليس لهما وجود يصدق
عليه أنه انسان وفرس
وكقولنا كل انسان بشر
وكل بشر صهاال ينتج كل
انسان صهاال وسبب الغلط
فيه تماقيه من المصادر على
المطلوب

تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذي نقرأه فن
الاصول معرضا بأن السائل لا يفرق بينه وبين غيره ليغيظه فقال له السائل
لم يلتبس على بعلم التوراة معرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم
متغنتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى
بينهما في وجهه فتحك الحاضرون وأخفهم ومن ذلك قول بعضهم التنية عرض
لا يبقى زمانين فكيف يطلب استشعارها من أول العمل لآخره فقال له تالله
انك لفي ضلالك القديم معرضا بأنه حديث اسلام (قوله) من جهة الصورة
أي عدم شرط الانتاج ككون صغرى الشكل الاول سالبية أو كبراه
جزئية أو عدم تكرار الحد الاوسط فيه أي واما من جهة المادة بأن تكون
المقدمتان أو احدهما كاذبة شبيهة بالحق (قوله) هذا الفرس صهاال
أي وهذا باطل محال فان أريد بالفرس في الصغرى الصورة فالقياس فاسد
من جهة صورته لعدم تكرار الحد الاوسط فيه وان أريد به فيها الفرس
الحقيقي ففساده من جهة مادته لكذب صغراه (قوله) كل انسان وفرس
انسان الخ هذه شبيهة بالقضية الصادقة نحو كل حيوان ناطق حيوان التي
هي أولية لان كل من تصور الكل والجزء جزم بأن الجزء لازم لكاه فوضع
كل من القضيتين كل وله أجزاء ولما كان موضوع القضية الاولى وهو
الانسان والفرس غير صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف
الكل الذي هو موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت
صادقة (قوله) بعض الانسان فرس أي لان المثال المسذكور من الشكل
الثالث لوضع الاوسط في المقدمتين ويرد الاول بعكس الصغرى وهي
موجبة كلية فعكسها موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان
وفرس وكل انسان وفرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولا خلل
في القياس من جهة صورته لان صغراه موجبة واحدة مقدمته كلية
وتكرر فيه الاوسط موضوعا فمما خلفه من جهة معناه (قوله) من
المصادر على المطلوب أي جعل الاوسط نفس الاصغر كثال الشارح
أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر
ناطق فالنتيجة في الاول عين الكبرى وفي الثاني عين الصغرى بيان لما

(قوله) لما مر صلة لاقتضاء المصادرة الغلط (قوله) من تعريف أى فيه (قوله) ان النتيجة الخ بيان لما (قوله) وهى أى النتيجة (قوله) هنا أى قوله كل انسان بشر الخ (قوله) احدى المقدمتين أى الكبرى وهى كل بشر هذا (قوله) لمرادفة الانسان الخ صلة لقوله عين احدى المقدمتين (قوله) الاستقراء الناقص تقدم انه والتمثيل خرجا من تعريف القياس بقوله لزم منها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص كل حيوان اما انسان أو فرس أو حمار وكل انسان يحرك فكذلك الاسفل عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك وهى كاذبة لكذب الصغرى لان الحيوان ليس محصورا في المذكورات فقد يكون من أفراد الخارجية عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكرنا ان التماسح يحرك فكذلك الاسفل عند مضغه واحترز بالناقص عن التام فانه من اليقينيات نحو كل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل منها قول مفرد فهى قول مفرد (قوله) وهى أى الاستقراء الناقص (قوله) حكم على كلى الخ فيه تسامح فان الاستقراء يتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات ليحكم على كلها بحكمها السعد في شرح الشبهة فسر والاستقراء بالحكم على كلى لوجوده في أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا في جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد في جميع الجزئيات فقد وجد في أكثر ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو القياس المتعارف المذموم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفي تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذى هو الحكم الكلى فاثبات الحكم الكلى هو المطلوب من الاستقراء لا نفسه فكانهم أرادوا أن اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات حكم كلى لوجوده في أكثر جزئياته والعجيب في تفسير قول حجة الاسلام هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير الفارابي (قوله) لوجوده أى الحكم (قوله) جزئياته أى الكلى المحكوم عليه وأخرج بقوله في أكثر الاستقراء التام (قوله) استقراء أى استدلالا

لما مر في تعريف القياس
أن النتيجة يجب أن تكون
قولا آخر وهى هنا ليست
كذلك بل هى عين احدى
المقدمتين لمرادفة الانسان
للشرو من غير اليقينيات
الاستقراء الناقص وهو
حكم على كلى لوجوده
في أكثر جزئياته كقولنا
كل حيوان يحرك فكذلك
الاسفل عند المضغ استقراء

(قوله) بما شاهدنا أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان اما انسان
أو بهيمة أو طير أو كل من هذه يحرك فلكه الاسفل عند مضغه فصغراه كاذبة
لان الحيوان لم يتخصص فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان لا يحرك فلكه
الاسفل عنده بل الاعلى كالتساح (قوله) في بعض الافراد أي للحيوان
(قوله) ما يخالف ذلك أي تحريك الاسفل بأن يحرك الاعلى (قوله) انه أي
التساح (قوله) والتشثيل عطف على الاستقراء الناقص فهو من غير
اليقينية (قوله) وهو أي التشثيل (قوله) اثبات حكم الخ السعد فسر و
التشثيل باثبات الحكم في جزئ ثبوته في جزئ آخر لغني مشترك بينهما وفيه
تساح مثل ما مر في تفسير الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئ بجزئ
في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلن
بذلك المعنى كقوله السماء حادثة لانها كالبيت في التأليف الذي هو علة
الحدوث فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف و كل
مؤلف حادث فالحلل فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فحلله من
جهة صغراه فالجزئ الاول أصغر والجزئ الثاني شبيه والحكم أكبر
والمعنى المشترك أوسط اه (قوله) لثبوته أي الحكم (قوله) لغني مشترك
بينهما أي الجزئين علة للاثبات (قوله) يسمونه أي التشثيل (قوله) من
هذه القياسات أي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة (قوله)
لا غير أخذ من تعريف الطرفين المفيد للحصر (قوله) التصديقية أي
المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات لكلمات الله سبحانه وتعالى أعلم وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وسلم * (قال المؤلف حفظه الله) *

بما شاهدنا ويجوز في بعض
الافراد ما يخالف ذلك
كالتساح لما قيل انه يحرك
فلكه الاعلى والتشثيل وهو
اثبات حكم واحد في جزئ
لثبوته في جزئ آخر لغني
مشترك بينهما والفقهاء
يسمونه قياسا (والعمدة)
أي ما يعتمد عليه من هذه
القياسات (هو البرهان)
اتركبة من المقدمات
اليقينية ولكونه كافيا
في اكتساب العلوم
التصديقية والله سبحانه
وتعالى أعلم

قد تم طبع هذه الحاشية الجميلة المشحونة بفرائد الفوائد الجليله بالمطبعة
الوهبية المصرية في أواسط شهر ربيع الآخر من سنة ألف ومائتين وأربع
وثمانين من هجرة سيد الاولين والآخرين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم